جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان كلية التربية

قسم اللغة العربية

عَود الضَّمير في تَفْسِيرِ فَخْر الدِّين الرَّازي (ت:٦٠٦هـ)

دِرَاسَةٌ دلاليَّة

رِسَالةٌ تقدّمت بِهَا الطَالِبَةُ

زهراء كريم محمّد

الى مَجْلِسِ كُلْيَة التَربِيَة / جَامِعَة مَيسَان وهي جزء من

مُتَطَلَبَات نَيل شَهَادَة المَاجسْتِير في اللُغةِ العَرَبِيَة وآدابها

بإشراف

أ.م.د. عباس إسماعيل سيلان

١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

(التوبة:١٠٥)

توصية المشرف

اشهد ان إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (الضمائر في تفسير الامام فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ) دراسة نحوية دلالية) التي تقدمت بها الطالبة (زهـراء كـــريم مـحـمـد) قد جرى بإشرافي ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / اللغة .

التوقيع :

المشرف : أ. م. د. عباس إسماعيل سيلان

التاريخ : / / ٢٠٢٣

توصية رئيس القسم

بناء على توصية المشرف ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

رئيس قسم اللغة العربية :أ. م. د. محمد مهدي حسين

التاريخ : / / ٢٠٢٣

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة المدرجة اسماؤهم أدناه نشهد أننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (**عود الضمير في تفسير فخر الدين الرزي (ت ٦٠٦ هـ) دراسة دلالية**) والتي تقدمت بها طالبة الماجستير (**زهراء كريم محمد نعيمة**) وقد تمت مناقشة محتواها ، وفيما له علاقة بمنهجها ونتاجها العلمي ، ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / فرع اللغة ، وبتقدير: (**جيد جدا عالٍ**)

التوقيع:

أ. د صباح عيدان حموه

رئيساً

التاريخ / / ٢٠٢٣

التوقيع:

أ.م.د علي سعد لطيف

عضوا

التاريخ / / ٢٠٢٣

التوقيع:

أ.م.د محمد مهدي حسين

عضوا

التاريخ / / ٢٠٢٣

التوقيع :

أ.م.د عباس اسماعيل سيلان

عضوا ومشرفا

التاريخ / / ٢٠٢٣

صدقها مجلس كلية التربية / جامعة ميسان .

التوقيع:

أ . د. هاشم داخل حسين

عميد كلية التربية

/ / ٢٠٢٣

الإهـــداء

إلى مَن تاقَ قلبي لطلعتِه ظاهر المقالة ...

إلى مَن تَقِرُّ عيني برؤيته واضح الدلالة ...

إليكَ يا زاهرَ الأمرِ ويا صاحبَ العصر ...

أُهدي بحثي المتواضع هذا...

زهـــراء

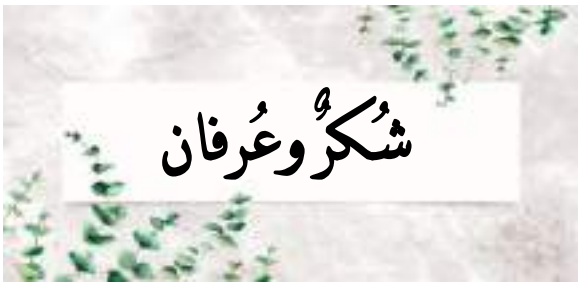

الحمدُ والشُّكر لله الذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات.. القائل في كتابه: ﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾(سورة إبراهيم : ٧) ، فالشكر لله تعالى على فضله وتفضله واحسانه وامتنانه .

ثمَّ الشُّكر لمن كان لهم علينا فضل في إنجاز العمل ، فشكري الجزيل للدكتور: عبَّاس إسماعيل سيلان، المشرفِ على هذا البحث. فقد كان نِعمَ الموجّه والنَّاصح الأمين، فهو من تولّى هذا البحث بالرّعاية، وكرّر قراءة الرسالة في أكثر من مرة وفي كل مرة كانت هناك توجيهات وإرشادات من أجل تقويم هذا العمل .

والشكر الموصول لأساتذتي في كلية التربية في قسم اللغة العربية لنعم إحسانهم علينا وتفضلهم علينا بلآلئ العلم والمعرفة. شكرًا على ما بذلتموه من توجيه وإرشاد، أسأل الله أن يمنّ عليكم بالتوفيق الدّائم والسّعادة التّامة .

الباحثة

المُـقدِّمـــــة

المُـقدّمـــــة

الحمدُ لله القائل في مُحكم التَّنزيل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (يوسف:٢) والصّلاة والسّلام على الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله أجمعين). أمّا بعد:

فإنَّ لُغتَنا العربية هي لغةُ القرآن الكريم، ولذلك علا شأنُها، ورُفع قدرها، ونالتْ مكانة عظيمة. وقد امتلأ بحرُها باللآلئ والدُّرر الثمينة، حتى باتت من أروع اللغات وأسماها. ولكلِّ بابٍ من أبوابها أهميةٌ لغويةٌ كبيرة، ومن هذه الأبواب العظيمة: النحو، فإنّ لموضوعاته مكانة كبرى في بيان الإعجاز القرآنيّ، ومن هنا برز ظهوره عند المفسرين؛ لذا أصبحت كتب المفسرين مصدرًا من مصادر اللغة ولا سيما عند عالم بارز ومفسر حاذق وهو الرازي(ت: ٦٠٦هـ)، الذي وظّف النحو كثيرًا في الكشف عن المقاصد القرآنية ولا سيما في موضوع الضمير لما له من أثر مهم في تحديد المعنى المراد من الكلام، فهو لا يقلُّ شأنًا عن الظواهر النّحوية الأخرى.

ولأن الضمائر مع أهميتها ومكانتها عند هذا العالم الكبير لم تدرس لذا ارتأت الباحثة ان تتوكل على الله لهكذا دراسة، فكان العنوان (عود الضمير في تفسير فخر الدِّين الرَّازي (ت:٦٠٦هـ) –دراسة دلالية–).

ويدفع الباحثةَ على هذا العمل فضلًا عن أنه لم يُدرس، أنّ هناك كثيرًا من الجوانب المهمة الموجودة في التراث لم تسلط عليها الأضواء فبالرغم من كل تلك الدراسات يبقى التراث العربي منجمًا غنيًّا بكنوز المعرفة. وهو يسلطُ الضوءَ على أبرز المسائل النحوية (الضمائر) التي غفل الباحثون عنها عند الرازي، حتى أولئك الذين درسوا القضايا النحوية عنده في تفسيره أهملوها على الرغم من مكانتها من مثل بحث: (التَّأويل النّحوي عند الفخر الرازي في مفاتيح الغيب، رسالة قدمها الطّالب: أكرم نعيم عطوان الحميداوي). وبحث: (المسائل النَّحوية والصَّرفيّة في تفسير الإمام فخر الدين الرازي

دراسة تطبيقيّة تحليليّة، إعداد الطالب: عوض عبد المولى يوسف عبد المولى)، وهاتان الدراستان لم تتعرَّضا للضمير لا من بعيد ولا من قريب، وكذلك دراسة بعنوان: (أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند فخر الدين الرازي في كتابه التفسير الكبير، للباحث: الحسين بركات) أعرضت عن الضمير كالدراستين السابقتين، ومن الدراسات أيضًا: (المستويات اللغوية وأثرها في توجيه المعاني، للباحث: طيبي أحمد فايزة) وكذلك(دراسة لسانية في تفسير الرازي، للباحث: حامد كاظم عبّاس) و دراسة: (أسلوب الالتفات في تفسير الفخر الرازي، للباحثة: زبيدة بن اسباع)، وغيرها من الدراسات.

ومن هنا تأتي مكانة دراسة الضمير في هذا التفسير، ويسعى هذا البحث للكشف عن كثير من القضايا المتعلقة بالضمير عند هذا المفسر.

وثّمّة دافع آخر مهمّ تتبنّاه الباحثة، وهي أنّها وجدت قضايا لسانيّة حديثة أثبتها المعاصرون على أنها من بنات أفكار اليوم ولكن الحقيقة أن لها جذورًا موجودة في التراث مثلما سنجده من قضايا نصية وتداولية في معالجة الضمير في هذا التفسير.

أما خطة العمل فقد جاءت بتقسيمه على ثلاثة فصولٍ مسبقةٍ بتمهيد ومتلوة بخاتمة.

وكان **التَّمهيد** متمركزا بالحديث عن (التعريف بالرازي وبتفسيره وبالضمير عنده) مع مراعاة الإيجاز.

اختصّ الفصل الأول بقضية مهمة، وهي: (عــود الضمير على المرجــع) كونه الأبرز والأكثر رواجًا في معالجة الرازي لقضية الضمير؛ إذ شغل كثيرًا من صفحاته، وسبب ذلك أن هذا الموضوع مهم جدًّا؛ إذ يثير إشكالات نصية في معرفة المرجع الذي يرجع عليه الضمير، وقد قسّمت هذا الفصل على ثلاثة مباحث.

المبحث الأول تحدّثتُ فيه عن عود الضمير عند الرازي على مرجع واحد، وبعدها تحولت إلى البحث **للمبحث الثاني و** تناولتُ فيه احتمالية عود الضمير على مرجعين، بتقسيمه إلى شَقّين اثنين، هما:

أ ـ احتمالية عــود الضمير على اثنين مع التّرجيــح.

ب ـ احتمالية عود الضمير على اثنين مع عدم التّرجيح.

أمّا المبحث الثالث: فقد كان محوره احتماليةَ عود الضمير على أكثر من مرجعين:

أ – عود الضمير على ثلاثة مراجع مع الترجيح.

ب – عود الضمير على ثلاثة مراجع مع عدم الترجيح.

ج – عود الضمير على أربعة مراجع.

د – عود الضمير على خمسة مراجع.

والفصل الثاني خصّصته لدراسة: (أُسس التَّرجيح النّحوي عند الرازي في بيان ما يعودُ عليه الضمير) وهو في خمسة مباحث: **المبحث الأول:** الترجيحُ بالقرب (أقرب مذكور). **والمبحث الثاني:** الترجيح باتحاد النّسق (توحيد مرجع الضمير) **والمبحث الثالث:** التّرجيحُ بالتّطابق: من حيث النوع: (التذكير والتأنيث) ومن حيث العدد: (المفرد والمثنى والجمع). **والمبحث الرّابع:** عود الضمير على الموجود أولى من المقدّر. **والمبحث الخامس:** مُرجّحات أخرى.

أمّا الفصل الثالث فاهتمّ بدراسة: (ملامح اللسانيات النصية والتداولية في دراسة الضمير عند الرَّازي) وجاء في مبحثين: **المبحث الأول:** تركّز في المبادئ الاتساقية وما تحدثه من أثرٍ في ترابط النّص. **والمبحث الثاني:** تخصّص بالتداولية من حيث الإشاريات التداولية، والمقامية، والملاءمة أو (مراعاة المخاطب)، والافتراض المسبق أو (علم السامع)، وسبب اقتصار البحث على هذين المبحثين كونهما لهما صلة وثيقة بالضمير وهما ينبعان من صلب الدراسة النحوية الدّلالية.

ثمّ **الخاتمة** التي بيّنتُ فيها أهمّ النتائج التي توصّلت إليها.

ويهدفُ البحثُ إلى إظهار المسألة النحوية (الضمائر) التي أولاها الرازي اهتمامًا بالغًا في تفسيره. وتحليلِ آرائه في مرجع الضمير، وآراء من أخذَ عنهم من مثل: والفراء(ت:٢٠٧هـ) والجرجاني(ت:٤٧١هـ) الزمخشري(ت:٥٣٨هـ) وغيرهم...

وتوسُّع الخطة بالجمع بين التراث والمعاصرة جسد صعوبة في طريق الباحثة وقد انضمت هناك مشكلة أخرى وهي كبر حجم التفسير، على أن هذا نفسه قد أفاد الباحثة من جهة أخرى وهو ان مزاوجة التراث بالمعاصرة أو الجمع بين القديم والحديث هو بحد ذاته حسنة علمية تقوي البحث وتجعله أكثر نضجًا.

وأما عن منهج البحث فإن المنهجَ المتبع هو المنهجُ الوصفي التحليلي؛ إذ قمتُ بجرد الشواهد اللازمة للبحث في التفسير وناقشت ما جاء فيها من بيان أنماط وسبب استعمال، والكشف عن المقاصد القرآنية، وتوظيف كتب النحو المهمّة مع الإفادة من كتب التّفاسير الأُخرى من أجل تقوية الفكرة وتعزيز الحُجّة.

ولأن الباحثة اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي فهذا جعلها تنطلق من المادة المدروسة وجرد ما فيها من معلومات خاصة بالضمير وبناء الخطة وهيكلة البحث على وفق ما توافر للباحثة من مادة، ومن هنا قد يجد القارئ بروز مواد وضمور مواد أخرى خاصة بالضمير، وسبب ذلك أنّ الباحثة اقتفت في خطتها نظرة الرازي لمعالجة الضمير، وترى الباحثة أنّ السّبب وراء اهتمام الرازيّ ببعض الأمور دون بعض، هو أنه اهتم بالأمور المُشكلة التي تحتاج الى إمعان فكر؛ كي يقدم لقارئه خدمة جليلة، وهذا مما جعله يهتم بالأمور المُشكلة ويترك الأمور القريبة من البديهية أو المعلومة في وقته، ولا ننسى أنّ المادة المدروسة هي كتاب تفسير لا كتاب نحو كي نطالبه بموضوعات نحوية متكاملة أو وافية. والحقيقة أن هذا المنهج الذي اتبعه الرازي في الاهتمام بالأمور المشكلة من المسائل الشائعة فكم وجدنا هكذا ظاهرة موجودة حتى في الكتب النحوية إذ تمتلئ بالاستعمالات الغريبة ويجعلون منها محل دراسة ونقاش أما الأمور الواضحة والمعلومة فإنهم يتجنبون الحديث عنها كونها معلومة للمتلقي أو كالمعلومة.

ولأن الباحثة سلّمت للقيمة العلمية فهذا جعل أجزاء الرسالة غير متناسقة نوعا ما

بسبب ما تمليه المسألة العلمية، وحقيقة البحث العلمي تنأى من فكرة إيجاد التوازن بالكم على حساب الحقيقة البحثية.

وختامًا أسأل الله في عملي هذا أن أكون قد وُفّقتُ في خدمة العلم والمعرفة، إنّه وليّ التوفيق، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين.

التَّمْهيـــــد

التعريف بالرازي، وتفسيره، وبالضمير وأحكامه عند الرازي

التَّـمهيـــــــد : التعريف بالرازي، وتفسيره، وبالضمير وأحكامه عند الرازي

أولًا: ترجمة الرازي: اسمه وأبرز أخباره:

وردَ اسم الرازي في التّرجمات بصورة وافية، فقد أرّخ له المؤرّخون، وذكروا أنه هو: " الإمام فخر الدين الرازي، محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي، الإمام العلّامة، فريدُ دهره ونسيجُ وحده، فخر الدين أبو عبد الله القرشي التيمي البكري الطبرستاني الأصل، الرازي المولد ابن خطيب الريّ... ولدَ سنة أربع وأربعين وخمس ومئة"[1].

وقد تتلمذَ على يد كثيرٍ من الأساتذة ومن أبرزهم والده، قال السّبكي: " اشتغل في علم الأصول على والده الشيخ ضياء الدين، وكان من تلامذة مُحيي السّنة أبي محمد البغوي صاحب تفسير معالم التنزيل، وقرأ الحكمة على المجدّ الجيلي* ... ، وتفقه على الكمال السمناني*.."[2].

ولعلّ في اشتغال أبيه بالتدريس أثر كثيرًا في الرازي، فقد اقتدى بأبيه منتهجًا طريقَ المعرفة. ومن هنا سافر وارتحل لأجل هذا الطريق فتنقل بين البلدان من مكانٍ إلى آخر: " إذ عَبَر إلى خوارزم بعد ما مهر من العلوم، فجرت بينه وبين المعتزلة مناظرات،

---

[1] الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ) ، تح: محمد بن عبد الله، محمد بن محمود، فرانز شتاير بڤيسبادن، ط٢، ١٩٧٤م: ٤/ ٢٤٨ .

[2] طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تح: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية: ٨ / ٨٦ .

*المجدّ الجيلي: هو شيخ الرازي ومن كبار العلماء، أوحد أهل زمانه في العلوم الحكمية، جامعاً للفنون الفلسفية بارعاً في الأصول الفقهية.

*الكمال السمناني: هو أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد السمناني. أصله من سمنان العراق كان أحد المتكلمين على طريقة الشيخ أبي الحسن الأشعري.

فخرج منها ثم قصد ما وراء النهر، فجرى له أشياء نحو ما جرى بخوارزم، فعاد إلى الرّي، ثم اتصل بالسلطان شهاب الدين الغوري، واستقرّ بخراسان"[١]

ولا شكّ أنّ هذا الترحال نمّى من قدراته المعرفية وزاد في نضجه الفكريّ، وقاد الى تقريب الشخصيات الكبيرة له ، وهذا يترجم أنه أصبح ذا مكانةٍ جعلت أهل الشأن يتسارعون لمصاحبته.

وأرّخ الإمام الذهبي(ت: ٧٤٨هـ) لوفاته، فقال: " ومات بهراة يوم عيد الفطر سنة ست وست مئة وله بضعٌ وستون سنة. "[٢]

ثانيًا: مكانةُ الرّازي:

يعدّ الفخر الرّازي من أعظم المفسرين، وقد ذاع صيته في تفسيره مفاتيح الغيب. حتى بلغ مبلغه، ودخل قلب القارئ قبل عقله، وساد عصره وعصر من بعده، وما يزال طلاب العلم ينهلون من فيضه ،ونجدُ أنَّ الفخر الرازي يفوق علماء عصره وحكماءهم في التّفسير؛ بسبب ملكته المعرفية وقدرته الفكرية[٣] ، ولا سيما في علوم اللغة والنحو، وهذا جعل تفسيره مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بعلم النحو، وأوجزَ السبكي(ت:٧٧١هـ) مكانة الرازي فقال: " إمام المتكلّمين، ذو الباع الواسع في تعليق العلوم والاجتماع بالشاسع من حقائق المنطوق والمفهوم... والارتفاع قدرًا على الرّفاق وهل يجري من الأقدار إلا الأمر المحتوم... أما الكلام فكلٌّ ساكتٌ خلفه "[٤]، وفيه يقول الموفق أحمد ابن أبي

---

[١] طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٨٦.

[٢] سير أعلام النبلاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تح: الدكتور بشار عواد معروف والدكتور محيي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م: ٢١/ ٥٠١.

(٣) ينظر: طبقات المفسرين، الحافظ جلال الدين السيوطي أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري المصري الشافعي (ت: ٩١١هـ)، تح: علي محمد عمر، دار النوادر، الكويت، ٢٠١٠م: ١١٤.

[٤] طبقات الشافعية: ٨/ ٨١- ٨٢.

أصيبعة " انتشرت في الآفاق مصنفات فخر الدين وتلامذته، وكان إذا ركب يمشي حوله نحو ثلاثمائة تلميذ فقهاء وغيرهم وكان خوارزم شاه* يأتي إليه "[١]، وهذه المكانة العظيمة انعكست على تفسيره ليكون عظيمًا كعظَمة صاحبه .

وقال عنه جلال الدين السيوطي: " كان صالحًا فاضلًا خبيرًا بالتفسير والنحو والأدب. "[٢] ، وشهادة هؤلاء العلماء بصاحبنا يترجم أنه ممن نهل من العلوم والمعارف حتى وصل الى هذه المكانة ، والمطلع في تفسيره يجده قد تغذى من آراء العلماء السابقين، والنحويين البارعين، والمفسرين المبدعين، وهذا مما قوّى مضمون هذا التفسير، وجعله تفسيرًا مهمًّا .

والقرآن عنده هو أساس العلوم وأصلها، ونراه يبين أن العلوم لا تكون بغير القرآن، وذلك بقوله: "القرآن أصل العلوم كلها فعلم الكلام كله في القرآن، وعلم الفقه كله مأخوذ من القرآن وكذا علم أصول الفقه وعلم النحو واللغة،...ومن تأمل كتابنا في دلائل الإعجاز عَلِم أن القرآن قد بلغ في جميع وجوه الفصاحة إلى النهاية القصوى."[٣]

وهذه النقطة مهمة جدًّا في فهم منهج الرازي فهو قد جعل القرآن مركزًا للعلوم ومنطلقًا لها مما انعكس هذا على براعته ومكانته.

وجهد الرازي في تبيان المعاني العظيمة للقرآن في تفسيره جعله مميزًا ، ولا سيما عندما كان يفسر بعض الآيات بالعودة إلى آيات سبقَ أن فسرها وفصّل فيها.

ومن يطالع التفسير يرى صاحبنا من المبحرين في كل علمٍ كونيّ، وسيرى أنّ التفسير قد امتلأ باللآلىء من النحو والبلاغة والصرف والدلالة وغيرها...

---

[١] طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنهوي، تح: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط١، ١٩٩٧م: ٢١٣- ٢١٤.

*خوارزم شاه: هو علاء الدين محمد خوارزم شاه الثاني، كان حاكم الإمبراطورية الخوارزمية من عام ١٢٠٠ إلى عام ١٢٢٠.

[٢] طبقات المفسرين: ١١٤.

[٣] مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ)، دار الفكر، ط١، ١٩٨١م: ٢ / ١٢٧.

ثالثًا: مكانة التّفسير:

يمثّل أهمية بالغةً وقيمة كبيرةً في علم التفسير قديمًا وحديثًا، فهو لا يعدّ كتابًا في التفسير يهتمّ بشرح الآيات القرآنية وشرح معانيها فحسب، بل موسوعة شاملة تضمّ – علاوة على التفسير – أصول الفقه، وأنواع القراءات القرآنية، والحديث عن العقيدة. فلا عجبَ إن كان التفسير علامةً فارقة، ومحتوًى فريدًا في تاريخ علم التفسير.

وقد جاء التفسير في اثنين وثلاثين جزءًا، وطبع أكثر من طبعة' ومن أفضل طبعاته التي اعتمدت عليها طبعة دار الفكر في بيروت ١٩٨١م.

رابعًا: مؤلّفــات الرّازي:

امتلك الرازي ثقافةً معرفيّة واسعةً أهّلته لأن يبدعَ في عالَم التأليف وقد ذكر ابن خلكان(ت:٦٨١هـ) في وفيات الأعيان تصنيفات الرازي فقال:" ... منها في علم الكلام «المطالب العالية» و «نهاية العقول» وكتاب «الأربعين» و «المحصل» وكتاب «البيان والبرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان» وكتاب «المباحث العمادية في المطالب المعادية» وكتاب «تهذيب الدلائل وعيون المسائل» وكتاب «إرشاد النظار إلى لطائف الأسرار» وكتاب «أجوبة المسائل التجارية» وكتاب «تحصيل الحق» وكتاب «الزبدة» و «المعالم» وغير ذلك.. وفي أصول الفقه «المحصول» و «المعالم» وفي الحكمة «الملخص» و «شرح الإشارات» لابن سينا، و «شرح عيون الحكمة» وغير ذلك... وفي الطلسمات «السر المكتوم» و «شرح أسماء الله الحسنى» ويقال: إن له شرح «المفصل» في النحو للزمخشري، وشرح «الوجيز» في الفقه للغزالي، وشرح «سقط الزند» للمعري، وله مختصرٌ في الإعجاز، ومؤاخذات جيدة على النحاة، وله طريقة في الخلاف، وله في الطب شرح الكليات للقانون، وصنف في علم الفراسة

والطب والفقه والفلسفة وكل كتبه ممتعة.. وانتشرت تصانيفه في البلاد ورُزق فيها سعادةً عظيمةً فإنّ الناس اشتغلوا بها ورفضوا كتب المتقدّمين.."[١]

ويظهر من هذا القول أنه كتَبَ في مجالات شتّى وبمصنّفات كثيرةٍ، فلم يؤلّف في اللغة، بل ضمّ إلى جانب اللغة الأدب وعلم الفراسة والعقيدة والفلسفة ، وهذا يدل على أنه كان شخصية موسوعيّة.

خامسًا: منهجه في التّفسير:

قال الدكتور حسين الذهبي في منهج الرازي: " إنّ القارئ لا يكادُ يلحظُ فيه تفاوتًا في المنهج والمسلك، بل يجري الكتاب من أوله إلى آخره على نمطٍ واحدٍ وطريقةٍ واحدةٍ...ويستطرد الرازي في ذكر المسائل الأصولية والنحوية والبلاغية، وإنْ كان لا يتوسع في ذلك توسعه في مسائل العلوم الكونية والرياضية. وفي المجمل فالكتاب مليء بعلم الكلام، والفلسفة، وعلوم الكون والطبيعة.. "[٢]

وقد لمعَ نجمُه وانماز من غيره من المفسّرين في تناوله للقضايا النحوية في تفسيره، ونجده قد جعل من النحو كأنه عماد التفسير، فلا تكاد تخلو آية فسّرها من وجود رأيٍ نحوي فيها، ولا سيّما في مرجع الضمير(وهو صلب بحثنا) إذ وظفه كثيرا في تفسيره .

وقد اعتمدَ على النّحويين كثيرًا من أمثال: الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، والزجاج(ت: ٣١١هـ)، والفارسي(ت:٣٧٧هـ)، والواحدي(ت:٤٦٨هـ)، والزمخشري(ت: ٥٣٨هـ) ... وعرض آراءَهم وناقشها مع إبداء رأيه في النهاية. وهذا ما لاحظته الباحثة من

---

[١] وفيات الأعيان، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي أبو العباس (ت: ٦٨١هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر– بيروت: ٤/ ٢٤٩ .

[٢] التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، ناشرون، مكتبة وهيبة: ١/ ٢٠٨.

قراءتها للتفسير والاطلاع عليه، ويمكنُ للقارئ أن يحكمَ على الرازي ببراعته وحنكته في الصياغة وقوة البلاغة والفصاحة.

سادسًا: الضّمير و الدّرس اللّغوي عند الرّازي:

أ ــ تعريف الضّمير لغةً واصطلاحًا:

يقول ابن هشام الأنصاري(ت:٦٧١هـ) في الضمير: " إنّما سُمّي مضمرًا من قولهم: (أضمرتُ الشّيءَ) إذا سترتُه وأخفيتُه، ومنه قولهم: أضمرتُ الشّيء في نفسي، أو من الضمور، وهو الهُزال؛ لأنّه في الغالب قليلُ الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبًا مهموسة، وهي التّاء والكاف والهاء، والهمسُ هو الصّوت الخفي"[١]

وقد كان للضمير وجود بارز في تفسير الرازي إلا انه لم يتعرض لكل مسائل الضمير وإنما عمد للمسائل المشكلة وطائفة من القضايا اللغوية ومن ذلك قوله: "وأمّا المُضمراتُ فهي الألفاظُ الدّالَّةُ على شيءٍ ما هو كالمُتكَلِّم، والمُخاطَب، والغائِب، مِن غير دلالةٍ على ماهيَّة ذلك المُعَيَّنِ، وهي ثلاثةٌ: أنا، وأنت، وهو. "[٢]

وعرّفه السّهيلي(ت:٥٨١هـ) تعريفًا اصطلاحيًّا بقوله: " سُمّيت تلك اللّفظة مضمرًا؛ لأنها عبارة عن الاسم الذي أضمر استغناءً عن لفظه الظّاهر. "[٣]

لعله وجود المصطلح في الدرس البلاغي واشتهاره بهذا المصطلح (الكناية) جعل النحويين في الوقت الحالي يُعرضون عن مصطلح (الكناية) امنا من اللبس والاكتفاء بمصطلح (الضمير).

---

[١] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي (ت: ٧٦١هـ) اعتنى به: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م. ٧٥.

[٢] مفاتيح الغيب: ٤ / ١٩٣– ١٩٤.

[٣] نتاج الفكر النحوي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي(ت: ٥٨١هـ) تح: عبد الموجود، علي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م. ١٧٠.

ب ــ أقسام الضّمير عند الرازي:

تقسم الضمائر بحسب دلالتها، وإشعارها بالحضور والغيبة ، ويقول الرازي في الضمير:" وأعرَفُها أنا، ثُمَّ أنت، ثمَّ هو، والدَّليلُ على صحَّة هذا التَّرتِيب تصوُّري لنَفسي من حيثُ إنّي أنا ممّا لا يتطرَّقُ إليه الاِشتباهُ، فإنَّه من المُستحيل أن أصيرَ مُشتبهًا بغَيري، أو يشتبهَ بي غيري، بخلاف أنت، فإنَّك قَد تَشتبهُ بغيركَ، وغَيرُكَ يَشتبهُ بكَ في عقلِي وظنّي، وأيضًا فأنت أعرفُ من هو، فالحاصلُ أنَّ أشدَّ المُضمراتِ عِرفانًا (أنا) وأشدَّها بُعدًا عن العِرفانِ (هو)، وأمّا (أنْتَ) فهوَ كالمُتوسِّطِ بينهُما"[1]،وهو بهذا يبين أن التعريف في الضمائر عبارة عن طبقات، والتَّأمُّلُ التّامُّ يَكْشِفُ عن صدقِ هذِ القضيَّةِ، " وممّا يدُلُّ على أنَّ أعْرَفَ الضَّمائر قولًا قَولِي: (أنا) أنَّ المُتكلِّمَ حصلَ لهُ عندَ الاِنفرادِ لفظٌ يستوي فيهِ المذكَّرُ والمؤنَّثُ من غيرِ فصل"[2]

ويستمر في تعزيز كلامه بحجج أكثر إقناعًا ليجعل القارئ يقتنع بما يقول وهذا يبين أنّ الرازي لم يكن يكتفي بطرح الرأي دون أنْ يعززه بحجج منطقية وتوجيه نحوي فيذكر علّة أمن اللبس؛ " لأن الفَصْلَ إنَّما يُحْتاجُ إلَيْهِ عِنْدَ الخَوفِ منَ الاِلتِباس، وهَهُنا لا يُمْكِنُ الاِلتباسُ، فَلا حاجةَ إلى الفصلِ، وأمّا عندَ التَّثنية والجمعِ فاللَّفظُ واحد" (٣)؛ لأنها من العلل المهمة في الدرس النحوي.

أمّا في حديثه عن الضمير المُتَّصِل فكقوله: " شَربنا، وأمّا المُنفصلُ فقولكَ: نحنُ، وإنَّما كان كذلكَ للأمنِ من اللَّبس، وأمّا المُخاطَبُ فإنّه فُصِلَ بين لفظ مُؤنَّثه ومُذكَّره، ويُثَنّى ويُجمعُ؛ لأنَّهُ قد يكونُ بحضرَة المُتكلِّمِ مُؤنَّثٌ ومُذكَّرٌ وهو مُقبِلٌ عليهما، فيُخاطِبُ أحدَهُما فلا يَعرِفُ حتّى يُبَيِّنَهُ بعلامةٍ، وتثنيَةُ المخاطَبِ وجمعُهُ إنَّما حسُنَ لهذه العلَّة، وأمّا أنَّ الحاضرَ أعرَفُ من الغائبِ فهذا أمرٌ كالضَّرُوريّ. إذا عرفتَ هذا فنقُولُ: ظهرَ أنَّ عِرفانَ كُلِّ شيءٍ بذاتهِ أتمُّ من عِرفانهِ بغَيرِه، سواءٌ كان حاضرًا أو غائبًا؛ فالعِرفانُ

---

[1] مفاتيح الغيب: ٤ / ١٩٣– ١٩٤.

[2] مفاتيح الغيب: ٤ / ١٩٣– ١٩٤.

(٣) مفاتيح الغيب: ٤/ ١٩٤.

التّامُّ بالله ليس إلّا لِلَّهِ؛ لِأنَّهُ هو الَّذي يقُولُ لنَفْسه: (أنا)، ولفظُ (أنا) أعرَفُ الأقسامِ الثَّلاثة، فلمّا لمْ يكُن لِأحدٍ أنْ يسيرَ إلى تلكَ الحقيقة بالضَّمير الَّذي هو أعرفُ الضَّمائرِ وهو قَولُ (أنا) إلّا له سبحانهُ، علِمنا أنَّ العِرفانَ التّامَّ به سُبحانهُ وتعالى ليس إلّا له. "[1] .

والمتأمل في هذا النص يجد قوة التفكير المنطقي وعظمة الثقافة اللغوية عند الرازي، فقد فسر الضمير مع مراعاة الواقع والربط بين النص والمقام، ليكون هذا طريقا للحكم على الوظيفة النحوية للضمير وتحديد ماهيته بربط النص بما حوله، وهذه هي النظرة التداولية المتمركزة بموضوع الإشاريات مثلما سنراه لاحقا في البحث.

سابعًا: أحكام الضمير:

من الأحكام التي أطلقها الرّازي على الضّمير ما نجده من ايلائه اهتمامًا بالضمير وأحكامه في تفسيره وناقشها وبيّنها ووظّفها في تبيان مرجع الضمير.

ونبدأ بالحكم الأول ؛ إذ يقول : "**إنّ الضميرَ لا يقعُ موصوفًا ولا صفة** ".[2] فإن الضمير في العربية قد عده النحويون من الأسماء المبنية، ولكن عندما نأتي إليه نجده لا يتمتع بما تمتع به الأسماء، فالأسماء يمكن أن توصف فنقول مررت بسيبويه العالم، وهنا وصفته بالعلمية، ويمكن أن تأتي وصفًا من مثل كلمة: (هذا) كأن نقول: مررت بزيد هذا، وهنا هذا عن جامد لزيد: أي إن الاسم يأتي موصوفًا ويأتي صفة، لكن هذا لا يكون مع الضمير.

فقد أورد تلك القاعدة في أثناء حديثه عن لفظ الجلالة في قوله : " احتجّ القائلون بأنه ليس اسم علم بوجوه وحجج: – الحجة الأولى:

---

[1] مفاتيح الغيب: ٤ / ١٩٣– ١٩٤.

[2] مفاتيح الغيب: ١/ ١٦٣–١٦٤.

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ (الأنعام: ٣) وقوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (البقرة: ٢٥٥) فإن قوله: (الله) لا بدّ وأن يكون صفة، ولا يجوز أن يكون اسم علم، بدليل أنه لا يجوز أن يقال: هو زيد في البلد، وهو بكر، ويجوز أن يقال: هو العالم الزاهد في البلد، وبهذا الطريق يُعترض على قول النحويين: إن الضمير لا يقع موصوفًا ولا صفة، وإذا ثبت كونه صفة امتنع أن يكون اسم علم.

الحجة الثانية: أن اسم العلم قائم مقام الإشارة، فلما كانت الإشارة ممتنعة في حق الله تعالى كان اسم العلم ممتنعًا في حقه.

الحجة الثالثة: أن اسم العلم إنما يصار إليه ليتميز شخص عن شخص آخر يشبهه في الحقيقة والماهية، وإذا كان هذا في حق الله ممتنعًا كان القول بإثبات الاسم العلم محالًا في حقه " [١]

ويلحظ هنا أن الرازي يلجأ للقياس من أجل أن يصل بالحكم النحوي الى صورته المثلى فيقيس إمكانية استعمال لفظ الجلالة كاستعمال الصفات، ويناقش مناقشة عقلية يجعل القارئ مقتنعًا به بسبب دقة طرحه وبراعة تناوله للقضايا النحوية والنظر إليه بأكثر من زاوية.

ويُلحظ أنه مع رأي العلماء بأنّ الضمير لا يمكن أن يُوصف ولا يكون موصوفًا وحمل (هو الله) على (هو زيد) لتكون المسألة من باب الإخبار لا من باب الوصف.

ولا يكتفي الرازي بالاتكاء على القياس في هذا الموضع بل يصرح به في غير ذلك على النحو من حديثه في مسألة اختلاف النحويين في تقديم الخبر على المبتدأ قال الرازي: " المبتدأ ذات، والخبر صفة، والذات قبل الصفة بالاستحقاق، فوجب أن يكون قبلها في اللفظ قياسًا على توابع الإعراب والجامع التبعية المعنوية.

الثاني: أن **الخبر لابد وأن يتضمن الضمير، فلو قدم الخبر على المبتدأ لوجد الضمير قبل الذكر، وأنه غير جائز**؛ لأن الضمير هو اللفظ الذي أشير به إلى أمر معلوم،

---

[١] مفاتيح الغيب: ١/ ١٦٣-١٦٤.

فقبل العلم به امتنعت الإشارة إليه، فكان الإضمار قبل الذكر محالًا، أجاب البصريون على الأول: بأن ما ذكرتم يقتضي أن يكون تقدم المبتدأ أولى، لا أن يكون واجبًا وعن الثاني: أن الإضمار قبل الذكر واقع في كلام العرب، كقولهم: (في بيته يؤتى الحكم) قال تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ (طه: ٦٧) وقال زهير:

-"إن من يلقَ يومًا على علاته هرما يلقَ السَّماحة منه والندى خلقا"[1](*)

فهنا قاس المبتدأ والخبر على الضمير.

ونجده يقول: ((كون قبلها في اللفظ قياسًا على توابع الإعراب))، ويلحظ أن المعالجات النحوية للضمير عند الرازي تمركزت بالاستشهاد بالقرآن الكريم وابتدأ به كونه الدستور السماوي وعليه مدار الفصاحة ثمّ نهلَ من الاستشهاد من التراث الأدبي الفصيح ثم انتقل إلى الشعر الفصيح؛ ليعزز من حجته ويوثق إمكانية مجيء تقديم الضمير استنادا إلى الشعر وإن كان العقل قد يمنع مجيء الضمير قبل المحال، فهذا وإن لم يرتضه بعضهم إلا أنه لا يمكن التعويل عليه؛ لأنه ورد في الاستعمال الفصيح أي إن الرازي أعطى للاستعمال حقه.

وكذلك نجده في قوله تعالى يتحدث عن مرجع الضمير ويذكر فيه حكمًا وينفي الحكمَ الذي قيل في: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ...﴾ (البقرة: ٢١٧)

فقد قال: " اخْتَلَفُوا في الجَرِّ في قَوْلِهِ: ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، وذَكَرُوا فِيهِ وجهين: أحدهما: أنَّهُ عَطْفٌ عَلى الهاءِ في بِهِ. والثّانِي: وهو قَوْلُ الأكْثَرِينَ أنَّهُ عَطْفٌ عَلى ﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾ قالُوا: وهو مُتَأكِّدٌ بِقَوْلِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ

---

[1] مفاتيح الغيب:٢/ ٤٥.

(*) ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م: ٧٧.

وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (الحَجّ: ٢٥). واعْتَرَضُوا عَلى الوَجْهِ الأوَّلِ بِأنَّهُ **لا يَجُوزُ العَطْفُ عَلى الضَّمِيرِ**، فَإنَّهُ لا يُقالُ: مَرَرْتُ بِهِ وعَمْرٍو، وعَلى الثّانِي بِأنَّ عَلى هَذا الوَجْهِ يَكُونُ تَقْدِيرُ الآيَةِ: صَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وعَنِ المَسْجِدِ الحَرامِ، فَقَوْلُهُ: عَنِ المَسْجِدِ الحَرامِ صِلَةٌ لِلصَّدِّ، والصِّلَةُ والمَوْصُولُ في حُكْمِ الشَّيْءِ الواحِدِ، فَإيقاعُ الأجْنَبِيِّ بَيْنَهُما لا يَكُونُ جائِزًا. أُجِيبَ عَنِ الأوَّلِ: لِمَ لا يَجُوزُ إضْمارُ حَرْفِ الجَرِّ فِيهِ حَتّى يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وكُفْرٌ بِهِ وبِالمَسْجِدِ الحَرامِ، والإضْمارُ في كَلامِ اللَّهِ لَيْسَ بِغَرِيبٍ، الوجه الثاني في هذه الآية، وهو اختيار الفراء وأبي مسلم الأصفهاني: أن قوله تعالى: ﴿والمسجد الحرام﴾ عطف بالواو على الشهر الحرام، والتقدير: يسألونك عن قتال في الشهر الحرام والمسجد الحرام ،القول الثالث: في الآية قوله: ﴿قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به﴾ وجهه ظاهر، وهو أن قتالا فيه موصوف بهذه الصفات، وأما الخفض في قوله: ﴿والمسجد الحرام﴾ فهو واو القسم إلا أن الجمهور ما أقاموا لهذا القول وزنا. "[1]

وهنا ينقل الرازي رأيين في العطف على الضمير ثم يبين ردود العلماء على هذين الرأيين، ليختم كلامه برأي من عنده، وهو إمكانية تقدير حرف جر قبل الاسم الظاهر ليكون الكلام: (وكفر به وبالمسجد الحرام).

ويحتج على قوله هذا بقوله: (والإضمار في كلام الله ليس بالغريب) ويقصد بالإضمار هنا الحذف أي حذف حرف الباء.

وهو هنا لا يمنع العطف على الضمير المجرور فإذا ما جاء من هذا الباب لجأ للتأويل والتّقدير، والباحثةُ لا تؤيّد ذلك فعدم التقدير أولى من التقدير.

ويكرّر ذلك في مسألةِ العطف على الضمير المخفوض: " ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز العطف على الضمير المخفوض وذلك نحو قولك: مررتُ بك وزيدٍ، وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز. أمّا الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا: الدليلُ على أنه يجوزُ قد جاء عن ذلك في التنزيل وكلام العرب، قال تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ

---

[1] مفاتيح الغيب:٦/ ٣٤.

وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ فعطف (المسجد الحرام) على الهاء في به، أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدَّليل على أنه يجوز، أنه قد جاء ذلك نثْرًا ونظْمًا، فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: ١) بالخفض، وهي قراءة أحد القراء السبعة، وهو حمزة الزَّيَّات، وقراءة إبراهيم النخعي، وقتادة، ويحيى بن وثاب، وطلحة بن مصرف، والأعمش، ورواية الأصفهاني والحلبي عن عبد الوارث.... وأمّا البصريون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قُلنا إنّه لا يجوزُ، وذلك لأنَ الجارّ مع المجرور بمنزلة الشيء الواحد، فإذا عطفتَ على الضمير المجرور والضمير إذا كان مجرورًا اتّصلَ بالجار، ولم ينفصل منه...وعطفُ الاسم على الحرف لا يجوز. " [١]

فهو هنا يتابع البصريين على حساب الكوفيين والذي أراه صوابًا هو جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، أي أنّ الرأي الكوفيّ أولى؛ كونه الأيسر، والبعيد من التكلّف.

وبالانتقال إلى قول آخر نجدُ أنّ الرازي قد أثبت حكمًا آخر في مرجع الضمير: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآَنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ (المائدة: ١٠١)

فقال: " قوله: ﴿وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا﴾ هذا الضمير عائد إلى الأشياء المذكورة في قوله لا تسألوا عَنْ أَشْياءَ فكيف يعقل في أَشْياءَ بأعيانها أن يكون السؤال عنها ممنوعًا وجائزًا معًا. قلنا: الجواب عنه من وجهين: الأول: جائز أن يكون السؤال عنها ممنوعًا قبل نزول القرآن بها ومأمورًا به بعد نزول القرآن بها، والثاني: أنهما وإن كانا نوعين

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تح: جودة مبروك ومحمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١: ٣٧١-٣٧٢-٣٧٣.

مختلفين، إلا أنهما في كون كل واحد منهما مسؤولًا عنه شيء واحد، فلهذا الوجه **حسُن اتحاد الضميرين وإن كانا في الحقيقة نوعين مختلفين.** "[1]

فهنا يقرر الرازي أن اتحاد الضمائر في مرجعها أحسن من تفرقها؛ لئلا يختلّ النظم، فالجدير أن تتّحدَ الضمائر؛ لأنها تعطي جمالية للنص، من حيث وحدة النّسق، وسهولة الفهم وتلقي النّص بوضوح.

وفي تحليل مرجع الضمير في قوله: ﴿كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ (الحجر:١٢)، توسّع الرازي في شرح مرجع الضمير لبيانه للقارئ فقال: " لا يجوزُ أنْ يكونَ الضَّميرُ في قولِه: ﴿نَسْلُكُهُ﴾ عائدًا على الذِّكرِ، ويدُلُّ عليه وُجوهٌ: الوجه الأوَّلُ: أنَّ قولهُ: ﴿كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ﴾ مذكورٌ بحرف النُّون، والمرادُ منهُ إظهارُ نهايةِ التَّعظيمِ والجلالة، ومِثْلُ هذا التَّعظيمِ إنَّما يَحسُنُ ذكرُهُ إذا فعلَ فِعلًا يظهرُ لهُ أثرٌ قويٌّ كاملٌ بحيثُ صارَ المُنازِعُ والمُدافعُ له مغلوبًا مقهورًا. فأمّا إذا فَعلَ فعلًا ولم يظهرْ له أثَرٌ البتَّةَ، صار المُنازِعُ والمُدافِعُ غالبًا قاهرًا، فإنَّ ذِكرَ اللَّفظ لمُشعرِ بنهايةِ العظَمة والجلالةِ يكون مُستقبحًا في هذا المَقامِ، والأمرُ ههُنا كذلكَ؛ لأنَّهُ تعالى سلكَ إسماعَ القُرآنِ وتحفيظَهُ وتعليمَهُ في قلب الكافرِ، لأجلِ أنْ يُؤمنَ به، ثُمَّ إنَّهُ لم يلتفتْ إليه ولمْ يُؤمن به فَصار فِعلُ اللَّهِ تَعالى كالهدرِ الضّائعِ، وصارَ الكافرُ والشَّيطانُ كالغالبِ الدّافعِ، وإذا كان كذلك كان ذِكرُ النُّونِ المُشعرِ بِالعظَمة والجلالةِ في قوله تعالى:﴿نَسْلُكُهُ﴾ غيرَ لائقٍ بهذا المقامِ. وأنَّ قولَهُ: ﴿إنّا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ﴾ بعيدٌ، وقولَهُ: ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ قَرِيبٌ، وعودُ الضَّمير إلى أقربِ المذكُوراتِ هو الواجبُ. أما قوله: لَو كان الضَّميرُ في قَولِهِ: ﴿نَسْلُكُهُ﴾ عائِدًا إلى الاِستهزاء لكان في قَولِهِ: ﴿لا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ عائدًا إليه، وحينَئذٍ يلزمُ التَّناقضُ. قُلنا: الجوابُ عنه من وجوهٍ: الوجه الأوَّلُ: أنَّ مُقتضى الدَّليلِ عودُ الضَّمير إلى أقرَب المذكُوراتِ، ولا مانعَ من اعتبارِ هذا الدَّليلِ في الضَّميرِ الأوَّلِ، وحَصَلَ المانِعُ من اعتبارِهِ في الضَّميرِ الثّاني فَلا جرَم قلنا: الضَّميرُ الأوَّلُ عائدٌ إلى

---

[1] مفاتيح الغيب:١٢/ ١١٣.

الإستهزاءِ، والضَّميرُ الثّانِي عائِدٌ إلى الذِّكْرِ، وتَفْرِيقُ الضَّمائِرِ المُتَعاقِبَةِ عَلى الأشْياءِ المُختلفَةِ لَيس بقليلٍ في القرآنِ. أَلَيسَ أنَّ الجُبّائيَّ والكَعبِيَّ والقاضي قالُوا في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذي خلَقَكم من نفسٍ واحدةٍ وجعلَ منها زوجها ليسكُن إلَيها فلمّا تغَشّاها حملَت حَملًا خَفِيفًا فمرَّتْ به فلَمّا أثْقَلَت دعَوا اللَّهَ ربَّهُما لَئِن آتَيْتَنا صالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشّاكِرِينَ﴾ و ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾(الأعراف: ١٩٠) فقالُوا هذه الضَّمائرُ من أوَّلِ الآية إلى قَولِهِ: ﴿جَعَلا لَهُ شُرَكاءَ﴾ عائدةٌ إلى آدَمَ وحوّاءَ، وأمّا في قولِه: ﴿جَعَلا لَهُ شُرَكاءَ فِيما آتاهُما فَتَعالى اللَّهُ عَمّا يُشْرِكُونَ﴾ عائدَةٌ إلى غيرِهما، فهذا ما اتَّفقُوا عليه في تفاسيرِهِم، وإذا ثَبَتَ هذا ظهرَ أنَّهُ **لا يَلزَمُ من تعاقُب الضَّمائر عودُها إلى شيءٍ واحدٍ بل الأمرُ فيه موقوفٌ على الدَّليل**. فكذا ههُنا.

والوجه الثّاني: في الجواب قال بعضُ الأُدباء من أصحابِنا: قولُه: ﴿لا يُؤْمِنُونَ بِهِ تفسيرٌ للكناية في قوله: ﴿نَسْلُكُهُ﴾ والتَّقديرُ: كذلكَ نسلُكُ في قُلوبِ المُجرمينَ أنْ لا يُؤمنُوا به، والمعنى نجعلُ في قُلُوبهم أن لا يُؤمنُوا به. "[1]

وبعد أن شرح الرازي مسألة مرجع الضمير يُثبتُ لنا بأنه لا يلزم من تعاقب الضمائر عودها إلى شيءٍ واحد بل الأمر فيه موقوف على الدليل، وهنا لابدَّ من أن يستقيم المعنى، فلا نستطيع أن نوحّد مرجع الضمائر لاتحاد النّسق على حساب استقامة المعنى.

وكذلك **إلحاقُ ضمير المؤنّث بالفعل قبل ذِكرِ الفاعل جائزٌ وإلحاقُ ضميرِ الجمعِ قبيح**، ففي قوله: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ﴾ (القمر: ٩)

وأوضح الرازي ذلك بقوله: "إلحاقُ ضمير المؤَنَّث بالفعل قبلَ ذِكرِ الفاعلِ جائزٌ بالِاتِّفاق وحَسنٌ، وإلحاقُ ضميرِ الجمعِ به قبيحٌ عندَ الأكثَرِينَ، فَلا يُجوِّزُون كذَّبُوا قَومَ

---

[1] مفاتيح الغيب:١٩/ ١٦٧-١٦٨.

نوح، ويُجَوِّزُون كذَّبتْ فَما الفرقُ؟ نقولُ: التَّأنيثُ قبلَ الجمعِ؛ لأنَّ الأُنُوثَةَ والذُّكُورَةَ للفاعلِ أمرٌ لا يتبدَّلُ ولمْ تحصُلِ الأُنوثةُ للفاعلِ بسببِ فعلِها الَّذي هو فاعلُهُ فليسَ إذا قُلنا: ضربتْ هذه كانت هذه أُنثى لِأجل الضَّربِ بخلافِ الجمع؛ لأنَّ الجمعَ للفاعِلينَ بسببِ فعلهمُ الَّذي هم فاعِلُوهُ، فَإنّا إذا قُلنا: جمعٌ ضربُوا وهم ضارِبُون ليس مجرَّدُ اجتماعهم في الوجود يُصحّحُ قولَنا: ضربُوا وهم ضارِبُونَ؛ لِأنَّهم إن اجتمعُوا في مكانٍ فَهم جَمعٌ، ولكن إن لم يضرِبِ الكُلُّ لا يصِحُّ قولُنا: ضربُوا، فضميرُ الجمعِ منَ الفعلِ فاعلُون جَمَعَهم بسبب الِاجتماعِ في الفعلِ والفاعليَّةِ.."[1]

وهنا صرّح الرازي بأنه: يمكننا إلحاقُ ضمير المُؤَنَّث بالفعل قبلَ ذكرِ الفاعل جائزٌ بالِاتّفاق وحَسَنٌ، وإلحاقُ ضمير الجمع به قبيحٌ عند الأكثرين، لأنّ ذلك ليس مستساغًا في اللفظ، ولا جمالية له في الكلام، ويعني وجود فاعلين في الجملة نفسها وذلك عندما نقول(جاؤوا الطلاب) يكون هنا حشو لا داعي له، والرازي مع لزوم أن يكون الكلام مستساغًا مقبولًا.

وأخيرًا نرى أنّ الرازي قد ذكر أحكامًا كثيرةً فيما يخصّ الضّمير، وهذا يدلُّ على مدى إتقانه لعلم النّحو، فهو مفسّرٌ فذٌّ، وبدا نحويًّا ضليعًا في مناقشته للشواهد التي يتعلّق فهم تفسيرها بربطها بعلم النحو، وأبدى اهتمامًا في تحديد مرجع الضمير في القرآن الكريم، وربط المرجع بقواعدَ وأحكامٍ بيّناها في هذا الفصل.

ولم يهتم سواه كلّ هذا الاهتمام في تحديده، وجعلُه من أولويات تفسيره للآيات وخاصّة التي يُشكلُ فهمُها عندما يكون الضميرُ فيها غامضًا بعضَ الشيء.

ومن تتبُّع الباحثة لأحكام الضمير، وجدتْ أنّ الرازي قد شرحها ووضّح سبب مجيء كل حُكم، وغايته، والغرض منه.

ومن الأحكام التي تحدّث عنها الرازي، أحكام حذف الضمير: قد يسقطُ الضمير، على النحو مما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا

---

[1] مفاتيح الغيب:٢٩/٣٥.

أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَسَّهُ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (يونس: ١٢)

ونجد الرازي أوضح سببَ إسقاط الضمير بقوله: " قَوْلُهُ تَعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَسَّهُ﴾ تَقْدِيرُهُ: كَأَنَّهُ لَمْ يَدْعُنا، ثُمَّ **أَسْقَطَ الضَّمِيرَ عَنْهُ عَلى سَبِيلِ التَّخْفِيفِ**، ونَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ﴾ (يونس:٤٥) "[١]

وهنا نجدُ لطيفةً بأنّ الضميرَ قد يُحذفُ لتخفيف اللفظ، وكذلك نجدُ الضميرَ يستعمل في لغتنا لاختصار الكلام، ولتجنّب التكرار فقد نقول: (جاءَ خالدٌ وجلسَ على المقعد)، ومن هنا جاء استعمال الضميرِ عندَ العرب في لغتهم، اختصارًا في الكلام وتخفيفًا.

وكذلك **قَدْ يُحْذَفُ الضَّمِيرُ؛ لِأَنَّ ظُهُورَهُ يُغْنِي عَنِ التَّصْرِيحِ بِهِ** كَما في قَوْلِهِ: ﴿والذّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا والذّاكِراتِ﴾(الأحْزابِ: ٣٥) "[٢] ويُحذف الضمير لظهوره،كما في قوله:﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾(الحديد: ١٠) وفيه قال الرازي: " تَقْدِيرُ الآيَةِ: وكُلًّا وعَدَهُ اللَّهُ الحُسْنى إلّا أنَّهُ حَذَفَ الضَّمِيرَ لِظُهُورِهِ كَما في قَوْلِهِ: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾(الفرقان: ٤١)، والتقدير أهذا الذي بعثه لا تجزي نفس فيه عن نفس؟. وكَذا قَوْلُهُ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ (البقرة: ٤٨) "[٣]

---

[١] مفاتيح الغيب: ١٧/ ٥٤.

[٢] مفاتيح الغيب:٣٠/ ١١٠-١١١.

[٣] مفاتيح الغيب: ٢٩ / ٢٢١ .

أي إنّ داعي الحذف لما ذكر الله تعالى هؤلاء الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا.. والذين أنفقوا من بعد وقاتلوا. أنه تعالى وعدهم الحُسنى أي الجنة. فقد حُذف الضمير؛ لأنّه ظاهرٌ بواسطة ذكر كلا الطرفين المُحدّثُ عنهما في الآية، وكما قلنا أيضًا قد يحذفُ الضميرُ اختصارًا.

ومن هذه الأحكام: **إسْقاطُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ، لِأَنَّهُ لا يَجُوزُ إلّا في الشِّعْرِ**، فقد ذكر الرازي في حذف الضمير حكمًا في قوله:﴿مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾(آل عمران: ١١٧) وأوضح ذلك بقوله: " قالَ صاحِبُ الكَشّافِ: قُرِئَ (ولَكِنَّ) بِالتَّشْدِيدِ بِمَعْنى ولَكِنَّ أنْفُسَهم يَظْلِمُونَها، ولا يَجُوزُ أنْ يُراد ولَكِنَّهُ أنْفُسَهم يَظْلِمُونَ عَلى **إسْقاطِ ضَمِيرِ الشَّأْنِ، لِأَنَّهُ لا يَجُوزُ إلّا في الشِّعْرِ**."[١]

وقال صاحب شرح المفصّل في حذف الهاء: " ومثله قوله تعالى: ﴿وأنَّه لما قامَ عبدُ الله يدعُوه...﴾ (الجن:١٩) لا يجوز حذف هذه الهاء إلا في الشعر.. "[٢]

وهنا يوضح الرازي نقلًا عن الزمخشري أنه لا يسقط ضمير الشأن إلا في الشعر، وكذلك ابن يعيش أوضح هذه المسألة كما قدّمنا. فالضرورة الشعرية بابها واسعٌ، جاء في الشعر:

" إنّ من لامَ في بني بنت حسَّا ... نِ ألُمْـهُ وأعصِهِ فــي الخطـوب "[٣]

---

[١] مفاتيح الغيب:٨/ ٢١٤. وينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت: ٥٣٨هـ) اعتنى به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط٣، ٢٠٠٩م. ١٩١.

[٢] شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر: ٣/ ١١٥-١١٦.

[٣] ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، تح: محمد حسين، المطبعة النموذجية: ٣٣٥.

وكذلك أحكام حذف مرجع الضمير:

فقد تحدث الرازي عن أحكام حذف مرجع الضمير، وهنا أقولُ: ربما لا يُذكر المرجع في الأصل، لأغراضٍ متعدّدةٍ منها: تمكين الكلام في ذهن السامع؛ لأنه إذا سمع الضمير تاقَ إلى معرفة مرجعه.

وكذلك قضيّة حضور مرجع الضمير في الذهن، فهو لا يحتاج إلى ذكر مرجعه، من مثل قولنا: (إنّها تُعدُّ الأجيال...) أي المدرسة.

قد يدل السياق على الاسم الذي يرجع إليه الضمير، كما في قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ (الرحمن: ٢٦)

شرح الرازي مرجع الضمير بقوله: " وقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ فيه وجهان: أحدُهما: وهو الصّحيح أنّ الضمير عائدٌ إلى الأرض، وهي معلومة وإن لم تكن مذكورةً. والثاني: أنّ الضمير عائدٌ إلى الجارية إلا أنه بضرورة ما قبلَها كأنه تعالى قال: الجواري، ولا شكّ في أنّ كل من فيها إلى الفناء أقرب... "[1]

وكذلك قيلَ: " الضمير يعودُ للأرض لأنَّ (مَن) هي مختصّةٌ بالعقلاء وكلّ مَن على وجه الأرض فانٍ واختصاص العقلاء دون غيرهم؛ لأنهم هم المقصودون بالتخويف.." [2]

وهنا رجّح الرازي إحالة الضمير إلى الأرض لأنها معلومة، وكذلك لدلالة السياق عليها، ونظيرُه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ..﴾ (النحل: ٦١) وهنا الخطاب موجّهٌ إلى كلمة خارج النص، ولكنّها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا

---

[1] مفاتيح الغيب:٢٩/ ١٠٥.

[2] من مُشكل عود الضمير في القرآن الكريم، د. أسعد عبد العليم، بحث منشور في مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد ٢، المجلد ٤، ٢٠٠٩م. ١٠٢.

به، ويكون عود الضمير غير ملتزم بلفظٍ أو معنى إنْ كان سياقُ الكلام يعنيه، نحو قوله: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ (هود: ٤٤) فالضمير يعودُ إلى سفينة نوح المعلومة من المقام.

وكذلك **يدل على الضمير اللفظ بدلالة الالتزام** (*)[١] أي: إنَّ المعنى المُستفاد لم يدل عليه اللّفظُ مباشرةً، ولكنّ معناه يلزمُ منه في العقل. كما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (القدر: ١)

فقد قال الرازي: " أجمعَ المُفسّرونَ على أنَّ المُراد: إنّا أنزَلنا القُرآنَ في ليلة القدر، ولكنَّه تعالى ترك التَّصريحَ بالذّكر.. وأنَّهُ جاء بضميرِهِ دونَ اسمِهِ الظّاهرِ؛ شهادةً له بالنَّباهة والإستغناء عن التَّصريح، ألا ترى أنَّه في السُّورة المُتَقدّمةِ [سورة العلق] لم يذكرِ اسمَ أبي جهلٍ ولم يَخفَ على أحدٍ لِاشتهارِه، وقولُه: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ﴾ (الواقعة: ٨٣) لم يَذكرِ الموتَ لشُهرتِهِ، فكذا ههُنا. "[٢]

فالضمير في الآية يعود للقرآن، قال السيوطي:" لأنّ الإنزال يدلّ عليه التزامًا" [٣]

وقد قال السامرائي: " الضمير هنا في (أنزلناه) هو عائد على القرآن الكريم، أي إنا أنزلنا القرآن في ليلة القدر ولم يسبق ذكر القرآن، وتركَ ذكره ولم يصرّح به للعلم به. " [٤]

---

[١] يُنْظر: المنطق، محمد رضا المظفر، دار التعارف للمطبوعات، لبنان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م: ٣٨.

(*) قال المظفر صاحب كتاب المنطق: يشترط في هذه الدلالة أن يكون التلازم بين معنى اللفظ و المعنى الخارج اللازم تلازمًا ذهنيًا، فلا يكفي التلازم في الخارج فقط من دون دخوله في الذهن وإلا لما حصل انتقال الذهن، ويشترط أيضًا أن يكون واضحًا بيّنًا بمعنى أنَّ الذهن إذا تصور معنى اللفظ، ينتقل إلى لازمه بدون حاجة إلى توسط شيء آخر: ٣٨.

[٢] مفاتيح الغيب: ٣٢ / ٢٧ .

[٣] الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: ٢/ ٣٣٥.

[٤] معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر،ط١، ٢٠٠٠م. ١/ ٦٢.

وقيل أيضًا: " يُعلمُ الإنزال في ليلة القدر التي هي في رمضان أنّ المُنزَل هو القرآن، مع قوله تعالى:﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ..﴾(البقرة: ١٨٥) " [١] وهو ما يطلق عليه حضور مدلول المفسّر علمًا.

فهنا الإنزال يدلُ على القرآن التزاما. مثلما في قوله: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ﴾ فقد أُضمر لفظ الروح لدلالة الحلقوم عليه.

ونجدُ هنا أنّه من أحكام استعمال الضمير حذف مرجعه؛ لتفخيم شأن صاحبه؛ إذ يُجْعل لشهرته كأنّه يدلُّ على نفسه، ويُكتفى عن ذكر اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته، وأمثلة ذلك كثيرةٌ في القرآن، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾ (الدخان:٣)، يعني: القرآن. ومن ذلك أيضًا قوله: ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ﴾ (البقرة:٩٧).

ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ..﴾ النساء: ١١)

وقد بيّنَ الرّازي مرجع الضمير بقوله: " الضمير في قوله: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ إلى ماذا يعود؟ الجواب: إنه ضميرٌ غير مذكور والمراد لأبويّ الميّت "[٢]، وقال الأخفش في عود الضمير للميّت: " لأنه لمّا قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ كان المعنى يوصي الله الميّتَ قبل موته بأنّ عليه لأبويه كذا ولولده كذا. "[٣]

فهنا الضمير عائدٌ على محذوف وهو الميّت أي المورّث، وهذا مفهومٌ من السّياق الذي جرى فيه ذكر الميراث، فجرى الضمير عليه من حيث المعنى.

---

[١] أحوال الضمير مع مفسّره، زكيّة اللحياني، المملكة العربية السعودية، جامعة أمّ القرى، ٢٠٠٢م. ٢١٤.

[٢] مفاتيح الغيب:٩/٢٢٠.

[٣] يُنْظر: معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تح: هدى محمود قراعة مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م: ٢٤٨.

وقد يعود الضمير على اللفظ المذكور دون معناه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ﴾ (يس: ٨)

وهنا نجد الرازي قد أومَأَ لحكمٍ من أحكام الضمير بقوله: " قولُهُ: ﴿فَهِيَ﴾ راجعةٌ إلى ماذا؟ نقُولُ: إنَّها راجعةٌ إلى الأيدِي، وإنْ كانتْ غيرَ مذكورَةٍ، ولكنَّها معلُومةٌ؛ لِأنَّ المَغلولَ تكونُ يداهُ مَجمُوعتَيْنِ في الغُلّ إلى عُنُقه. "[1]

فأعاد الضمير هنا إلى الأيدي؛ لأنها تُصاحبُ الأعناق في الأغلال، وقد أغنى ذكر الأغلال عن ذكرها، لأن الأغلال إنما توضع في الأيدي.

وهذا يدل على أنه آمَنَ بإمكانية حذف المرجع إذا كان مفهومًا من السياق بل جعله بمنزلة المذكور، وهو بهذا كان على إيمان تام بأن النص يتدخل في توضيح أجزائه. فالرازي كانت نظرته عامة للنص دون تجزيء. مستفيدًا من السياق والأحوال المحيطة بالنص.

---

[1] مفاتيح الغيب: ٢٦ / ٤٤ .

الفصل الأوّل

عود الضّميـــر على المرجـــع

المبحث الأوّل: عود الضمير على مرجع واحد .

المبحث الثاني: احتمالية عود الضمير على مرجعين .

المبحث الثالث: احتمالية عود الضمير على أكثر من مرجعين.

الفصل الأوّل

عـــــــود الضّمير على المرجـــــع

تــوطِئـــة:

إنّ عود الضَّمير من الموضوعات ذات الأهميّة التي تستحقّ التفكّر والبحث، فكثيرًا ما يظهر أنّه مشكلٌ من حيث تحديد الذي يعود عليه ذلك الضَّمير. وبالتّدقيق والتأمّل يتبيّن أنّ هذا الضَّمير قد وُضعَ في مكانه المناسب ولو وُضِعَ مكانه ضميرٌ آخر ما رأينا هذه الرّوعة والجماليّة، وذلك الإتقان الذي يتّسمُ به أسلوب القرآن وصياغته.

ومثلما هو معلوم أنّ الضَّمير قد يعودُ على لفظٍ سابق، ولكن أحيانًا يُسبقُ بأكثر من لفظٍ يحتملُ أن يكون عائدًا عليه، ومن هنا تباينَ الحديثُ في عود الضَّمير، فتارةً يكونُ عائدًا على مرجعٍ واحد، وتارة يحتملُ العودةَ على أكثر من مرجع. وبسبب هذه الاحتمالية قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: ويشمل الحديث عن عود الضَّمير على مرجع واحد.

المبحث الثّاني: ويتخصص باحتمالية عود الضَّمير على مرجعين اثنين، ويمكن تقسيمه على منحيين، هما:

أ ـ احتمالية عــود الضَّمير على اثنين مع التّرجيــح.

ب ـ احتمالية عود الضَّمير على اثنين مع عدم التّرجيح.

أمّا في المبحث الثالث: فقد كان محورُه احتماليةَ عود الضَّمير على أكثر من مرجعين، وعلى النّحو الآتي:

أ- على ثلاثة مراجع مع الترجيح

ب-على ثلاثة مراجع مع عدم الترجيح.

ج- على أربعة مراجع

د- على خمسة مراجع.

المبحث الأوّل

عود الضَّمير على مرجع واحد

الضَّمير قد يُسبقُ بلفظٍ واحدٍ، وهنا يتبيّنُ أنّه عائدٌ على هذا اللّفظ بلا شكّ، وقد تطرق الرازي لهذه القضية كثيرًا، والقارئُ يستطيعُ تشخيصَ الضَّمير العائد من دون أن يُجهِدَ فِكرَهُ في البحث والتّقصّي.

ومن أمثلة وضوح المعاد عليه ما جاء في قوله تعالى عندما تحدث عن حال اليهود لمّا توعّدهم في قوله: ﴿ولبئسَ ما شَرَوا به أنفُسَهُمْ﴾ (البقرة:١٠٢)، وأتبعه بالوعد مُرغِّبًا بقوله: ﴿ولَوْ أنَّهم آمَنُوا واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِن عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٠٣)؛ وهذا الجمعَ بين الوعيد بالمصير البئيس والأمل المأمول، أدعى إلى الطاعة والعدولِ عن المعصية. وفي هذه الآية الكريمة جزمَ صاحبُنا الرّازي بعود الضَّمير على اليهود؛ إذ قال: "اعلم أنّ الضَّمير عائدٌ إلى اليهود الذين تقدّم ذكرهم"[١]واختار هذا المرجعَ للضّمير السمرقندي[٢] وابن الجوزي[٣].

---

[١] مفاتيح الغيب ٣/٣٤١.

[٢] يُنْظر: بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت: ٣٧٥هـ)، تح: علي محمد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود والدكتور زكرياء عبد المجيد النّوتي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٣م: ١/١٤٤.

[٣] يُنْظر: زاد المسير في علم التفسير، الإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن ابن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (ت: ٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٢م: ٨٠.

ويظهرُ للباحثة أنّ سبب قطع العلماء بمن فيهم الرازي على أنّ الضَّمير يعود إلى اليهود؛ لأنّ الحديث كان متخصصًا بهم وجاريًا عليهم، وهكذا عندما يكون المتحدث عنهم علومًا يكون تحديد عائدية الضَّمير أمرًا واضحًا لا غبارَ عليه.

ومن ذلك ما جاء في سرد أحداث غزوة (أحد) في قوله تعالى: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ ولا تَلْوُونَ عَلى أحَدٍ والرَّسُولُ يَدْعُوكم في أُخْراكم فَأثابَكم غَمًّا بِغَمٍّ لِكَيْلا تَحْزَنُوا عَلى ما فاتَكم ولا ما أصابَكم واللَّهُ خَبِيرٌ بِما تَعْمَلُونَ﴾ (آل عمران: ١٥٣)

فقد أوضحَ صاحبُنا في مرجع الضَّمير أنّه: " يجوز أن يكون الضَّمير في قوله:﴿فَأثابَكم﴾ يعود للرسول والمعنى أنَّ من معه لمّا رأوْا أنّ النَّبيَّ (صلى الله عليه وآله) شُجَّ وجهُهُ وكُسِرَتْ رَباعيتُهُ وقُتِلَ عمُّهُ، اغتمُّوا لِأجلِهِ، والرَّسولُ (صلى الله عليه وآله) لمّا رأى أنَّهم عَصَوا رَبَّهم لطلبِ الغنيمةِ ثُمَّ بقُوا محرُومِينَ من الغنيمةِ، وقُتِلَ أقاربُهمُ اغتَمَّ لأجلهم"[١]، وكذلك قال الزمخشري: " الضَّمير في (فأثابكم) للرّسول؛ أي فآساكم في الاغتمام "[٢] ونلاحظُ أنّ الرّازي يقصد في كلامه ضمير الفاعل المستتر (هو) الذي يعود على النّبي، لا ضمير المفعول به(الكاف) في أثابكم؛ لأن الضَّمير الكاف هنا للمخاطبين (المسلمين)، وقد يقول بعض لماذا تكلم عن الضَّمير المستتر وترك الضَّمير المخاطب، والجواب أن الضَّمير المخاطب هنا واضح وثابت أنه للمسلمين المخاطبين، فأعرض الرازي لوضوحه وعدم خوف اللبس في وقوعه، أما الضَّمير المستتر فاستتاره، ربما يوقع المتلقي بلبس وغموض، ومن هنا فسّره الرازي وبيّن أنه خاص بالنبي المصطفى (صلى الله عليه وآله) .

وتلحظ الباحثة أنّ كثيرًا من الآيات لا يُفهمُ تفسيرها عند الاكتفاء بها وحدها، بل لا بدّ من العودة إلى آية سابقةٍ أو لاحقة، على النّحو من الوقوف عند قوله تعالى :﴿هَلْ

---

[١] مفاتيح الغيب: ٤٢/٩.

[٢] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ٢٠٠.

يَنْظُرُونَ إِلّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جاءَتْ رُسُلُ رَبِّنا بِالحَقِّ فَهَلْ لَنا مِن شُفَعاءَ فَيَشْفَعُوا لَنا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهم وضَلَّ عَنْهم ما كانُوا يَفْتَرُونَ﴾(الأعراف: ٥٣)، وفي هذه الآية نقل الرازي رأي الفراء (ت٢٠٧هـ) في مرجع الضَّمير في قوله: ﴿إلا تأويله﴾، قال: "الهاء في تأويله للكتاب، يريدُ عاقبته وما وعد الله فيه"[١]وقال به الطبري[٢] وسبقه إليه مقاتل[٣].

وترى الباحثةُ أنّ مرجع الضَّمير واضحٌ من قوله تعالى:﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ...﴾(الأعراف: ٥٢) فكان عود الضَّمير على مذكور سابق. وعندما ذكر في الآية السابقة أنَّهُ تَعالى لمّا بيَّن إزاحةَ العِلَّةِ بسبب إنزال هذا الكتابِ المُفصَّلِ المُوجبِ للهدايةِ والرَّحمةِ، بَيَّنَ بعدَهُ حالَ مَنْ كذَّب فَقالَ:﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلّا تَأْوِيلَهُ﴾، زد على ذلك أنّ التّأويل لا يمكن أنْ يعود على غير الكتاب، فهو من مختصاته وملازماته، وكان بالإمكان للرازيّ أنْ يصرّح بعود الضَّمير على الكتاب من دون الاستشهاد بالفراء، فالأمر لا يحتاج للاستدلال برأي العلماء ما دام واضحًا إلا إذا قلنا أنّ ولَعَ الرَازيّ بالأمانة وإسناد الآراء لأصحابها دفعه لإسناد الرأي للفراء وإن كان معلومًا.

ومن أمثلة الرازي في بيان عود الضَّمير على مرجع واحد من دون احتمال عوده على آخر غيره ما نجده في قوله تعالى: ﴿وقالَتِ اليَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وقالَتِ النَّصارى

---

[١] مفاتيح الغيب: ١٤/١٠٠. ويُنْظر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة: ١/٣٨٠.

[٢] يُنْظر: تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ)، تح: بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٤م: ٣/٤٤٦.

[٣] يُنْظر: تفسير مقاتل، مقاتل بن سليمان (ت: ١٥٠هـ)، تح: عبد الله محمود شحاته، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٢م: ٢/٤٠.

المسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ (التوبة: ٣٠) .

وهنا ينتقد القرآن تلك الظّاهرة السّيئة عند المشركين المتمثلة بأنَّهم ادّعوا أن لِلَّهِ ابنًا، ومَن جوَّز ذلك في حقّ الإلهِ فهو في الحقيقةِ قد أنكرَ الإلهَ، وبيَّنَ تَعالى أنَّهم بمنزلةِ المشرِكينَ في الشّركِ، وأبانَ الرازي أنّ: "الضَّمير في: ﴿يُضَاهِئُونَ﴾ للنصارى، أي قولهم المسيح ابن الله يضاهي قول اليهود عزيرٌ ابن الله؛ لأنهم أقدم منهم"[١]. وممّن قال في عود الضَّمير إلى النصارى: مقاتل وابن أبي حاتم[٢] . ومما يوضِّحُ مرجع الضَّمير للنصارى وجهان: الأول: قوله تعالى: (الذين كفروا من قبل..) وهم اليهود؛ أي يُشَبِّهون قولهم بقول اليهود لأنهم أقدم منهم، والثاني: عود الضَّمير على أقرب مذكور وهم النصارى.

ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى وقد أمرَ بقصر العبادة بالله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِير ﴾(هود:٢)، فقد أوضح الرازي أنّ: "الضَّمير في قوله: ﴿مِنْهُ﴾ عائدٌ إلى الحكيم الخبير، والمعنى: إنني لكم نذيرٌ وبشيرٌ من جهتِه"[٣] ، والضَّمير هنا يعود على (الله) تعالى المذكور في أول الآية، وهو الأقرب، لكنّ صاحبنا الرّازيّ قصر قوله على: ﴿حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ الموجودين في﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِير﴾ مع أن هذين الوصفين يعودان على الله تعالى. لكن لِمَ ذكرَ الرازي عوده إلى الحكيم الخبير؟ وقد جاء بعدها لفظ (الله) وهو الأقرب للضمير؟ هنا نقول هذا من باب قدسية الله تعالى، فلم يقل إنّ الضَّمير

---

[١] مفاتيح الغيب: ١٦/ ٣٧.

[٢] يُنْظر: تفسير مقاتل: ٢ / ١٦٧. ويُنْظر: تفسير القرآن العظيم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي بن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ)، تح: أسعد محمد الطيّب، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط١، ١٩٩٧م: ٦ / ١٧٨٣.

[٣] مفاتيح الغيب: ١٧ / ١٨٨.

عائدٌ إلى (الله) بل إلى (الحكيم الخبير) من باب بيان المدح والثناء لما يشعر به هذان الوصفان من سمو وعلو .

ومن هذا قوله تعالى يعرضُ لنا قصّة قوم لوط لمّا سَمِعُوا بضيفٍ عندَه إذ دَخَلُوا عَلى النبيّ لُوطٍ (عليه السّلام) فَراوَدُوهُ عَنْهم: ﴿وَلَقَدْ رَاوَدُوهُ عَنْ ضَيْفِهِ فَطَمَسْنَا أَعْيُنَهُمْ فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ (القمر: ٣٧)

وهنا أراد الرازي الكشفَ عمّن دخلَ دار لوطٍ (عليه السّلام) من تِبيانه للمعاد عليه الضَّمير إذ قال: "الضَّمير في:﴿رَاوَدُوهُ﴾ إنْ كان عائدًا إلى قوم لوط، فما في قوله:﴿أعينهم﴾ أيضًا عائدًا إليهم... وإنْ كانَ عائِدًا إلى الَّذينَ دخلُوا الدّارَ فلا ذِكرَ لهم فكيف القولُ فيهِ؟ نقُولُ: المُراودةُ حقيقَةً حصلتْ مِن جمعٍ منهم لكنْ لَمّا كان الأمرُ مِنَ القومِ، وكان غيرُهم ذلكَ مذهبُهُ أسندها إلى الكلّ ثمّ بقولهِ راودوهُ حصل قومٌ همُ المراودون حقيقةً، فعاد الضَّمير في أعيُنِهم إليهم، مثالُه قولُ القائل: الَّذين آمنُوا صلَّوا فَصحَّتْ صلاتُهم فيكونُ (هم) في صلاتهم عائدًا إلى الَّذينَ صلَّوا بعد ما آمنُوا ولا يعُودُ إلى مُجرَّد الَّذين آمنُوا؛ لِأنَّك لو اقْتصرتَ على الَّذينَ آمنُوا، فصَحَّت صلاتُهم لم يكن كلامًا منظومًا ولو قلتَ: الَّذينَ صلَّوا فصَحَّت صلاتُهم صحَّ الكلامُ، فعُلِمَ أنَّ الضَّمير عائدٌ إلى ما حصَلَ بعدَ قَولهِ: ﴿راوَدُوهُ﴾ والضَّمير في راودُوهُ عائدٌ إلى المُنذِرِينَ المُتمارِينَ بالنُّذُرِ."[1]

وكذلك أعاد ابن عاشور الضَّمير إلى قوم لوط بقوله: " وأسند المراودة إلى ضمير قوم لوط وإنْ كان المراودون نفرًا منهم؛ لأنّ ما راودوا عليه هو رادٌّ جميع القوم بقطع النظر عن تعيين مَن يفعلُه" [2]

---

[1] مفاتيح الغيب: ٢٩ / ٦١.

[2] التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر.٢٧/ ٢٠٦

وما ذكره الرازي هو الراجح في مرجع الضَّمير؛ إذ أسند فعلَ المراودة إلى قوم لوط (عليه السلام)؛ لأنّ الآيات تتحدّثُ عن قصّتهم مع نبي الله لوط (عليه السلام) وضيفه من الملائكة.

وعلى الإنسان أنْ يتبرّأَ مِن عِبادَةِ غَيْرِ اللَّهِ تَعالى، فالتوحيد هو المُرادُ بِقَوْلِه: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ (الزمر: ٣)

ونرى الرازي قد أوضحَ هنا مرجع الضَّمير بقوله: " واعلمْ أنّ الضَّمير في قوله: ﴿ما نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ عائدٌ على الأشياء التي عُبِدَتْ من دون الله، هي قِسمان: العُقلاء وغير العُقلاء... "[1]

فقد أعاد الرازي الضَّمير إلى مرجع واحد، والظّاهرُ أنّ المقصودَ من الأشياء التي ذكرها الرازي هم المعبودون وهم قسمان: عقلاء: أي قوم عبدوا المسيح والملائكة.. وكثيرٌ من الناس يعبدون الشمسَ والقمر والنجوم، ويَعْتَقِدُونَ فِيها أنَّها أحياءٌ عاقلَةٌ ناطِقَةٌ، وأمّا الأشياءُ الَّتِي عُبِدَت مع أنَّها لَيست موصُوفَةً بالحَياةِ والعَقلِ فهي الأصنام.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَى أَجَلٌ مُسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (الأنعام: ٦٠) وهنا كشفَ الرازي مرجع الضَّمير، بقوله: " ﴿ثم يبعثكم فيه﴾ أي يردُّ إليكم أرواحَكم في النهار، والبعثُ ههنا اليقظة"[2]، أي ثمّ يوقظُكم في النهار.

---

[1] مفاتيح الغيب: ٢٦ / ٢٤١.

[2] مفاتيح الغيب: ١٣ / ١٤.

ولمْ يذكر الرّازي إلا هذا الوجهَ؛ لأنهُ الظّاهرُ، والمعنى يقتضيه. واللفظ يدلّ عليه. وكذلك قال أبو حيان: "والضَّمير في:﴿فِيهِ﴾ عائِدٌ عَلى النَّهارِ عادَ عَلَيْهِ لَفْظًا، قاله مجاهد وقتادة والسدي والمَعْنى في يَوْمٍ آخَرَ كَما تَقُولُ: عِنْدِي دِرْهَمٌ ونِصْفُهُ.."[1]

وذَكَرَ الله تعالى في هَذِهِ الآيَةِ أَنَّهُ أكرَمَ موسى (عليه السلام) بالكتابِ الَّذي آتاهُ، فَقالَ: ﴿وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا﴾ (الإسراء: ٢).

وقد أفصحَ الرازي عن العائد إليه الضَّمير بقوله: " قوله: ﴿وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ يعني: التوراة، ﴿وَجَعَلْنَاهُ هُدًى﴾ أي: يُخرجهم بواسطة ذلك الكتاب من ظلمات الجهل..."[2]، فقد أعاد الرازي الضَّمير إلى (الكتاب) وهو التوراة؛ وذلك لأنّ المعنى يدلّ عليه ولا يوجدُ دليلٌ يقتضي خروجَهُ عن هذا الأصل.

وفي قوله تعالى عن حال الجبال يوم القيامة: ﴿ويَسْأَلُونَكَ عَنِ الجِبالِ فَقُلْ يَنْسِفُها رَبِّي نَسْفًا * فَيَذَرُهَا قَاعاً صَفْصَفاً﴾ (طه: ١٠٥- ١٠٦)

وهنا نجدُ الرازي قد أشار إلى مرجع الضَّمير بقوله: " الضَّمير في قوله:﴿يَنْسِفُها﴾ عائدٌ إلى الجبال...، أما الضَّمير في قوله: ﴿فَيَذَرُهَا﴾ فهو عائدٌ الأرض..."[3]

فالضَّمير في ﴿فَيَذَرُهَا﴾ للجبال؛ وذلك لأن المقصود منابت الجبال التي هي مراكزها فهي مفهومة من ذكر الجبال في الآية. وكذلك عود الضَّمير في ﴿فَيَذَرُهَا﴾ على الأرض لدلالة المقام عليها. ولعل الرازي لم يعقب على ذلك؛ لأنه لا خلاف يذكر في

---

[1] البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشّهير بأبي حيّان الأندلسي الغرناطي (ت: ٧٤٥هـ)، اعتنى به: صدقي محمد جميل، دار الفكر، ٢٠١٠م : ٤ / ٥٣٧.

[2] مفاتيح الغيب، :٢٠/ ١٥٤.

[3] مفاتيح الغيب: ٢٢ / ١١٧.

تحديد المرجع بالآية السالفة كون النسف يتناغم مع الجبال مثلما أنّ الفعل (يذرها) يتلاءم مع الأرض.

المبحث الثّاني

احتمالية عود الضَّمير على مرجعين

إنّ الخلافَ في تعدد عود الضَّمير يعود إلى أنّ الضَّمير لفظةٌ مبهمة غير واضحةٍ، فإذا ما سُبقت بأكثرَ من اسم فمن المتوقع أن يتعددَ ترجيح الضَّمير على أحد هذه الأسماء، ولاسيما إذا كانت هذه الأسماء مما يمكن أنْ يعود الضَّمير عليها، ومن هنا وبسبب رواج استعمال الاسم في الكلام العربي وجدنا تباينًا بين المفسرين في تشخيص حقيقة المرجع الذي يعود عليه الضَّمير. ولا سيما عند صاحبنا (الرَّازيّ)، فنجده قد أولى هذه القضية عناية مهمة وعلى النحو الآتي:

أ ـ احتمالية عـــود الضَّمير على مرجعين مع التّـرجيـــح:

عند تعدّد المعاد عليه الضَّمير نجد أنّ الرَّازيّ أحيانًا ـ يرجح عائدًا على آخر وذلك لوجود قرينة أقوى فيه، والذي يحدّد المعاد عليه الضَّمير ـ هو الدّليل النّحوي ـ في الأغلب ، ومن شواهد هذه الحالة عندما بيَّن " تقريرُ الشُّبهة*: أنَّه جاء في القرآن ذِكرُ النَّحل والذُّباب والعنكبُوت والنَّملِ، وهذه الأشياءُ لا يليقُ ذكرُها بكلامِ الفصحاءِ فاشتمالُ القُرآنِ عليها يَقدحُ في فصاحتِه فضلًا عن كونِه مُعجزًا، فأجابَ اللَّهُ تعالى عنهُ بأنَّ صِغرَ هذه الأشياء لا يقدحُ في الفصاحة إذا كان ذِكرُها مُشتملًا على حِكمٍ بالغةٍ "[1]: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أنْ يَضْرِبَ مَثَلًا ما بَعُوضَةً فَما فَوْقَها فَأمّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أنَّهُ الحَقُّ مِن رَبِّهِمْ وأمّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ ماذا أرادَ اللَّهُ بِهَذا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا ويَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وما يُضِلُّ بِهِ إلّا الفاسِقِينَ﴾(البقرة : ٢٦) ، وقد عرضَ صاحب مفاتيح الغيب مرجع الضَّمير فقال: "مرجعُ الضَّمير في: ﴿أنَّهُ الحَقُّ﴾ يعود للمثلِ أو لأنْ يضرب"[2]، وهنا قدّم المثلِ على أن يضربَ ، وكأنّه مرجّحٌ لكلمة (مثل) على (أنْ

---

[1] مفاتيح الغيب: ٢ / ١٥٠ .

[2] مفاتيح الغيب: ٢ / ١٥٠ .

يضرب). وهذا مما قاله مقاتل [١] وأبو حيان[٢] وعادةً ما يعود الضَّمير على المذكور صراحةً أكثر من التأويل ما لم يدلُّ على ذلك دليل. وسياقُ الكلامِ يشيرُ إلى أنّ الضَّمير عائدٌ على المثل بدليل قوله تعالى: ﴿ماذا أرادَ اللَّهُ بِهَذا مَثَلًا﴾، وهذا كلّه يرجّح عود الضَّمير على أقرب مذكور. والحقيقة أنّ عود الضَّمير هنا على أي مرجع لا يؤثر نوعًا ما في معنى النّصّ، فعوده على: (أنْ يضرب) أو على: (المثل) لا يغيّرُ في فهم النّصّ.

ومن هذا البابِ أيضًا قوله تعالى في تصوير يوم الحشر: ﴿ويَوْمَ يَحْشُرُهم جَمِيعًا يا مَعْشَرَ الجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُمْ مِنَ الإنْسِ وقالَ أوْلِياؤُهم مِنَ الإنْسِ رَبَّنا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنا بِبَعْضٍ وبَلَغْنا أجَلَنا الَّذِي أجَّلْتَ لَنا قالَ النّارُ مَثْواكم خالِدِينَ فِيها إلّا ما شاءَ اللَّهُ إنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ (الأنعام: ١٢٨) ، وهنا تحدّثَ الرَّازيّ عن مرجع الضَّمير قائلًا: "الضَّمير في قوله: ﴿يَحْشُرُهم﴾ إلى ماذا يعود؟ فيه قولان: الأول: يعود إلى المعلوم لا إلى المذكور وهو الثّقلان وجميع المُكلَّفين الذين علِم أنّ الله يبعثهم، والثاني: أنه عائدٌ إلى الشياطين الذين تقدّمَ ذكرهم في قوله:﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾(الأنعام :١٢) "[٣]، ولعلّ الرَّازيّ رجّح القول الأوّل ؛ لأنّه بدأ به وهو ما أكّده قسمٌ من المفسرين[٤]، وكذلك الضَّمير هنا يعود على الثّقلين من الجنّ والإنس كما هو واضحٌ من مفهوم الآيات.

---

*تقرير الشبهة يعني: توضيح الأمر عند الجهل به.

[١] يُنْظر: تفسير مقاتل: ١ / ٩٥ .

[٢] يُنْظر: البحر المحيط في التفسير: ١ / ٢٠٠ .

[٣] مفاتيح الغيب: ١٣ / ٢٠٠.

[٤] يُنْظر: تفسير مقاتل: ١ / ٥٨٨ . ويُنْظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ٣٤٥ . ويُنْظر: البحر المحيط في التفسير: ٤ / ٦٤٣ .

وعلى هذه الشاكلة ما نجده في قوله تعالى بذِكره للدلائل الأرضيّة في تقرير التوحيد: ﴿والأَرْضَ مَدَدْناها وأَلْقَيْنا فِيها رَواسِيَ وأَنْبَتْنا فِيها مِن كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾ (الحجر: ١٩) .

وقد برَّزَ الرَّازيّ ما يعودُ إليه الضَّمير بقوله: "الضَّمير في قوله: ﴿وأَنْبَتْنا فِيها﴾ يُحتمل أن يكونَ راجعًا إلى الأرض، وأنْ يكون راجعًا إلى الجبال الرواسي، إلا أن رجوعه إلى الأرض أولى... ومنهم من قال: رجوع ذلك الضَّمير إلى الجبال أولى؛ لأن المعادن إنما تتولدُ في الجبال، والأشياء الموزونة في العُرفِ والعادة هي المعادن لا النبات"[١] وكذلك قال ابن عادل(ت: ٨٨٠هـ) : " يحتمل أن يكون راجعًا إلى الأرض وأن يكون راجعًا إلى الجبال الرواسي، إلا أنّ رجوعها إلى الأرض أولى؛ لأنّ أنواع النبات المُنتفَع به إنما تتولّد في الأرض، وأمّا الجبلية فقليلةُ النفع. " [٢]

وهنا نقول إن الرَّازيّ رجح عود الضَّمير إلى الأرض؛ لأن الضَّمير إذا جاء في سياقٍ قرآني، فرجوعه إلى المُحدَّث عنه في السياق أولى من رجوعه إلى غيره؛ لأنه هو المقصود بالكلام، وإليه يتجه الخطاب، وممّا يؤيد ذلك إذا حملنا الآية الكريمة على آيةٍ أخرى نرى أن الإنبات للأرض، ومنه قوله: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾ (ق:٧)، وقوله: ﴿فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا﴾ (عبس:٢٧)، فالقرآن يُفسرُهُ القرآن.

---

[١] مفاتيح الغيب: ١٩ / ١٧٥.

[٢] اللّباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي (ت: ٨٨٠هـ) تح: عادل عبد الموجود، علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م ١١/ ٤٤٢.

وكذلك الأمر في قوله تعالى عندما أرسلَ الرّسلَ بالحجج والمعجزات: ﴿فَلَمّا جاءَتْهم رُسُلُهم بِالبَيِّناتِ فَرِحُوا بِما عِنْدَهم مِنَ العِلْمِ وحاقَ بِهِمْ ما كانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (غافر: ٨٣)

وقد بيّنَ الرَّازيّ مرجع الضَّمير في الآية قائلًا: "واعلم أنّ الضَّمير في قوله: ﴿فَرِحُوا﴾ يحتمل أنْ يكون عائدًا إلى الكفار وأنْ يكون عائدًا إلى الرّسل...، إذا قلنا الضَّمير عائدٌ إلى الأنبياء ففيه وجهان: الأول: أنْ يجعلَ الفرحَ للرّسل، ومعناه أنّ الرّسل لما رأوا من قومهم جهلًا كاملًا وإعراضًا عن الحق وعلموا سوء عاقبتهم، فرحوا بما أوتوا من العلم وشكروا الله عليه، وحاق بالكافرين جزاء جهلهم واستهزائهم. والثاني: أن يكون المراد فرحوا بما عند الرسل من العلم فرح ضحِكٍ منه واستهزاء به، كأنه قال: استهزئوا بالبينات، وبما جاؤوا به من علم الوحي فرحين..."[١] وهذا الرأي مما أيده صاحب الميزان: إذ قال: " ضمير ﴿فَرِحُوا بِما عِنْدَهم﴾ للرسل والمعنى أن الرسلَ لما جاؤوهم وشاهدوا ما هم فيه من الجهل والتمادي والكفر والجحود وعلموا عاقبة أمرهم فرحوا بما عندهم من العلم الحق وشكروا الله على ذلك..."[٢]

لقد رجّح الرَّازيّ عود الضَّمير على الرسل؛ لأن سياق الآيات ينسجم مع هذه الإحالة ﴿فَرِحُوا بِما عِنْدَهم﴾؛ فضلا عن أنّ الكفار لا علمَ عندهم؛ كي يمكن احتمال عودة الضّمير إليهم.

وعلى هذا النّحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ

---

[١] مفاتيح الغيب: ٢٧ / ٩٢.

[٢] الميزان في تفسير القرآن، السيد محمد حسين الطباطبائي ، صححه وأشرف على طباعته: فضيلة الشيخ حسين الأعلمي ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت– لبنان،ط١، ١٩٩٧م: ١٧ / ٣٥٦ .

مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (البقرة: ١٤٣)

وقد حكى الرَّازيّ عن مرجع الضَّمير قائلًا: "الضَّمير في قوله: ﴿كَانَتْ﴾ إلى أيّ شيءٍ يعود؟ فيه وجهان: الأوّل: أنّه يعود إلى القِبلة؛ لأنّه لا بدّ من مذكورٍ سابقٍ وما ذاك إلا القبلةُ في قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا﴾ والثّاني: أنّه عائدٌ إلى ما دلّ عليه الكلامُ السّابقُ وهي مُفارقةُ القبلة، والتأنيث للتّولية، لأنه قال:﴿وإن كانت لكبيرةً﴾ أي: وإن كانت التولية، لأن قوله: ﴿مَا وَلَّاهُمْ عنْ قِبْلَتِهِمُ﴾(البقرة: ١٤٢) يدلّ على التولية..."[١]

وذكر الواحديّ أيضًا مرجع الضَّمير في ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ إذ قال: " أَيْ: وقد كانت التَّولية إلى الكعبة لثقيلةً إلا ﴿عَلَى الَّذِينَ هَدَى الله﴾. " [٢]

لقد جوّز عود الضَّمير إلى القبلة، ورجّحَ القول الثاني؛ ذلك لأن الضَّمير عائدٌ على المصدر المفهوم من قوله: ﴿مَا وَلَّاهُمْ﴾؛ لأنّه الأقربُ إلى الظّاهر وهو موافقٌ للمعنى في الآية لأنّ الأمرَ الذي كان شاقًّا على اليهود هو التّحوّلُ عن بيت المقدس إلى الكعبة. وقوله: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ﴾ في الآية التي بعدها يُؤيّدُ ذلك.

ومن الآيات التي تأرجّحَ فيها الضَّمير بالعودة على مرجعين ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾(الحج:٢)، ونرى الرَّازيّ قد تحدّثَ عن مرجع الضَّمير قائلًا: " والضَّمير في قوله:﴿تَرَوْنَهَا﴾ يحتملُ أن يرجعَ إلى

---

[١] مفاتيح الغيب: ٤ / ١١٦ .

[٢] الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، علي بن أحمد الواحدي (ت: ٤٦٨هـ) تح: صفوان عدنان الداوودي، دار القلم، الدار الشامية، بيروت، ١٩٩٥م. ١٣٥.

الزّلزلةِ وأنْ يرجعَ إلى السّاعةِ لتقدّم ذكرهما، والأقربُ رجوعه إلى الزّلزلة؛ لأنّ مشاهدتها هي التي توجبُ الخوف الشديد..."[١]

وهنا رجّح الرَّازيّ عوده إلى الزّلزلة؛ لأنّ المعنى: يوم ترونَ زلزلةَ السّاعةِ، ولأنّ الزلزلة هي المحدّثُ عنها وليس الساعة ومن ثمّ يكون الخوف منها، يقول السّمين الحلبيّ: " في هذا الضَّمير قولان، أظهرُهما: أنّه ضمير الزّلزلة؛ لأنّها المُحدّث عنها، ويؤيّده قوله ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ﴾ والثّاني: أنّ الضَّمير للساعة. "[٢].

وعاد الضَّمير على أول متقدّم ولم يكن هناك دليلٌ معنويٌّ أو لفظيٌّ يجعلُ الضَّمير يعود للأقرب، فيعود الضَّمير على المضاف؛ لأنه هو المحدّثُ عنه دون المضاف إليه.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى في قصة قتل قابيل لهابيل، وكيف أنّ الله قد أرسل غرابًا ليتعلّمَ منه قابيل كيفية دفن أخيه: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْأَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْأَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ (المائدة: ٣١)

وقد بيّن الرازي أوجُهَ مرجع الضَّمير بقوله: "﴿لِيُرِيَهُ﴾ أي: ليريه الله أو ليريه الغراب، أي: فيعلّمه؛ لأنّه لمّا كان سببَ تعلُّمِه فكأنّهُ قصدَ تعليمَهُ على سبيل المجاز"[٣]

وقد ذكر النسفي كلا الوجهين بقوله: " ليريه أي: الله أو الغراب" [٤]

---

[١] مفاتيح الغيب: ٢٣ / ٥.

[٢] الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تح: الدكتور أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق. ٨/ ٢٢٢.

[٣] مفاتيح الغيب: ١١ / ٢١٤.

[٤] مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت: ٧١٠هـ)، تح: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٩٩٨م. ١/ ٤٤٢.

ومع أن الرازي رجح عود الضمير على الغراب إذ جعله مصدر التعليم، فالرّاجح عند الباحثة هنا عود الضَّمير على أبعد مذكورٍ وهو الله؛ لأنّه حُمِلَ على الحقيقة وغيره حُمِلَ على المجاز؛ على النحو الاتي :

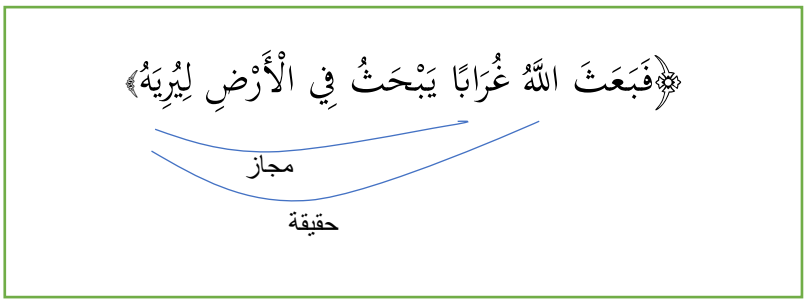

فالله هو الباعث لأجل أن يُري قابيل فعل الغراب، أما الغراب فليس له إلا الامتثال لما أراده الله تعالى.

وجاء فيقوله تعالى عرضُ القصةِ التي وقعت بين نبي الله نوح **(عليه السلام)**، وابنه: ﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (هود:٤٦)

نرى الرَّازيّ قد تحدّث عن مرجع الضَّمير" في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ قرأَ الكسائي: (عَمِلَ) على صيغةِ الفعل الماضي، و﴿غَيْرَ﴾ بالنّصب، والمعنى: أنّ ابنكَ عَمِلَ عملًا غيرَ صالح... وقرأ الباقون:﴿عَمَلٌ﴾ بالرّفع والتنوين، وفيه وجهان: الأولُ: أنّ الضَّمير عائدٌ إلى السؤال، يعني أنّ هذا السؤالَ عَمَلٌ، وهو قوله: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ...﴾(هود: ٤٥) غيرُ صالحٍ؛ لأنّ طلبَ نجاةِ الكافرِ بعد أنْ سبقَ الحُكمُ الجزمُ بأنهُ لا يُنجي أحدًا منهم سؤالٌ باطل. الثاني: أنْ يكونَ هذا الضَّمير عائدًا إلى الابن"[1]

[1] مفاتيح الغيب: ١٨ / ٣– ٤.

والأرجحُ عودُ الضَّمير إلى (ابن نوح)؛ لأنّ قراءةَ الكسائي التي ذكرها الرَّازيّ تؤيّدُ هذا المرجع، والقول بإرجاع الضمير على سؤال النبي يجعل النبي وكأنه إنسان غير معصوم ويصدر منه العمل غير الصالح، وحاشا الله النبي نوح من ذلك.

ومن هذا الباب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا آيَةً فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ (القمر: ١٥)

في هذه الآية ذكر الرَّازيّ مرجع الضَّمير، وكثيرًا ما نجده يستعمل لفظة (أظهر) عندما يكون هناك أكثر من احتمال مع ترجيح احتمال واحد لغايةٍ دلالية. بقوله:" وفي العائد إليه الضَّمير في قوله: ﴿تَرَكْنَاهَا﴾ وجهان: أحدُهما: عائدٌ إلى مذكورٍ وهو السّفينةُ التي فيها ألواحٌ وعلى هذا ففيه وجهان: أحدُهما: تركَ اللهُ عَيْنَها مُدّةً حتى رُئِيَتْ وعُلِمَت وكانت على الجودي... وثانيهما: تُرِكَ مثلُها في النّاس يُذكَر، وثاني الوجهين الأوّلَين: أنه عائدٌ إلى معلوم أي: تركنا السّفينة آيةً، والأوّلُ أظهرُ وعلى هذا الوجه يُحتمَلُ أنْ يُقالَ:﴿تَرَكْنَاهَا﴾ أي جعلناها آيةً؛ لأنّها بعدَ الفراغِ منها صارت متروكةً ومجعُولةً..."[١] ، وقال الآلوسيّ مثله أيضًا: " أي أبقينا السفينة... وجوّز كون الضَّمير للفِعلة وهي إنجاء نوح (عليه السلام) ومَن معه وإغراق الكافرين" [٢] .

ورجّحَ الرَّازيّ عودَه إلى المذكور؛ لأنّ المقصودَ حادثةُ نوحٍ ومَن آمن معه بالسفينة وإغراقِ الكافرين.

ومثله ما جاء في قوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ (النجم: ٥)

---

[١] مفاتيح الغيب: ٢٩ / ٤١.

[٢] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت: ١٢٧٠هـ)، صحّحه: علي عبد الباري عطيّة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١، ١٩٩٤م.١٤/ ٨٣.

وقد كشفَ صاحبُنا عن مرجع الضَّمير قائلًا: " قولُه تعالى:﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ فيه وجهان: أشهرُهما عند المفسّرين أنّ الضَّمير في ﴿عَلَّمَهُ﴾ عائدٌ إلى الوحي، أي الوحيُ علّمه شديدُ القُوى، والوحيُ وإنْ كان هو الكتابَ فظاهرٌ، وإنْ كان الإلهامَ فهو كقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾(الشعراء: ١٩٣-١٩٤)، والأولى أنْ يُقالَ الضَّمير عائدٌ إلى محمّدٍ (صلى الله عليه وآله) ، وتقديرُه: علَّمَ محمّدًا شديدُ القُوى جبريلُ، وحينئذٍ يكونُ عائدًا إلى صاحبِكم، وتقديرُه: علّمَ صاحبَكم شديدُ القُوى جبريل..."[1]

وهذا الترجيح يظهر لنا أنّ الرَّازيّ لم يكن يفسر عود الضَّمير إلّا بتوظيف السياق وتطبيق ما نجده اليوم في الدراسة النصيّة، فقد كانت نظرته للقرآن الكريم نظرةً كلية لا جزئيّة[2]، ولولا هذه النظرة لما كانت هناك إمكانية للترجيح. وفي الآية يُلحظ أن الله تعالى سخّر المَلَك جبرائيل (عليه السلام) لأنْ يعلّمَ النبيّ بتعاليم السّماء.

ومن هذا النحو قوله تعالى في وصيّة إبراهيم (عليه السلام) لبنيه: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (البقرة: ١٣٢) قال الرَّازيّ فيما يعودُ إليه الضَّمير: "الضَّمير في ﴿بها﴾ إلى أيّ شيءٍ يعود؟ فيه قولان: الأول: أنه عائدٌ إلى قوله: ﴿قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (البقرة: ١٣١) على تأويل الكلمة والجملة...والقول الثاني: أنه عائدٌ إلى المِلّةِ في قوله: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ﴾ قال القاضي: وهذا القولُ أولى من الأول من وجهين: الأول: أنّ ذلكَ غيرُ مصرّحٍ به، وردُّ الإضمار إلى المصرّحِ بذكره إذا أمكنَ أولى من ردّه إلى

---

[1] مفاتيح الغيب: ٢٨ / ٢٨٤.

[2] يُنظر: مدخل إلى علم النّصّ مشكلات بناء النص، زتسيسلاف واورزنياك، تر: أ.د سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م. ٤٢.

المدلول والمفهوم. والثاني: أنَّ المِلّةَ أجمعُ من تلكَ الكلمةِ ومعلومٌ أنّهُ ما وصّى ولدَهُ إلا بما يجمعُ فيهم الفلاحَ والفوزَ بالآخرة، والشهادةِ وحدَها لا تقتضي ذلك"[١]

وقد وافق ما جاء به الرَّازيّ الآلوسي إذ قال: "والضَّمير في (بِها) إمّا لِلْمِلَّةِ، أوْ لِقَوْلِهِ: أسْلَمْتُ عَلى تَأْوِيلِ الكَلِمَةِ، أوِ الجُمْلَةِ، ويُرَجِّحُ الأوَّلَ كَوْنُ المَرْجِعِ مَذْكُورًا صَرِيحًا." [٢]

والرّاجحُ عود الضَّمير إلى (المِلّة) من وجهين: الأول: أنّ ما طلَبَه إبراهيم (عليه السلام) من بعده هو اتّباعُ مِلَّتِه وليس بمجرّد نطقِ كلمةِ الإسلام. والثاني: أنّ الملّةَ مرجعٌ صريحٌ ولا يحتاجُ إلى التّقدير والمعلومُ أنّ ما لا يحتاجُ إلى التّقدير أولى ممّا يحتاجُ إليه.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا المطهَّرون﴾ (الواقعة: ٧٩)

أظهرَ الرَّازيّ مرجع الضَّمير بقوله: "﴿لَا يَمَسُّهُ﴾الضَّمير عائدٌ إلى الكتاب على الصّحيح، ويحتملُ أنْ يُقالَ: هو عائدٌ إلى ما عاد إليه المضمرُ من قوله: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ (الواقعة: ٧٧)، ومعناهُ لا يمسُّ القرآنَ إلّا المطهّرون...، فمن قال المُرادُ مِن الكتاب اللوحِ المحفوظ وهو الأصحّ على ما بيّنّا، قال: هو إخبارٌ معنًى كما هو إخبارٌ لفظًا، إذا قلنا: إنّ المضمرَ في ﴿لَا يَمَسُّهُ﴾ للكتاب وإذا كان الأصحُّ أنّ المراد من الكتاب اللوح المحفوظ فالصّحيح أنّ الضَّمير في ﴿لَا يَمَسُّهُ﴾ للكتاب... "[٣]

وقد رجَّح الرَّازيّ عود الضَّمير إلى (الكتاب)، وكما قال صاحب الميزان: "لا يمسُّه صفةٌ للكتاب المكنون... والمعنى لا يمسُّ الكتابَ المكنونَ الذي فيه القرآن إلا المطهرون، أو لا يمسّ القرآن في الكتاب إلا المطهرون، والكلام على أي حال مسوّقٌ

---

[١] مفاتيح الغيب: ٤ / ٧٩ – ٨٠.

[٢] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني: ١/ ٣٨٦.

[٣] مفاتيح الغيب: ٢٩ / ١٩٤.

لتعظيم أمر القرآن وإجلاله؛ فمسُّه هو العِلمُ به وهو في الكتاب المكنون كما يشيرُ إليه قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ * وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ (الزخرف: ٣- ٤)"[١]

وكذلك الأمر في قوله تعالى في يوم بدر:﴿وما جَعَلَهُ اللَّهُ إِلّا بُشْرى ولِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكم وما النَّصْرُ إِلّا مِن عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾(الأنفال: ١٠)، قال الرازي: " قال الفراء هذه الهاء للإرداف*، أي وما جعل الله الإرداف إلا بشرى "[٢] وقد تحدّث الرَّازيّ عن مرجع الضَّمير بقوله:" وهذا أولى لأن الإمداد بالملائكة حصل بالبشرى"[٣] ، وجوّز الزمخشري عود الضَّمير على الإمداد الذي دل عليه (ممدكم)[٤]، وقد رجح الرَّازيّ عوده على الإمداد بدليل قوله تعالى في الآية السابقة: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ﴾(الأنفال:٩) ، وهنا عاد الضَّمير على مرجع سابقٍ دلّ عليه المعنى.

وعلى هذا النحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلى رَجْعِهِ لَقادِرٌ﴾ (الطارق: ٨)، قال الرَّازيّ في مرجع الضَّمير: " والكناية في قوله: ﴿عَلى رَجْعِهِ﴾ إلى أي شيء ترجع؟ فيه وجهان: أولهما وهو الأقرب أنه راجعٌ إلى الإنسان، وثانيهما: أنّ الضَّمير غير عائد على الإنسان... "[٥]

---

[١] الميزان في تفسير القرآن: ١٩/ ١٤٢.

[٢] مفاتيح الغيب: ١٥/ ١٣٥.

[٣] مفاتيح الغيب: ١٥/ ١٣٥.

[٤] يُنْظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ٤٠٥.

[٥] مفاتيح الغيب: ٣١ / ١٣١.

*الإرداف: هو إمداد الله تعالى المقاتلين بالملائكة.

ورجح الطبري والشوكاني عود الضَّمير في ﴿رَجْعِهِ﴾ على الإنسان؛ لأنّه الأظهر[1].

يمكن القول إن الرَّازيّ قد يذكر ويرجح دون أن يبيّن سبب ذلك الترجيح مثلما هو هنا إذ قال وهو الأقرب من دون أن يبيّن السبب، ولعل عدم الخوض في ذلك لمعلوميته، فالرّجع للإنسان يبين أصلًا عقائديًّا عرف بالمعاد، وهذه المعلومية جعلته لا يطيل فيه الحديث.

ولكنه في مواضع كثيرة كان حريصًا على التبيين وبيان سبب الترجيح لما له من أهمية في الكشف عن مقصد النص.

ب ـ احتمالية عود الضَّمير على مرجعين مع عدم الترجيح:

أحيانًا يذكرُ الرَّازيّ آراءَه في تعدّد مرجع الضَّمير ولا يرجح عائدًا على آخر؛ لأنّ عود الضَّمير يتحمّلُ عدَّةَ أوجهٍ صحيحةٍ ولم تأتِ قرينةٌ تجزِمُ بعوده على أحدهما..، وسنورد في بحثنا طائفة من الشّواهد التي لم يُرَجَّح فيها العود على أحد العائدين.

ومنه قوله تعالى لمّا بيَّنَ سبحانَهُ أنَّ في الإنسِ مَن آمنَ، وفيهم مَن كَفَرَ، بَيَّنَ أيضًا أنَّ في الجِنّ كذَلك: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾ (الأحقاف: ٢٩)

وفي ذلك تحدّثَ الرَّازيّ عن مرجع الضَّمير بـ" قوله: ﴿فَلَمَّا حَضَرُوهُ﴾ الضَّمير للقرآن أو لرسول الله (صلى الله عليه وآله)"[2]

ولم يرجّحِ الرَّازيّ عودَ الضَّمير إلى مرجعٍ محدّدٍ، وهنا يجوز إعادته إلى القرآن؛ لأنّه أقرب مذكور، ويجوز إعادته إلى الرسول (صلى الله عليه وآله)؛ لأنّ تعديةَ الفعل

---

[1] يُنْظر: تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٥٠١. ويُنْظر: فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تح: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط٤، ٢٠٠٧م:١٦٠٩.

[2] مفاتيح الغيب: ٢٨ / ٣٢.

(حضروا) إلى القرآن؛ لأنّ الجنّ حضروا قارئ القرآن أي: الرسول (صلى الله عليه وآله). وهذا من باب الالتفات* من ضمير الخطاب (إليك) إلى ضمير الغائب (حضروه).

ومثله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (الأعراف: ٥٧)

ونجد صاحبَنا قد شرحَ مرجع الضَّمير بقوله: " اختلفوا في أنّ الضَّمير في قوله: ﴿فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ﴾ إلى ماذا يعود؟ قال الزجاج: جائزٌ أن يكونَ فأنزلنا بالبلد الماءَ، وجائزٌ أن يكونَ فأنزلنا بالسحاب الماءَ، لأنّ السحاب آلةٌ لإنزال الماء. والكنايةُ في ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ﴾ عائدةٌ إلى الماء... "[1]

لقد أجاز الرَّازيّ عودَ الضَّمير إلى البلد الميّت على عدِّ الباء ظرفيّةً، وعلى السحاب على عدِّ الباء سببيّةً؛ ولأنّ القصة تحتمل الأمرين ترك المسألة من دون ترجيح ونقل رأي الزجاج(ت:٣١٠هـ) ليكون الرازي بمأمن من الاعتراض، ان كان ثمة إشكال فهو ليس صاحب الرأي وإنما الزجاج.

وعلى هذه الشاكلة أخبَرَ الله تعالى عنِ الَّذين أُوتُوا العِلمَ والمعرفَةَ باللهِ تعالى وبحَقّ طاعتهِ والإيمانِ بهِ أنَّهم زَجرُوا الأغْمارَ الَّذينَ تَمَنَّوا حالَ قارُونَ، وحَمَلُوهم على الطَّريقةِ المُثلى مِن أنَّ النّظَرَ والتَمَنّيَ إنَّما يَكُونُ في أُمُورِ الآخِرَة:﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ﴾(القصص:

---

[1] مفاتيح الغيب: ١٤ / ١٤٨.

*الالتفات: أسلوبٌ بلاغيٌّ من أساليب التعبير البيانية التي تميز بها القرآن الكريم، والتي لا تكاد تخلو منه سورة من سوره؛ لاسيما أساليب القول وطرقه، إذ ينتقل الكلام من التكلُّم إلى الخطاب وإلى الغيبة، ومن الخطاب إلى التكلم وإلى الغيبة.

٨٠)،وتكلّمَ الرَّازيّ في هذه الآية عن مرجع الضَّمير قائلًا: "والضَّمير في قوله: ﴿يُلَقَّاهَا﴾ إلى ماذا يعود؟ فيه وجهان: أحدُهما: إلى ما دلّ عليه قوله: ﴿آَمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ يعني هذه الأعمال لا يُؤتاها إلا الصابرون. والثاني: قال الزجاج: يعني ولا يُلقَّى هذه الكلمة، وهي قولهم ثوابُ الله إلا الصابرون على أداء الطاعات..."[١]

وكذلك نجد أنّ الزمخشري(ت:٥٣٨هـ) قد سبقه إلى هذا الرّأي إذ قال: "والراجع في وَلا يُلَقَّاها للكلمة التي تكلم بها العلماء، أو للثواب؛ لأنّه في معنى المثوبة، أو للسيرة والطريقة" [٢]

وهنا ذكرَ الرَّازيّ مرجعين للضّمير، ولعلَّ التأنيث في﴿يُلَقَّاهَا﴾؛ لأنّهما بمعنى المثوبة. إذا كان المراد الثواب، أمّا الإيمان والأعمال الصّالحة، فالتأنيثُ باعتبار أنهما بمعنى السّيرة أو الطريقة.

وعلى هذا النحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ (المعارج: ٦)، ومن تتبُّعنا لما حكاهُ الرَّازيّ عن مرجع الضَّمير في الآيات نجدهُ قد قال: "الضَّمير في ﴿يَرَوْنَهُ﴾ إلى ماذا يعود؟ فيه وجهان: الأول: أنّهُ عائدٌ إلى العذابِ الواقع. والثاني: أنه عائدٌ إلى ﴿يومٍ كان مقداره خمسين ألف سنة﴾ أي: يستبعدونه على جهةِ الإحالة..."[٣]، ولم يرجّح الرَّازيّ مرجعًا واحدًا للضمير، وقد يعود الضَّمير إلى العذاب، لأنّ المشركينَ سألوا العذاب الواقع عليهم فهم يرونه بعيدًا إذ لا يصدّقون به.

---

[١] مفاتيح الغيب: ٢٥ / ١٨.

[٢] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ٨١٠.

[٣] مفاتيح الغيب: ٣٠ / ١٢٥.

ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْهُ بَلْ إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ (فاطر: ٤٠)

وهنا أظهرَ الرَّازيّ مرجع الضَّمير بقوله:" وقولُه: ﴿أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا﴾ في العائدِ إليه الضَّمير وجهان: أحدُهما: أنه عائدٌ إلى الشّركاء، أي: هل آتينا الشركاء كتابًا وثانيهما: أنه عائدٌ إلى المشركين، أي: هل آتينا المشركين كتابًا..."[١]

وكذلك قال البقاعي في قوله: "﴿أَمْ آتَيْنَاهُمْ﴾؛ أيْ: الشُّرَكاءَ؛ أوِ المُشْرِكِينَ بِهِمْ" [٢]

وقد يعودُ الضَّمير إلى الشركاء، لتناسق الضمائر مع مرجع الضَّمير في قوله: ﴿فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ﴾ وإن عاد على المشركين فيكون الالتفات من الخطاب إلى الغيبة.

وكذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ﴾ (محمد: ٣)

ونجِدُ صاحبَنا قد أشار إلى مرجع الضَّمير قائلًا: "الضَّمير في قوله:﴿أَمْثَالَهُمْ﴾ عائدٌ إلى مَن؟ فيه وجهان: أحدُهما: إلى الناس كافّةً، قال تعالى: ﴿يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ﴾ على أنفسهم. وثانيهما: إلى الفريقين السابقَين في الذّكر معناهُ: يضرِبُ اللهُ للنّاس أمثالَ الفريقَين السّابقين "[٣]

---

[١] مفاتيح الغيب: ٢٦ / ٣٢.

[٢] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ) ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ١٩٨٣م.١٦/ ٦٩.

[٣] مفاتيح الغيب: ٢ / ٤٢ – ٤٣.

وذكر هذا الرأي ابن عادل [١]، وكذلك ابن عاشور ذكر أنّ الضَّمير هنا للنّاس، إذ قال: " وضَمِيرُ أمْثالَهم لِلنّاسِ." [٢]

لقد ذكر الرَّازيّ الوجهين، ولم يرجّحْ، ولعل عودَهُ إلى الناس، أي كما يذكر الله تعالى أحوالَ الكافرينَ والمؤمنين في هذه الآية يُبيّنُ للناس أمثالهم ليتّعِظوا ويعتبروا.

[١] ينظر: اللّباب في علوم الكتاب: ١٧/ ٤٢٧.

[٢] التحرير والتنوير: ٢٦/ ٧٧.

المبحث الثّـالث

احتمالية عود الضّمير على أكثر من مرجعين

رأينا سابقًا أنّ الضَّمِير قد يعودُ إلى مرجعٍ واحد، وقد يعود إلى اثنين، وبالانتقال إلى هذا المبحث سنتحدّث عن مرجع الضَّمِير إلى أكثر من مرجعين، وذلك بناءً على ما يقتضيه النّص، وحاجة التفسير إلى التوسُّع في إحالة الضَّمِير إلى أكثر من مرجعين.

أ – عود الضّمير على ثلاثة مراجع مع الترجيح:

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى في وصف الجنّة: ﴿فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ (الرّحمن: ٥٦)، فقد أظهرَ الرَّازيّ مرجع الضَّمِير بشرحٍ وافٍ، فقال: "﴿فِيهِنَّ﴾ الضَّمِير عائدٌ إلى ماذا؟ نقول فيه ثلاثةُ أوجهٍ: أحدُها: إلى الآلاء والنِّعم أي قاصراتِ الطّرف، ثانيها: إلى الفِراش؛ أي في الفُرش قاصراتٌ وهما ضعيفان، أمّا الأول: فلِأنّ اختصاص القاصرات بكونهنّ في الآلاء مع أنّ الجنّتَين في الآلاء والعَيْنَين فيهما، والفواكهُ كذلك لا يبقى له فائدةٌ، وأمّا الثاني: فلأنّ الفرشَ جعلها طَرْفَهم حيث قال: ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَى فُرُشٍ بَطَائِنُهَا﴾(الرحمن: ٥٤) وأعاد الضَّمِير إليها بقوله: ﴿بَطَائِنُهَا﴾ ولم يقل بطائنهنَّ، فقولُه: ﴿فيهن﴾ يكون تفسيرًا للضمير، فيحتاج إلى بيان فائدةٍ لأنه تعالى قال بعدَ هذا مرّةً أخرى: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ﴾(الرحمن: ٧٠) ولم يكن هناك ذِكرُ الفرشِ، فالأصحّ إذنْ هو الوجه الثالث: وهو أنّ الضَّمير عائدٌ إلى الجنّتَين..."[١]

وهنا رجّح الرَّازيّ عود الضَّمِير إلى الجنتين في ﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ﴾ لوجود قرينةٍ لفظيةٍ تؤيّدُ ما ذهب إليه، فضلًا عن الرأيين الأوليين لا يحققان فائدةً قويةً ومرَّ القول فلِأنّ اختصاص القاصرات بكونهنّ في الآلاء مع أنّ الجنّتَين في الآلاء والعَيْنَين فيهما،

---

[١] مفاتيح الغيب: ٢٩ / ١٢٩.

والفواكهُ كذلك لا يبقى له فائدةٌ ، وجاء ضميرُ الجمعِ ليدلَّ على تكثير مواضع الحُور في الجنّة؛ لأنه أبلغُ في بيان الكثرة ، فالجنّتان أصبحَتا كالجنان، ويبدو أنّ القران هنا عامل المثنى معاملة الجمع من باب التكثير، ويظهر أنّ الرازي هنا مع إرجاعه الضمير الى ثلاث إلا انه عمد الى الترجيح موظفًا التطابق الإحالي، فلم يرتض إرجاع الضمير إلى الفرش؛ لأنّه لو عاد إليها لقال (فيها) لا (فيهن) بدليل قوله تعالى في ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَى فُرُشٍ بَطَائِنُهَا﴾ (الرحمن: ٥٤)، إذ قال بطائنها، ولم يقل : (بطائنهنّ) ،ثم إنه رد الرأي الأول وجعله ضعيفًا، بدليل أنه لا يحقق فائدة تذكر، ويجعل بعض الكلام حشوًا لا فائدةَ منه، وهذا مما يعرف بالدرس النصي " (بالإعلامية*)، إذ يقتضي أن يكون النص ذا فائدة جديدة للمتلقي[١].

وعلى هذه الشاكلة ما جاء في قوله تعالى الذي يعني أنّه لا تُوجدُ مُصيبةٌ مِن هذه المصائبِ إلّا وهي مَكتُوبةٌ عندَ اللّه: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ (الحديد: ٢٢)

وقال الرَّازيّ في مرجع الضَّمِير: " وأمّا قوله: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ فقد اختلفوا فيه، فقال بعضهم: من قبلِ أنْ نخلقَ هذه المصائب، وقال بعضهم: بل المرادُ الأنفسُ، وقال آخرون: بل المرادُ نفسُ الأرضِ، والكلُّ محتملٌ؛ لأنّ ذكرِ الكلّ قد تقدّمَ وإن كان الأقربُ نفسَ المصيبةِ؛ لأنها هي المقصود، وقال آخرون: المرادُ من قبلِ أنْ نبرأَ المخلوقات وإنْ لم يتقدّم ذكرُها إلا أنها لظهورها يجوز عودُ الضَّمِير إليها كما في قوله: ﴿إنّا أنزلناه﴾"[٢].

---

[١] يُنْظَر: النّصّ والخِطاب، شتيفان هابشايد، تر: أ.د. موفق مُحَمَّد جواد المصلح، دار المأمون للتّرجمة والنَّشْر . بغداد، ٢٠٠٣م : ٢٢ .

[٢] مفاتيح الغيب: ٢٩ / ٢٣٨ .

* هي تقديم فكرة جديدة لم يكن يعرفها المتلقي من قبل.

وهذه المراجع ذكرها البيضاوي في تفسيره، إذ قال: " ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ نَخْلُقَها والضَّمِير لِلمُصِيبَةِ أوِ الأرضِ أوْ لِلْأنفُسِ. "[1]

والظاهرُ عود الضَّمِير في﴿نَبْرَأَهَا﴾ على المصيبة مثلما أيد ذلك الرازي و إن كان الأقربُ نفسَ المصيبةِ؛ لأنها هي المقصود، فهي المحدّث عنها وهي المقصودة في الكلام، وأما ذِكرُ الأرض والأنفسِ فقد جاء على سبيل محلّ المصيبة، وممّا يؤيّد المرجع هنا أنّ المقامَ مقامُ بيانِ ما في الدنيا من المصائب التي تؤدي لنقص الأموال والأنفس.

وكذلك قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا *يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ (النبأ:٣٦- ٣٧)، فقد أبانَ الرَّازيّ مرجع الضَّمِير بقوله: " الضَّمِير في قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ إلى مَن يرجع؟ فيه ثلاثةُ أقوال: الأول: أنه راجعٌ إلى المشركين...، والثاني: قال القاضي: إنه راجعٌ إلى المؤمنين...، والثالث: أنّ الضَّمير لأهل السّماوات والأرض، وهذا هو الصواب، فإنّ أحدًا من المخلوقِينَ لا يملكُ مُخاطبةَ الله ومكالمته..."[2]

ومما يدعم اختيار الرَّازيّ لمرجع الضَّمِير، ما قاله الزمخشري: " والضَّمِير في لا يَمْلِكُونَ لأهل السماوات والأرض "[3]

ولعلّ الراجحَ ما قاله الرَّازيّ بعود الضَّمِير لأهل السّماوات والأرض؛ لأنّه لا يمكن لأيّ أحدٍ ابتداء مخاطبة الله تعالى إلّا بإذنه، ففي قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا

---

[1] أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ) تح: محمد مرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١. ٥/ ١٨٩.

[2] مفاتيح الغيب: ٣١ / ٢٣ .

[3] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ١١٧٤.

بِإِذْنِهِ﴾ (هود: ١٠٥) لمْ يخصّص النفسَ المؤمنةَ أو الكافرة بل الجميع؛ لأن لفظة (نفس) جاءت نكرةً " والنكرة تفيد التعميم" [١] ، فالمقصود بها أهل السماوات والأرض.

ب- عود الضمير على ثلاثة مراجع مع عدم الترجيح:

ومن هذا الباب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾(البقرة: ١٧٠)، فقد أبانَ الرَّازيّ مرجع الضَّمير في الآية السابقة بقوله: "اعلم أنهم اختلفوا في الضَّمِير في قوله:﴿لَهُمُ﴾ على ثلاثةِ أقوالٍ: أحدُها: أنّه عائدٌ على(مَن) في قوله:﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا﴾(البقرة: ١٦٥) وهم مشركو العرب وقد سبق ذكرهم، وثانيها: أنّه يعود على(النّاس) في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾، فعدل عن المُخاطبة إلى المغايبة على طريق الالتفات مبالغةً في بيان ضلالهم...، وثالثها: نزلت في اليهود، وذلك حين دعاهم رسول الله إلى الإسلام، فقالوا: (نتبع ما وجدنا عليه آباءنا...) فعلى هذا الآية مستأنفة، والكناية في(لهم) تعود إلى غير مذكور"[٢]

وقد قال ابنُ عطية في مرجع الضَّمِير: "وقَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ﴾، يَعْنِي كُفّارَ العَرَبِ، وقالَ ابْنُ عَبّاسٍ: نَزَلَتْ في اليَهُودِ، وقالَ الطَبَرِيُّ: الضَّمِير في (لَهُمُ) عائِدٌ عَلى

---

[١] الكواكب الدرية على متن الأجرومية، محمد الأهدل، دار القلم، بيروت : ٢/ ٩٩.

[٢] مفاتيح الغيب: ٥/ ٦.

(الناسِ) مِن قَوْلِهِ: ﴿يا أيُّها الناسُ كُلُوا﴾، وقِيلَ: هو عائِدٌ عَلى (مِنَ) في قَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا﴾ (البقرة: ١٦٥) " [١]

يظهر هنا أنّ الرازيّ ذكر عود الضمير على ثلاث طوائف (الكفار و الناس و اليهود) من دون أنْ يرجح طائفة على أخرى ، ويمكن القول إنّ الضّمير في (إذا قيْلَ لهُمْ) عاد على جماعة كانت تتعصب لدين آبائهم ومعتقداتهم الزائفة، وهذا مع أنّه يحتمل الطوائف جميعًا إلّا أنّه اقرب الى الكفار؛ فهم كانوا يتحجّجون بأنّهم على دين آبائهم،﴿قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾(البقرة: ١٧٠)، وقد جاء بعدها: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾(البقرة:١٧١).

ومن هذا الباب قوله تعالى في وصف إغارة الخيل على العدوّ: ﴿فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا﴾ (العاديات: ٥) نجد صاحبَنا الرَّازيّ في قوله:﴿بِهِ﴾ وفي قوله: ﴿فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا﴾ إلى ماذا يرجع؟ فيه وجوهٌ: " أحدُها: قال مقاتل: أي بالعَدْوِ، ذلك أنّ العادياتِ تدُلُّ على العَدو، فجازت الكناية عنه، وثانيها: أنّ الضَّمِير عائدٌ إلى النّقع..، وثالثها: المرادُ أنّ العادياتِ وسطنَ مُلَبّسًا بالنّقع جمعًا من جُموع الأعداء. " [٢] وهنا يبدو أن الرازي لم يعمد الى الترجيح؛ بسبب التنوع الدلالي، إذ تشكل الدلالة بتنوعها وسيلة اتصالية لحمل المعنى المراد توصيله، وهو الذي تقوم به الباء الجارة فضلا عن احتمال (وسطن) لأكثر من معنى.

---

[١] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٦هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م. ١ / ٢٣٨.

[٢] مفاتيح الغيب:٣٢/ ٦٦. ويُنْظر: تفسير مقاتل: ٤ / ٨٠٢ .

ومن هذا الباب ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (آل عمران: ٣٦) وهنا أشارَ الرَّازيّ قائلًا: " واعلم أنّ هذا الضَّمِير في ﴿وَضَعَتْهَا﴾ إمّا أنْ يكونَ عائدًا إلى الأنثى التي في بطنها وكان عالِمًا بأنّها كانت أنثى، أو يُقال: عادت إلى النّفس أو النّسَمَة، أو يقال: عادت إلى المنذورة"[١]

ويظهر أنّ الرازي أعاد الضمير لثلاثة أمور دون أن يرجح، ويبدو أنّه قد أثّر في غيره من المفسرين اللاحقين له ، فهذا النسفي يوجز ما قاله الرازي بقوله : " الضَّمِير في وضَعْتُها، أيْ: وضَعْتُ الحَبْلَةَ، أوِ النَفْسَ، أوِ النَسَمَةَ أُنْثى"[٢]

وترى الباحثة أنّ عوده على الأنثى هو الوجهُ الأقوى لجريانه على الظاهر ولِما فيه من التعظيم النّاتج من الإبهام والتفسير، ويُقوّي هذا قولُه تعالى: ﴿أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾.

ومن هذا الباب ما نجده في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ (يونس: ٥٣)

وهنا توسع الرّازي في بيان مرجع الضَّمِير بعد الاطلاع على آراء السابقين ونقل خلافهم بقوله: " واختلفوا في قوله:﴿أَحَقٌّ هُوَ﴾ قِيلَ: أحقٌّ ما جئتنا به من القرآن والنبوّة والشّرائع، وقيل: ما تعدُنا من البعثِ والقيامةِ، وقيل: ما تعدُنا من نزول العذاب علينا في الدّنيا "[٣] ، وفي ذلك قال أبو حيّان: " أحقٌ هو الضَّمِير عائدٌ على العذاب. "[٤]

---

[١] مفاتيح الغيب: ٨ / ٢٨.

[٢] مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ١/ ٢٥٠.

[٣] مفاتيح الغيب: ١٧ / ١١٦ .

[٤] البحر المحيط في التفسير: ٦/ ٧١.

وقد ذكر الرَّازيّ عدّةَ مراجعٍ للضمير ولم يرجّحْ، ولعلّ عود الضَّمِير إلى العذاب أَولى في الآيةِ السابقة: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ..﴾ (يونس: ٥٠)

وعلى هذا النحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (يونس: ٦١)، ونرى الرَّازيّ قد تحدّثَ عن مرجع الضَّمِير هنا بقوله:" واختلفوا في أنّ الضَّمِير في قوله: ﴿مِنْهُ﴾إلى ماذا يعود؟ وذكروا فيه ثلاثةَ أوجهٍ: الأولُ: أنّه راجعٌ إلى الشّأن، لأنّ تلاوة القرآنِ شأنٌ من شأن رسول الله (صلى الله عليه وآله) بل هو معظمُ شأنه، الثاني: أنّ هذا الضَّمِير عائدٌ إلى القرآن، والتقدير: وما تتلو من القرآن من قرآن، لأنه كما أنّ القرآن اسم للمجموع، فكذلك هو اسمٌ لكلّ جزءٍ من أجزاء القرآن، والإضمارُ قبلَ الذّكرِ يدلّ على التعظيم. الثالث: وما تتلو من قرآنٍ من الله، أي نازلٍ من عند الله "[1]، وذكر الرَّازيّ آراءً متعددةً، ولعلّ الأرجحَ هنا ما بدأ به (أنه راجعٌ إلى الشأن)؛ لوضوحه وقربه ولعدم حاجته إلى التأويل؛ لأن عدم التأويل أولى.

وعلى هذه الشاكلة ما جاء في قوله تعالى:﴿أَلَمْ يَأْتِكم نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِكم قَوْمِ نُوحٍ وعادٍ وثَمُودَ والَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ لا يَعْلَمُهم إِلّا اللَّهُ جاءَتْهم رُسُلُهم بِالبَيِّناتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهم في أَفْواهِهِمْ وقالُوا إِنّا كَفَرْنا بِما أُرْسِلْتُمْ بِهِ وإِنّا لَفي شَكٍّ مِمّا تَدْعُونَنا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾(إبراهيم: ٩)

قال صاحبُنا في مرجع الضَّمِير: " الضَّمِير في ﴿أَيْدِيَهم﴾ و﴿أَفْواهِهِمْ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ: الأوّلُ: أن يكون الضمير في ﴿أَيْدِيَهم﴾ و ﴿أَفْواهِهِمْ﴾ عائدا إلى الكفار، وعلى هذا ففيه احتمالات: الأول: أن الكفار ردوا أيديهم في أفواههم فعضوها من الغيظ

---

[1] مفاتيح الغيب: ١٧ / ١٢٧ – ١٢٨ .

والضجر من شدة نفرتهم عن رؤية الرسل واستماع كلامهم، ونظيره قوله تعالى: ﴿عضوا عليكم الأنامل من الغيظ﴾ (آل عمران: ١١٩) وهذا القول مروي عن ابن عباس وابن مسعود رحمهما الله تعالى، وهو اختيار القاضي.

والثاني: أنهم لما سمعوا كلام الأنبياء عجبوا منه وضحكوا على سبيل السخرية، فعند ذلك ردوا أيديهم في أفواههم كما يفعل ذلك من غلبه الضحك فوضع يده على فيه.

والثالث: أنهم وضعوا أيديهم على أفواههم مشيرين بذلك إلى الأنبياء أن كفوا عن هذا الكلام واسكتوا عن ذكر هذا الحديث، وهذا مروي عن الكلبي. والرابع: أنهم أشاروا بأيديهم إلى ألسنتهم وإلى ما تكلموا به من قولهم: إنا كفرنا بما أرسلتم به؛ أي هذا هو الجواب عندنا عما ذكرتموه، وليس عندنا غيره إقناطًا لهم من التصديق، ألا ترى إلى قوله: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهم فِي أَفْواهِهِمْ وقالُوا إنّا كَفَرْنا بِما أُرْسِلْتُمْ بِهِ﴾ . الوجه الثاني: أن يكون الضميران راجعين إلى الرسل عليهم السلام وفيه وجهان: الأول: أن الكفار أخذوا أيدي الرسل ووضعوها على أفواههم ليسكتوهم ويقطعوا كلامهم. الثاني: أن الرسل لما أيسوا منهم سكتوا ووضعوا أيدي أنفسهم على أفواه أنفسهم فإن من ذكر كلاما عند قوم وأنكروه وخافهم فذلك المتكلم ربما وضع يد نفسه على فم نفسه وغرضه أن يعرفهم أنه لا يعود إلى ذلك الكلام البتة. الوجه الثالث: أن يكون الضمير في أيديهم يرجع إلى الكفار وفي الأفواه إلى الرسل وفيه وجهان: الأول: أن الكفار لما سمعوا وعظ الأنبياء عليهم السلام ونصائحهم وكلامهم أشاروا بأيديهم إلى أفواه الرسل تكذيبا لهم وردا عليهم. والثاني: أن الكفار وضعوا أيديهم على أفواه الأنبياء عليهم السلام منعا لهم من الكلام، ومن بالغ في منع غيره من الكلام فقد يفعل به ذلك. أما على القول الثاني: وهو أن ذكر اليد والفم توسع ومجاز "[1]

---

[1] مفاتيح الغيب: ١٩ / ٩٠ .

وقال ابن عادل في قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهم فِي أَفْواهِهِمْ﴾ " يجوز أن تكون الضمائر للكفار، أي: فردّ الكفار أيديهم في أفواههم من الغيظ "[1]

والرّاجحُ عودُ الضَّمِير إلى الكفّار لِوجهَين: الأول: نظيرُ ذلك في القرآن قولُه: ﴿عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾ (آل عمران: ١١٩) والثاني: توحيدُ مرجعِ الضمائر في (جاءتهم – رسلهم – أيديهم– أفواههم)، وهذا ما يُعرف بالتطابق الإحالي (اتحاد النسق) مثلما سيأتي هذا لاحقًا.

ج- عود الضمير على أربعة مراجع:

قد تتعدد الألفاظ التي تحتمل أنْ تكون مرجعًا للضّمير، ومن هذاما جاء في قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّى إِذَا جَاءَتْهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَا حَسْرَتَنَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾ (الأنعام: ٣١)

وفي ذلك قال الرَّازيّ عن مرجع الضَّمِير: " الضَّمِير في قوله: ﴿فِيهَا﴾ إلى ماذا يعود؟ فيه وجوهٌ: الأول: قال ابن عباس: في الدّنيا، والسؤالُ عليه أنّه لم يجرِ للدّنيا ذكرٌ فكيف عودُ هذا الضَّمِير إليها؟ وجوابُه: أنّ العقلَ دلَّ على أنّ موضِعَ التّقصير ليس إلا الدّنيا، فحسُنَ عودُ الضَّمِير إليها لهذا المعنى، والثاني: قال الحسن: المرادُ يا حسرتنا على ما فرّطنا في الساعة ...، والثالث: أن تعودَ الكنايةُ إلى معنى ما في قوله: ﴿فَرَّطْنَا﴾، أي: حسرتُنا على الأعمال والطاعات التي فرّطنا فيها، والرابع: قال

---

[1] اللّباب في علوم الكتاب: ١١/ ٣٤٥.

الطبري: " الكنايةُ تعود إلى الصّفقةِ والمُبايعة "[1] وقال بعود الضمير إلى الدنيا الزمخشري[2] وكذلك القرطبي. [3]

وقد جمع الرَّازيّ عدّة آراءٍ حول مرجع الضَّمِير في قوله: ﴿فِيهَا﴾ والراجح منها عوده إلى (الدُنيا) وإن لم تُذكر لكونها معلومةٌ، وقد يعود (للساعة)؛ كونها أقربُ مذكور، ولكن الأقرب والأجدر هو العودة على الدنيا، والسبب أنّ الناس في يوم الحشر ستكون الذكريات ديدنهم إمّا تنعّمًا وذلك عند أهل الجنان، وإما تندُّمًا وهذا عند أهل النيران، زد على ذلك أنّ الدُّنيا هي محلّ التّفريط والتّضييع.

د-عود الضمير على خمسة مراجع:

القرآن الكريم كتاب يدعو إلى التأمل؛ ففيه كثير من الأمور التي تدعو القارئ للتأمل والتّبصُّر، ومن ذلك ما جاء في الحديث عن الوصيّة فاعلَمْ أنَّهُ تعالى لَمّا ذكَرَ أمرَ الوَصيَّةِ ووُجُوبَها، وعِظَمَ أمرِها، أتْبَعَهُ بما يَجري مَجرى الوَعيدِ في تَغْيِيرِها، في قوله:﴿فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَما سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عليم﴾(البقرة: ١٨١)، وقد توسّع الرَّازيّ في عرض الآراء في مسألة عود الضَّمِير في قوله: ﴿بَدَّلَهُ﴾ إذ قال: " الكناية في قوله:﴿فَمَن بَدَّلَهُ﴾ عائدٌ إلى الوصيّة، مع أنّ الكناية المذكورة مُذكّرةٌ والوصيّة مؤنّثة، وذكروا فيه وجوهًا: أحدها: أنّ الوصيّة بمعنى الإيصاء ودالّةٌ عليه، كقوله تعالى:﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾(البقرة: ٢٧٥) أي: وعظ، والتقدير فمَن بدّل

---

[1] مفاتيح الغيب: ١٢ / ١٠٩. ويُنْظر: تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٣ / ٢٤٣ .

[2] يُنْظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ٣٢٤ .

[3] يُنْظَر: الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تح: الدكتور عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٦م. ٦/ ٤١٣.

ما قاله الميّت أو ما أوصى به أو سمعه عنه" [١] وهذا الوجه قاله الزمخشري[٢] وابن عطية[٣] واختاره أبو حيان[٤]وثانيها: قِيل الهاء راجعةٌ إلى الحُكم والفرض، والتّقدير: فمَن بدّل الأمرَ المقدّم ذكره، وهذا الوجه نقله أبو حيان[٥] وثالثها: أنّ الضَّمِير عائدٌ إلى ما أوصى به الميّت فلذلك ذكّره وإن كانت الوصية مؤنّثة، وهذا ما قاله الماوردي[٦] ورابعها: أنّ الكناية تعود إلى معنى الوصية وهو قول أو فعل، وهذا أخذ به ابن عاشور[٧]، وخامسها: أنّ تأنيثَ الوصيّةِ ليس بالحقيقي فيجوزُ أن يُكنّى عنها بكناية المُذكّر، وهذا قاله السّمين الحلبي.[٨]

والرّاجح عود الضَّمِير على الإيصاء المفهوم من الوصية، والمعنى فمَنْ بدّل الإيصاء بعد ما سمعه؛ لأنّ هذا هو الظّاهرُ وهو أقربُ إلى المعنى المراد.

ولعلّ هذا الموضع صاحب أكثر احتمالات في عودة الضَّمِير إذ احتمل عوده على خمسة مراجع.

---

[١] مفاتيح الغيب: ٥ /٦٩.

[٢] يُنْظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ١١١.

[٣] يُنْظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢٤٩/١.

[٤] يُنْظر: البحر المحيط في التفسير: ١٦٥/٢.

[٥] يُنْظر: البحر المحيط في التفسير: ١٦٥/٢.

[٦] يُنْظر: النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (ت: ٥٠هـ)، راجعه وعلق عليه: السيّد عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت: ٢٣٣/١.

[٧] يُنْظر: تفسير التحرير والتنوير: ١٥٢/٢.

[٨] يُنْظر: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٢٦٣.

الفصل الثّاني

أُسس التَّرجيح عند الرّازي
في بيان ما يعودُ عليه الضَّمير

المبحث الأوّل: الترجيحُ بالقرب.

المبحث الثّاني: التّرجيحُ باتّحاد النّسق، أي توحيد مرجع الضمير.

المبحث الثّالث: التّرجيحُ بالتّطابق: من حيث النوع: (التذكير والتأنيث) ومن حيث العدد: (المفرد والمثنى والجمع).

المبحث الرّابع: التَّرجيح بعود الضّمير على المذكور أولى من المقدّر.

المبحث الخامس: مُرجّحات أُخـرىٰ.

الفصل الثّاني

أسس التَّرجيح عند الرَّازيّ في بيان ما يعودُ عليه الضَّمِير

إنَّ الترجيح هو: " تقويةُ أحدِ الأقوال في تفسير الآية لدليلٍ أو قاعدة تقويه.. "[1] و" لقد أسهمت مظاهر اختلاف الآراء وتعدّد الأوجه الإعرابية في ولادة ظاهرة الترجيح في النحو العربي، وقد عزّزها المنطقُ السائد بين النحاة من أنّ أقوالهم النحوية ليست قواعد ثابتة لا تتغير، وأنّ الكلامَ يخضعُ إلى سياقه ومقامه بالدرجة الأولى، وتتحكّمُ به شبكةٌ قويّةٌ من العلاقات اللّفظية والمعنويّة وتصهر أبعادَه الدلالية في صنعته النحوية. "[2] .

وبدراستنا لمفاتيح الغيب وجدنا الرَّازيّ قد أولى اهتمامًا لمرجع الضَّمِير في الآيات الحكيمة، واعتمدَ قواعد بارزةً في تحديد مرجع الضَّمِير ؛ ليستقيم تفسيره، والدّارسُ لتفسيرِهِ يجدهُ قد أفاد ممن سبقه، وهذا منهج يدل على احترامه لسابقيه، ولكنّه من جهةٍ لم يبقَ مكتوف الأيدي، ولم يكن متابعًا دون إبداء رأي، بل كان يجتهد ويرجِّح ويحلّل ويُبدي تعليله في التوجيه وفي إبداء الرأي، وهذا أمر سنجده في هذا الموضوع (التّرجيح النّحوي).

وباطلاع الباحثة على تفسير الرَّازيّ وتركيزها في دراسته لموضوع الضَّمِير وجدت ان ثمة مرجّحات كررها كثيرًا في معالجة الضَّمِير ولا سيما في تحديد العائد وتشمل الآتي:

المبحث الأول: الترجيحُ بالقرب (أقرب مذكور).

المبحث الثاني: التّرجيحُ باتّحاد النّسق (توحيد مرجع الضمائر).

---

[1] مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين بن علي الحربي، دار ابن الجوزي، الدمام – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ: ١٠.

[2] الترجيح النحوي في مسائل متعلقة بالعطف، سامي عوض، يوسف عبود، بحث منشور في مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، مجلة محكمة، العدد الأربعون، ٢٠١٥. ٧١.

المبحث الثالث: التّرجيحُ بالتّطابق: من حيث النوع: (التذكير والتأنيث) ومن حيث العدد: (المفرد والمثنى والجمع).

المبحث الرابع: الترجيح بعود الضَّمِير على المذكور أولى من المقدر.

المبحث الخامس: مُرجّحات أُخرىٰ.

المبحث الأول

التّرجيـح بأقرب مذكـور

وهذه القاعدة كثيرًا ما وظّفها الرَّازيّ في تحديد ما يعود عليه الضَّمِير. فنجده يقول مقرّرًا هذه القاعدة:" والضَّمِير يجـبُ عَـودهُ إلـى أقـرب المـذكـورات "[1]

على أن هذا الأمر لم يتخصص عند الرَّازيّ فحسب، فهذا ابن حزم الأندلسيّ (ت٤٥٦هـ)، يقول: " والضَّمِير الراجع إلى أقرب مذكور لا يجوز غير ذلك؛ لأنّه مُبدلٌ من مُخبرٍ عنه أو مأمور فيه. فلو رجع إلى أبعد مذكور لكان ذلك إشكالًا رافعًا للفهم، وإنما صُنعت اللغاتُ للبيان، فإذا كانت الأشياء المحكوم فيها أو المخبرُ عنها كثيرة وجاء الضَّمِير يعقبها ضمير جمعٍ فهو راجعٌ إليها جميعًا...، ألا ترى أنك لو قلتَ: أتاني زيدٌ وعمرو وخالد فقتلته. إنه لا خلافَ بين أحدٍ من أهل اللغة في أنّ الضَّمِير راجعٌ إلى خالد... "[2]

وقال أيضًا الدّكتور حسين الحربيّ: " تقرّر هذه القاعدة أنّ الأصل في العربيّة أنْ يرجع الضَّمِير إلى أقرب مذكور، فلذلك إذا اختلف العلماء في عائد أحد الضّمائر في القرآن، فأرجح الأقوال في هذا الخلاف القول الذي يُعيدُ الضَّمِير إلى أقرب مذكور..."[3]

ونلاحظُ أنّ هذه القاعدة تجعلُ الرُّكن الأساسيّ في لغتنا العربيّة: (مرجع الضَّمِير إلى أقربِ مذكور)، فلذلك عندما يختلفُ المفسِّرون في مرجعِ أحد الضّمائر في القرآن الكريم، فالأرجحُ عندهم هو القولُ الّذي يُعيدُ الضَّمِير إلى أقربِ مذكور.

---

[1] مفاتيح الغيب: ٢٠ / ٧٥ ، ٢١/ ١٣٩.

[2] الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت: ٤٥٦هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية: ٤/ ٢٦.

[3] مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين: ٢٣٢.

ومن هذا ما جاء في قوله تعالى مُلهِمًا ومُعلّمًا للنّحل في عمل العسل: ﴿ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: ٦٩)

وهنا نجدُ صاحبَنا قد أوجب مرجع الضَّمِير لأقرب مذكور فنراه متحدّثًا عن مرجع الضَّمِير بقوله: " الضَّمِير في قوله: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ يجب عوده إلى أقرب المذكورات، وما ذاك إلا قولُه: ﴿شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ وأما الحكم بعود هذا الضَّمِير إلى القرآن مع أنه غير مذكور فيما سبق، فهو غير مناسب "[1].

وقد رجّح الرَّازيّ مرجع الضَّمِير على (الشّراب) الذي هو العسل بقوةٍ؛ لوجوب عود الضَّمِير إلى أقرب المذكورات، وكذلك نقول هنا إن إعادة الضَّمِير إلى مذكور أولى من إعادته إلى مقدر، ولأنّه لا يمكن القول بالتّقدير مع وجود لفظٍ يحتملُ ذلك الضَّمِير، ويبدو أنّ الرَّازيّ يردّ على أناسٍ قالوا بذلك الرأي بالتقدير.

وعلى هذه الشاكلة في حديثنا عن قاعدة التّرجيح بالقُرب ما جاء في قوله تعالى: ﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ (النجم: ١٥)

فقد اختار الرَّازيّ المرجع بذكر لفظة توحي إلى ذلك بقوله: " يحتملُ أنْ يكونَ الضَّمِير في قوله: ﴿عِنْدَهَا﴾ عائدًا إلى النَّزلة... والظاهرُ هو أنّهُ عائدٌ إلى السّدْرَةِ وهي الأصحّ... "[2].

وقال البقاعي بعود الضَّمِير للسدرة، في قوله: " عندها أي: السدرة "[3].

ولقد رجّحَ عودُ الضَّمِير إلى السّدْرَةِ؛ لأنها أقربُ المذكورات. ومن قوله: وهي الأصحّ...يظهرُ لنا أنّه اطّلع على آراء أخرى وانتخب منها الأصح. ولكنه لم يذكرها بل اكتفى بالترجيح، وذلك لأنّ (أصحّ) اسم تفضيل يقتضي المفاضلة بين أطراف

---

[1] مفاتيح الغيب: ٢٠ / ٧٥.

[2] مفاتيح الغيب: ٢٨ / ٢٩٢.

[3] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ١٩/ ٥٣.

متعددة[١]، ومن هنا رجحت الباحثة أنّه يأتي مع الخلافات النّحويّة وتعدد الآراء لكن شريطة أنْ يكون ترجيح؛ كي يصح القول (الأصح).

وشواهد الترجيح بالقرب كثيرة، ومنها ما ورد في قوله تعالى: ﴿وذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهم لَعِبًا ولَهْوًا وغَرَّتْهُمُ الحَياةُ الدُّنْيا وذَكِّرْ بِهِ أنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِما كَسَبَتْ لَيْسَ لَها مِن دُونِ اللَّهِ ولِيٌّ ولا شَفِيعٌ وإنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لا يُؤْخَذْ مِنها أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِما كَسَبُوا لَهم شَرابٌ مِن حَمِيمٍ وعَذابٌ ألِيمٌ بِما كانُوا يَكْفُرُونَ﴾ (الأنعام: ٧٠)

وقد كشف الرَّازيّ عن مرجع الضَّمِير قائلًا: " الضَّمِير في قوله: ﴿بِهِ﴾ إلى ماذا يعود؟ قِيل وذكّرْ بالقرآن، وقِيل إنّه قال تعالى: ﴿وذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهم لَعِبًا ولَهْوًا﴾ والمراد الدّين الذي يجب عليهم أن يتديّنوا ويعتقِدوا صحّته فقوله (وذكّر به) أي بذلك الدّين؛ لأنّ الضَّمِير يجبُ عودَه إلى أقرب مذكور، والدّين أقرب مذكور فوجبَ عود الضَّمِير إليه " [٢]، وذكر ثلّةٌ من المفسّرين مرجع الضَّمِير إلى القرآن أو الدّين[٣] ويقول ابن عاشور: " الضَّمِير المجرور في (وذكّر به) عائدٌ على القرآن لأنّ التّذكيرَ هو التّذكيرُ بالله وبالبعث وبالنعيم والعذاب، وذلك إنّما يكون بالقرآن فيعلمُ السامعُ أنّ ضميرَ الغَيبةِ يرجعُ إلى ما في ذهن المخاطب من المَقام " [٤].

وقد رجّح الرَّازيّ عود الضَّمِير إلى (الدّين) لأنه أيّده بقاعدة عود الضَّمِير إلى أقرب مذكور، ولعلّ عود الضَّمِير إلى القرآن أولى؛ لأنه مدلولٌ عليه في كثيرٍ من

---

[١] ينظر: أصول تحليلِ الخطاب في النّظريّة النّحويّة والعربيّة، د. محمّد الشّاوش، المُؤَسَّسة العربيّة ـ بيروت، جامعة منّوبة ـ تونس، ٢٠٠١م: ١/ ١٢٩ـ ١٣٠ .

[٢] مفاتيح الغيب: ١٣/ ٢٩.

[٣] يُنْظر: تفسير مقاتل: ١/ ٥٦٨. ويُنْظر: تفسير القرآن العزيز، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زَمَنِين (ت: ٣٩٩هـ)، تح: أبو عبد الله حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة، ط١، ٢٠٠٢م:٢/٧٧. ويُنْظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ٢٣٢.

[٤] التحرير والتنوير: ٧/ ٢٩٦.

الآيات، أي بذلك الدّين؛ لأنّ الضَّمِير يجبُ عوده إلى أقرب مذكور، إلا أن الباحثة ذهبت مع رأي ابن عاشور كونه الأدق. وأفادت الباحثة من سائر النص القرآني إذ أطلق على القرآن بالذكر وإن كان أبعد من الدين وهذا يبين قوة عود الضَّمِير على القرآن، فالمدار لا يتوقف على البنية السطحية للنص في الكشف عن الحقيقة بل لا بد من انضمام المعنى ومعاونة السياق.

ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ (الأنعام: ٦٨). وكذا في قوله تعالى في سورة ق: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ (ق: ٤٥) وهذا من باب تفسير القرآن بالقرآن.

ومن شواهد مرجع الضَّمِير إلى أقرب مذكور ما جاء في قوله تعالى في تقسيم عباده إلى ظالمٍ لنفسه، ومقتصد، وسابق بالخيرات: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ (فاطر: ٣٢)، وهنا نرى صاحبنا الرَّازيّ لم يصرّح بلفظ الضَّمِير في تفسيره، ولكنّه تحدث عن مرجعه في قوله: ﴿فَمِنْهُمْ﴾ فقد قال: " كيفَ يكونُ منَ الأنبياءِ ظالمٌ لنفسهِ؟ نقُول: منهم غيرُ راجعٍ إلى الأنبياء المُصطفَيْنَ، بل المعنى: إنَّ الَّذي أوحينا إليك هو الحقُّ وأنت المُصطفى كما اصطفَينا رُسلًا وآتيناهم كتبًا، ومنهم أيْ من قَومِكَ ظالِمٌ كَفَرَ بِكَ وبما أُنْزِلَ إلَيكَ، ومُقتَصدٌ آمَنَ بك ولَم يَأتِ بجميعِ ما أمَرتُهُ به، وسابِقٌ آمنَ وعمِلَ صالحًا "[1].

ولأجل الجزم والقطع بذلك عمدت الباحثة إلى كتاب آخر للرازي، وهو كتابه (عصمة الأنبياء) إذ أبان بذلك في المسألة: " الضَّمِير في قوله: ﴿فَمِنْهُمْ﴾ عائدٌ إلى قوله:

---

[1] مفاتيح الغيب:٢٦ / ٢٥-٢٦ .

﴿مِنْ عِبَادِنَا﴾ لا إلى قوله: ﴿الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا﴾؛ لأنَّ عودَ الضَّمِير إلى أقرب المذكورين واجبٌ "[1].

وهذا ما يتّضحُ لنا أنّ الرَّازيّ قد اهتمَّ اهتمامًا بالغًا في مرجع الضَّمِير في أكثر من كتاب وهذا خير دليلٍ على اهتمامه بهذا المرجح.

وممّا ذكر فيه الرَّازيّ قاعدة عودِ الضَّمِير إلى أقرب مذكور، قوله تعالى في حديثه عن المطر:﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾(الفرقان:٥٠)، وقد أظهر الرَّازيّ مرجع الضَّمِير هنا بقوله: " اعْلَمْ أَنَّهُمُ اخْتَلَفُوا في أَنَّ الهاءَ في قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ﴾ إلى أيّ شيءٍ يرجعُ؟ وذكرُوا فيه ثلاثَةَ أوْجهٍ: أحدُها: وهو الَّذي عليهِ الجُمهورُ أنَّه يرجعُ إلى المطرِ، ثُمَّ مِن هؤُلاء مَن قال: معنى (صَرَّفْناهُ) أنّا أجرَيناهُ في الأنهارِ حتّى انتفعُوا بالشُّرب وبالزّراعاتِ وأنواعِ المعاشِ به، وقال آخرُونَ: معناهُ أنَّهُ سُبحانهُ يُنزلُه في مكانٍ دونَ مكان، وفي عامٍ دونَ عام، ثُمَّ في العام الثّاني يقعُ بخلافِ ما وقَعَ في العامِ الأوَّلِ، قالَ ابْنُ عَبّاسٍ: ما عامٌ بِأكْثَرَ مَطَرًا مِن عام، ولكنَّ اللَّهَ يُصرِّفُهُ في الأرضِ، ثُمّ قَرأ هذه الآيَة. ورَوى ابنُ مَسعود عن النَّبيّ (صلى الله عليه وآله) أنَّه قالَ: «ما مِن عامٍ بِأمطرَ مِن عام، ولكنْ إذا عمِلَ قومٌ بالمعاصي حوَّل اللَّهُ ذلك إلى غَيرهم، فَإذا عَصوا جميعًا صرَفَ اللَّهُ ذلكَ إلى الفيافِي» وثانِيها: وهو قَولُ أبي مُسلِم: أنَّ قولَهُ: ﴿صَرَّفْنَاهُ﴾ راجعٌ إلى المَطَرِ والرِّياحِ والسَّحابِ والأظْلالِ وسائِرِ ما ذَكَرَ اللَّهُ تَعالى منَ الأدلَّة. وثالِثُها: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ﴾ أيْ هَذا القَوْلَ بَيْنَ النّاسِ في القُرْآنِ وسائِرِ الكتب والصُّحف الَّتي أُنزِلَتْ على الرُّسُلِ، وهو ذِكرُ إنشاءِ السَّحاب وإنزالِ القَطْرِ ليتَفكَّرُوا ويَستدلُّوا به على الصّانعِ، والوجه الأوَّلُ أقربُ؛ لأنَّهُ أقربُ المذكوراتِ إلى الضَّمير "[2].

---

[1] عصمة الأنبياء، الإمام فخر الدين الرَّازيّ(ت: ٦٠٦هـ)، تقديم: محمد حجازي، مكتبة الثقافة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م: ٤٤.

[2] مفاتيح الغيب: ٢٤ / ٩٨.

وقد رجّح الرَّازيّ عود الضَّمِير إلى المطر؛ ـ وهو قول الأكثرين ـ؛ لأنه أقرب مذكور. فضلًا عن أنَّ الآراءَ التالية للرأي الأول لم تكن بتلك القوة التي تقنع القارئ، فالأقرب هو العودة على المطر الذي عبر عنه بالماء الطهور بالنص القرآني، فهو مرتكز النعمة التي تحدث بها القرآن لأجل التأثير بعباده والانتباه إلى نعمه العظيمة عليهم. يقول صاحب شرح التسهيل: " إذا ذُكر ضميرٌ واحد بعد اثنين(مرجعين) فصاعدًا جُعل للأقرب.." [١].

وكذلك في قوله تعالى عندما ذكرَ ذلكَ تسليةً لِلنبيّ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله)؛ لأنَّه كان يغتَمُّ بسببِ إعراض القَوم عنه واستمرارهم على الكفرِ، فبيَّنَ أنَّ لهُ في هذا البابِ بسائر الأنبياء أُسوة: ﴿فَما آمَنَ لِمُوسى إِلّا ذُرِّيَّةٌ مِن قَوْمِهِ عَلى خَوْفٍ مِن فِرْعَوْنَ ومَلَئِهِمْ أنْ يَفْتِنَهم وإنَّ فِرْعَوْنَ لَعالٍ في الأرْضِ وإنَّهُ لَمِنَ المسْرِفِينَ﴾ (يونس: ٨٣) وهنا أوضحَ الرَّازيّ مرجع الضَّمِير بقوله:" وأمّا الضَّمِير في قوله: ﴿مِن قَوْمِهِ﴾ فقد اختلفوا أنّ المراد مِن قوم موسى أم من قوم فرعون؛ لأنَّ ذِكرَهما جميعًا قد تقدّم، والأظهر أنّه عائدٌ إلى موسى؛ لأنّه أقرب المذكورين" [٢].

وهذا رجّحه أبو حيان[٣] والسمين الحلبي[٤] واختار الزمخشري عود الضَّمِير على (فرعون)[٥] وأنكر ابن عطية رأي الرازي إذ قال: " وممّا يُضعّفُ عود الضَّمِير على (موسى) أنّ المعروف من أخبار بني إسرائيل أنهم كانوا قومًا قد تقدّمتْ فيهم النُّبوَّاتِ، وكانوا في مدَّةِ فرعون قد نالهم ذلٌّ مفرِطٌ، وقد رجوا كشفَه على يد مولودٍ يخرجُ فيهم

---

[١] شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي(ت:٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد مختون، هجر للطابعة، مصر، ط١، ١٩٩٠م. ١/ ١٥٧.

[٢] مفاتيح الغيب: ١٧/ ١٥٠.

[٣] يُنْظر: البحر المحيط في التفسير: ٦/ ٩٤.

[٤] يُنْظر: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ): ٦/ ٣٥٤.

[٥] يُنْظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ٤٧١.

فيكون نبيًّا. فلمّا جاءهم (موسى) اتَّبعوه ولم يُحفظْ قَطُّ أنّ طائفةً من بني إسرائيل كفرتْ به... فالذي يترجّحُ بحسب هذا أنّ الضَّمِير عائدٌ على (فرعون) " [1].

والباحثة مع قوة الرأي الذي طرحه ابن عطية إلا أنها تبقى مع رأي الرَّازيّ؛ لأنّه الأقرب إلى الواقع، ورأي ابن عطية فيه مبالغة، فليس كل بني إسرائيل آمنوا بالنبيّ موسى(عليه السلام) إيمانًا مطلقًا بدليل أنّهم فيما بعد تسببوا بإيذائه وبعبادة الثور وطلب أمور منه تنم عن ضعف إيمانهم، ثم إنّ القول إنّ كل بني إسرائيل قد آمنوا مع وجود فرعون أمر لا يتقبله العقل بحكم أنّ فرعون لو علم بذلك منهم لأبادهم، ومن هنا، فالباحثة مع البقاء على رأي الرَّازيّ بدليل الأحوال التي صدرت من بني إسرائيل.

ومما يؤكد عود الضَّمِير على النبيّ موسى (عليه السلام) الاستعانة بآيات أخرى تثبت أنّ السيادة لموسى في قومه والمؤمن يتقدم الكافر. قوله: ﴿قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة: ٥٤)

وبالنظر إلى قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا﴾ (الفرقان: ٦١)

وهنا نجدُ صاحِبَنا قد أعطى الأولويّة لمرجع الضَّمِير للأقرب؛ فقد قال: " ﴿وجعل فيها﴾ أي في البروج، فإنْ قيلَ لمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ قولُه: ﴿فيها﴾ راجعًا إلى السّماء دون البروج؟ قُلنا البروجُ أقربُ، فعود الضَّمِير إليها أولى "[2].

وهنا نجدُ الضَّمِير مؤنثًا وقد سُبق بلفظتين مؤنثتين (السّماء) و (البروج)، أي يمكن احتمالية عود الضَّمِير عليهما معًا. لكنّ الرَّازيّ أعاد الضَّمِير على البروج؛ لأنها أقرب مذكور، والإعادة إليها واجبةٌ عنده.

---

[1] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣ / ١٣٦.

[2] مفاتيح الغيب: ٢٤ / ١٠٦.

ومن هذا الباب ما جاء في الآية التي يُخبرُ بها تعالى بأنَّ عِدَّةَ الشُّهور اثْنا عشَرَ شهرًا عندَ اللَّه في كتاب اللَّه يوم خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّماواتِ والأَرْضَ مِنها أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ القَيِّمُ فَلا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكم وقاتِلُوا المشْرِكِينَ كافَّةً كَما يُقاتِلُونَكم كافَّةً واعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ المتَّقِين﴾ (التوبة: ٣٦)

وبيّن الرَّازيّ في عود الضَّمِير بقوله: " قال الأكثرون: إنّ الضَّمِير في قوله: ﴿فِيهِنَّ﴾ عائدٌ إلى الأربعة الحُرم، قالوا: والسبب فيه أنّ لبعض الأوقات أثرًا في زيادة الثواب على الطاعات والعِقاب على المحظورات "[1]. وممن اختار هذا الرّأي ابن عاشور[2]، وقد رجّح الرَّازيّ عود الضَّمِير في قوله (فيهنّ) إلى المذكور السابق فوجب عوده إلى أقرب المذكورات، وما ذلك إلا قوله (منها أربعةٌ حرم). ونقل رأي الفراء في هذه المسألة إذ قال: " الأولى رجوعها إلى الأربعة؛ لأنّ العربَ تقول فيما بين الثّلاثة إلى العشرة (فيهنّ) فإذا جاوز هذا العدد قالوا (فيها) والأصلُ فيه أنّ جمعَ القلة يُكنّى عنه كما يُكنّى عن جماعةٍ مؤنّثة، ويُكنّى عن جمع الكثرة كما يُكنّى عن واحدةٍ مؤنّثة. "[3] ومن هنا استبعد الرَّازيّ عود الضَّمِير على الأشهر الاثني عشر.

وترى الباحثة مع أن العود على أقرب مذكور حسم المسألة في تحديد العائد في (فيهن) إلا أنّ المعنى عاضد ذلك؛ إذ كان التركيز على الأربعة الحرم كونها هي محل الحديث.

ومثله قوله تعالى: ﴿.... وآتى المالَ عَلى حُبِّهِ ذَوِي القُرْبى واليَتامى والمساكِينَ وابْنَ السَّبِيلِ والسّائِلِينَ وفِي الرِّقابِ.... وأُولَئِكَ هُمُ المتَّقُونَ﴾ (البقرة: ١٧٧)

---

[1] مفاتيح الغيب:١٦/٥٥.

[2] يُنْظر: تفسير التحرير والتنوير: ١٠/١٨٥.

[3] معاني القرآن: ١/٤٣٥.

وقد بيّنَ الرَّازيّ مرجع الضَّمِير من تفصيل قوله: " اختلفوا في أن الضَّمِير في قوله: ﴿عَلى حُبِّهِ﴾ إلى ماذا يرجع؟ وذكروا فيه وجوهًا: الأول: وهو قول الأكثرين أنه راجع إلى المال... والثاني: أن الضَّمِير يرجع إلى الإيتاء... والثالث: أن الضَّمِير عائدٌ على اسم الله تعالى... "[1]. وقد رجّح كثيرٌ من المفسرين عود الضَّمِير على المال؛ لأنه أقرب مذكور – ومنهم: ابن جُزَي[2] وصاحب البحر المحيط [3]، وابن كثير[4]، ولعل الرَّازيّ رجح هذا المرجع لأنه أقرب مذكور؛ ولأنّ الضَّمِير لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل؛ ولأن المال محبوبٌ كما في قوله: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ (الفجر: ٢٠)

وكان الرازي على إيمان كبير بعود الضمير على الأقرب فإذا ما تعارض مرجحان قدم مرجع عود الضمير على الآخر، من مثل ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ (إبراهيم: ٤٦)

وقد أوضح الرَّازيّ مرجع الضَّمِير هنا بقوله: " اخْتَلَفُوا في أنَّ الضَّمِير في قَوْلِهِ: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا﴾ إلى ماذا يَعُودُ؟ عَلى وُجُوهٍ: الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ الضَّمِير عائِدًا إلى الَّذِينَ سَكَنُوا في مَساكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أنْفُسَهم، وهَذا القَوْلُ الصَّحِيحُ لِأنَّ الضَّمِير يَجِبُ عَوْدُهُ إلى أقْرَبِ المَذْكُوراتِ. والثّانِي: أنْ يَكُونَ المُرادُ بِهِ قَوْمَ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) والدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وأنْذِرِ النّاسَ﴾ يا مُحَمَّدُ وقَدْ مَكَرَ قَوْمُكَ مَكْرَهم وذَلِكَ المَكْرُ هو الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعالى في قَوْلِهِ: ﴿وإذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أوْ يَقْتُلُوكَ أوْ

---

[1] مفاتيح الغيب: ٥ / ٤٣ .

[2] يُنْظر: التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي (ت: ٧٤١هـ)، ضبطه وصححه وخرّج آياته: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٥م: ١ / ٩٥ .

[3] يُنْظر: البحر المحيط في التفسير: ٢ / ١٣٥.

[4] يُنْظر: تفسير القرآن العظيم: ١ / ٤٨٦.

يُخْرِجُوكَ﴾ (الأنفال: ٣٠) وقَوْلِهِ: ﴿مَكْرَهُمْ﴾ أيْ مَكْرَهُمُ العَظِيمَ الَّذِي اسْتَفْرَغُوا فِيهِ جُهْدَهم "[١].

وهنا نجدُ الرَّازيّ قد ذكر مرجعين للضمير إلا أنه اختار الأول؛ لتطابقه مع قاعدة أقرب مذكور ووظّف القرآن الكريم لتعزيز رأيه، وجعله أكثرَ قبولًا وإقناعًا.

وقد يذكر الرَّازيّ آراءً لتحديد مرجع الضَّمِير استنادًا لهذه القاعدة، فنجده يقول في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ (الشمس: ١٥) " أمّا قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ فَفِيهِ وُجُوهٌ: أوَّلُها: أنَّهُ كِنايَةٌ عَنِ الرَّبِّ تَعالى إذْ هو أقْرَبُ المَذْكُوراتِ، وثانِيها: أنَّهُ كِنايَةٌ عَنْ صالِحٍ الَّذِي هو الرَّسُولُ أيْ: ولا يَخافُ صالِحٌ عُقْبى هَذا العَذابِ الَّذِي يَنْزِلُ بِهِمْ وذَلِكَ كالوَعْدِ لِنُصْرَتِهِ ودَفْعِ المَكارِهِ عَنْهُ لَوْ حاوَلَ مُحاوِلٌ أنْ يُؤْذِيَهُ لِأجْلِ ذَلِكَ، وثالِثُها: المُرادُ أنَّ ذَلِكَ الأشْقى الَّذِي هو أُحَيْمِرُ ثَمُودَ فِيما أقْدَمَ مِن عَقْرِ النّاقَةِ. "[٢]. وهنا بدأ الرَّازيّ بإعادة المرجع إلى أقرب مذكور. وهو الأكثر ترجيحًا بين الآراء الأخرى، إذ لا يوجد ما يمنع ذلك.

ومع أهميّة هذه القاعدة إلّا أنّ الرّازي قد يخالفها في بعضِ تحليلاته من مثل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ﴾ (الفجر:١١)

وهنا حكى الرَّازيّ عن مرجع الضَّمِير في ﴿طَغَوْا﴾ بقوله: " يحتملُ أنّه يرجعُ الضَّمِير إلى فرعون خاصّةً؛ لأنّهُ يليهِ، ويحتملُ أنْ يرجعَ إلى جميع مَن تقدّمَ ذكرهم وهذا هو الأقرب "[٣].

لقد خالف الرازي قاعدته ولم يقلْ بالعود على الأقرب(فرعون) بل جعل الضمير عائد على فرعون وجماعة فرعون، وقوله: (هو الأقرب) أراد الأقرب للصواب على حساب عوده إلى (فرعون) مع قُربه بدليل قوله:" لأنه يليه".

---

[١] مفاتيح الغيب:١٩/ ١٤٧ .

[٢] مفاتيح الغيب:٣١/ ١٩٧ .

[٣] مفاتيح الغيب: ٣١ / ١٦٩.

المبحث الثاني

التّرجيح باتّحاد النّسق، أي: توحيد مرجع الضمائر.

من القواعد التي وظفها الرَّازِيّ في ترجيح عود الضَّمِير على مرجعه عند احتمال تعدد المرجع، قاعدة توحيد مرجع الضمائر، وقد اختصر صاحبُنا الرَّازِيّ هذه القاعدة عندما نوّه إليها في شواهده إذ قال: "... والظاهرُ عود الضمائر إلى شيءٍ واحدٍ."[1] فهو ههنا يرجّح مرجعَه بناء على هذه القاعدة، ولهذا الباب شواهدُ كثيرةٌ أوردها الرَّازِيّ مرّةً تراهُ مصرّحًا بها بذكر القاعدة، ومرات تراه منوّهًا إليها من سياق كلامه.

وفي هذه القاعدة يقول الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة: " تطابق الضمائر ورجوعها إلى شيء واحدٍ أولى من تفريقها " [2].

ومن أمثلتها ما جاء في قوله تعالى في الحثّ على الجهاد: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾(الحج: ٧٨) وقد تحدّث صاحبُنا عن مرجع الضَّمِير بقوله: " ما معنى قوله تعالى: ﴿هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾؟ الجواب: فيه قولان: أحدُهما: أنّ الكناية راجعةٌ إلى إبراهيم (عليه السلام)، فإنّ لكلّ نبيّ دعوة مستجابة وهو قولُ إبراهيم (عليه السلام): ﴿ربّنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرّيتنا أمةً مسلمةً لك﴾(البقرة ١٢٨) ... والثاني: أنّ الكناية راجعةٌ إلى الله تعالى في قوله: ﴿هُوَ اجْتَبَاكُمْ﴾... وهذا هو الوجه أقرب؛ لأنه تعالى قال:﴿لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ فبيّنَ أنهُ سمّاهم بذلك لهذا الغرض، وهذا لا يليقُ إلا بالله..."[3]

---

[1] مفاتيح الغيب:٢٦ / ٨١.

[2] دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة. ١/ ٢٢.

[3] مفاتيح الغيب:٢٣ / ٧٥.

ورجح الرَّازِيّ مرجع الضَّمِير إلى (الله) تعالى، فقد ذكر قوله تعالى: ﴿هُوَ اجْتَبَاكُمْ﴾ ممّا يشيرُ إلى أن الرَّازِيّ أرادَ توحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد فهو أولى من تفريقها وأحسن، لانسجام النظم ما دام الأمرُ محتملًا، ولا توجدُ حجّةً توجبُ تفريقها، خاصّةً أنّ الضمائر قبلَه وبعدَهُ تعود إلى الله تعالى، وكذلك هذا الضَّمِير المُتنازع عليه يعود إليه، وبه تتّحدُ الضمائر في السّياق.

ومن هذا ما ورد في قوله تعالى في حديثه عن خلقه للسّفن والمراكبِ التي يركبها الناس ليبلغوا مقصدَهم: ﴿وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ﴾(يس: ٤٢)

وهنا برَّزَ صاحبُنا مرجع الضَّمِير بقوله: " فقولُه: ﴿وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ﴾ يحتملُ أن يكون عائدًا إلى الذّريّة، أي حملنا ذرّيتهم وخلقْنا للمحمولِينَ ما يركبون، ويحتملُ أن يكون عائدًا إلى العباد الذين عاد إليهم قولُه: ﴿وَآيَةٌ لَهُمْ﴾ وهو الحقُّ؛؛ لأنّ الظاهرَ عودُ الضمائر إلى شيءٍ واحد. "[1]

وقد رجّحَ الرَّازِيّ عود الضَّمِير إلى (العباد) في قوله تعالى : ﴿يا حسرةً على العباد﴾(يس: ٣٠) ؛ وذلك لتوحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد وغير هذا الضَّمِير الذي ذكره الرَّازِيّ لدينا قوله: ﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ * وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ * وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ﴾(يس: ٤١- ٤٢- ٤٣) كلها تعود للعباد.

وفي قصة السّيّدة مريم (عليها السلام) وحملها لنبي الله عيسى (عليه السلام) في النص القرآني :﴿قَالَ كَذَلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا﴾(مريم:٢١) بيّن الرَّازِيّ مرجع الضمائر بقوله: " الكِنايَةُ في: ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾ وفي قَوْلِهِ: ﴿وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ﴾ تحتَملُ وجهين: الأوَّلُ: أنْ تكونَ راجعَةً إلى الخَلْقِ أي: إنَّ خَلْقَهُ عليَّ هيّنٌ ولِنَجعلَ خَلْقَهُ آيةً للنّاسِ إذْ وُلِدَ من غيرِ ذَكَرٍ، ورحمةً منّا يرحمُ عبادَنا بإظهارِ هذه الآياتِ حَتّى تَكونَ دلائلُ صدقهِ أبهرَ فيكونَ قَبُولُ قوله أقْرَبَ.

---

[1] مفاتيح الغيب:٢٦ / ٨١.

الثّانِي: أنَّ تَرجعَ الكناياتُ إلى الغلام؛ وذلك لِأنَّها لمّا تعجَّبتْ مِن كيفِيَّة وُقوعِ هذا الأمرِ على خلافِ العادةِ أُعْلِمَتْ أنَّ اللَّه تَعالى جاعلٌ ولَدَها آيةً على وُقوع ذلك الأمرِ الغريب. "[1]

وهنا من الواضح أن الضَّمِيرين يعودان على شيءٍ واحد وهو خلق عيسى (عليه السلام)؛ لأن الآيات تتحدث عن ذلك.

وكذلك الأمر في قوله تعالى عندما أقسمَ بالليل الذي يَغشى الشمسَ فيزيلُ ضوءَها:﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا﴾(الشمس:٤)

وقد صرّح الرَّازِيّ بقوله: "الضَّمِير في قوله:﴿يَغْشَاهَا﴾ للشّمس بلا خِلافٍ، فكذا جلّاها يجبُ أن يكونَ للشمس حتى يكونَ الضَّمِير في الفواصل من أول السورةِ إلى ههنا للشّمس "[2] وكذلك لأنّ الشمسَ مُؤنّثةٌ؛ لأنها الكلمة التي كان عليها مدار الكلام، ومن البديهي عود الضَّمِير إليها، وهذا من باب التطابق الإحاليّ الذي تداولته الدراسات النصيّة في الوقت الرّاهن. [3]

وقد جزمَ الرَّازِيّ بعود الضَّمِير إلى الشمسِ بلا منازعٍ؛ وذلك لأنّ الضمائرَ كلُّها ترجِعُ إليها في قوله:﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا * وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا * وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا*وَاللَّيْلِ إذا يغشاها﴾(الشمس: ١-٢-٣-٤) أي جرى ههنا توحيدُ مرجعِ الضمائرِ في السياق الواحدِ؛ لانسجام النّظم واتّساقِه .

وقد ذكر الله قصّة الرّجل الذي حاجّ إبراهيم في ربّه وهونَمْرُوذُ بْنُ كَنْعانَ، وهو أَوَّلُ مَن تجبَّرَ وادَّعى الرُّبُوبِيَّة، بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ

---

[1] مفاتيح الغيب:٢١ / ٢٠١.

[2] مفاتيح الغيب: ٣١ / ١٩١.

[3] يُنظر: نسيج النّص بحث في ما يكون به الملفوظ نصًّا، الأزهر الزناد، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م: ١١٥ وما بعد.

الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾(البقرة: ٢٥٨)

وفي تفسير الرَّازِيّ لهذه الآية تطرّق لمرجع الضَّمِير فيها، فقال:" والضَّمِير في قوله: ﴿فِي رَبِّهِ﴾ يحتملُ أن يعودَ إلى إبراهيم ويحتملُ أنْ يرجعَ إلى الطّاعن، والأول هو الأظهر، أما قوله: ﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ فاعلم أنّ في الآية قولين: الأول أنّ الهاء في آتاه عائدٌ إلى إبراهيم... والقول الثاني: أنّ الضَّمِير عائدٌ إلى ذلك الإنسان الذي حاجّ إبراهيم... "[1] وهنا جوّز عود الضَّمِير في (ربه) إلى إبراهيم؛ لأنه الأظهر، وفي قوله:﴿آتَاهُ﴾ نقل قولين: الأول: أنه عائدٌ إلى إبراهيم، والثاني: إلى الإنسان الذي حاجه. ولعلّ الراجحَ هنا عودُ الضَّمِير في كلّ منهما إلى إبراهيم؛ لأنّ توحيد الضمائر في السياق الواحد أولى من تفريقها؛ لانسجام النّظم ، ولا يمكن ان يكون اتيان الملك لذلك العاصي أمر ربه المحاجّ لنبي عصره ، وحتى هذا الذي كان تحت يده من الإمرة والسلطة فإنّما هو زائل غير ثابت .

ومن ذلك ما جاء من مخاطبة الله تعالى لأُمّ موسى (عليه وعليها السلام): ﴿أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾(طه: ٣٩)

وهنا نقل الرَّازِيّ قولَ صاحب الكشاف في مسألة عود الضمائر في: (اقذفيه في الموضعين- يُلقه- يأخذه- له)؛ إذ قال: " الضمائرُ كلّها راجعةٌ إلى موسى (عليه السلام)، ورجوعُ بعضها إلى التّابوت يؤدّي إلى تنافر النّظم، فإنْ قيلَ المقذوفُ في البحر هو التّابوت وكذلك المُلقى إلى الساحل، قُلنا لا بأسَ بأنْ يُقالَ المقذوفُ والمُلقى هو موسى (عليه السلام) في جوفِ التابوت، حتّى لا تتفرّقَ الضمائرُ ولا يحصل التنافر

[1] مفاتيح الغيب: ٧ / ٢٣ .

الذي هو أمُّ إعجاز القرآن والقانون الذي وقع عليه التحدّي، ومراعاتُهُ أهمّ ما يجبُ على المفسّر" [١]. وقوله: (يؤدي إلى تنافر النّص) يُبيّنُ ويُوثّقُ أنه كان على إيمانٍ تامٍ بأنّ الضمير عنصرٌ فعّال في تحقيق تماسك النّص وانسجامه، وهذه الوظيفة النصية تترجمُ لنا أنّ نظرة الرّازي لم تكن تقصر على حدود الجملة بل تتوسع على مدى واسع من النّص.

والمُلاحظُ هنا ـ بالعودةِ إلى تفسير الزمخشري ـ أنّ الرَّازِيّ لم ينقلِ القولَ كما هو، بل زاد عليه ببعض الكلمات، وفي قول الرازيّ: ((قُلنا لا بأسَ)) نراهُ قد وردَ في الكشاف: "قلتُ لا بأس بأن يقال المقذوف والمُلقى هو موسى (عليه السلام) " [٢] وهذا يدلّ على موافقةِ الرَّازِيّ للزمخشري في الرأي، وقد رُجّحَ ههنا عودُ الضمائر كلها إلى مرجعٍ واحدٍ لأنّ قاعدةَ توحيدِ مرجع الضمائر تُلزمُ بذلكَ ما دامَ الأمرُ محتملًا ولا حُجّةَ توجبُ تفريقها.

وعلى هذا النحو ما جاء في قوله:﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ (الفتح:٩)

وقد قال الرَّازِيّ في مرجع الضمائر: "الكِنايَاتُ المَذْكُورَةُ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ راجعةٌ إلى اللّه تَعالى أو إلى الرَّسول عليهِ الصَّلاة والسَّلام؟ والأصحُّ هو الأوَّلُ." [٣]

فهنا كل الضمائر في: ﴿وَتُعَزِّرُوه وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ تعود إلى الله تعالى، وقد قال السيوطي: " والأصلُ توافق الضمائر في المرجع، حذرًا من التشتيت.. والضمائر لله تعالى، والمرادُ تعزير دينه ورسوله، ومَن فرّق الضمائر فقد أبعد."[٤]

---

[١] مفاتيح الغيب:٢٢ / ٥٢ .

[٢] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:٦٥٥ .

[٣] مفاتيح الغيب:٢٨/ ٨٦.

[٤] الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي(ت:٩١١هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، إصدار: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة، المملكة العربية السعودية: ٢/ ٢٨٤.

وسبقه إلى هذا الرأي صاحب الكشاف.[١] وقال الزركشي أيضًا: " إذا اجتمع ضمائر فحيث أمكن عودها لواحد أولى من عودها لمختلف." [٢]

ومن ذلك ما جاء في قوله:﴿وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ﴾(العاديات: ٧)، يقول الرَّازِيّ:" الضَّمِير:﴿وَإِنَّهُ﴾ فيه قولان: أحدهما أنّ الإنسان على ذلك أي: على كنوده لشهيد،.. والقول الثاني: المراد وإنّ اللهَ على ذلك لشهيد، وقالوا: وهذا أولى لأن الضمير عائدٌ إلى أقرب المذكورات والأقرب ها هنا هو لفظ الرب تعالى... وإنَّ قوله بَعد ذلك: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ الضَّميرُ فيه عائدٌ إلى الإنسان، فيجبُ أنْ يَكونَ الضَّميرُ في الآيَة الَّتي قَبلَهُ عائدًا إلى الإنسان ليَكُونَ النَّظمُ أحسنَ. "[٣]

والظّاهر أنّ الرَّازِيّ قد رجّحَ عود الضَّمِير إلى أقرب المذكورات، وهنا قبل هذا الضَّمِير وبعده ضمائر كلها عائدة على الإنسان، وكذلك هذا الضَّمِير هنا المتنازع فيه يعود على الإنسان؛ لأن اتحادَ الضمائرِ في السياقِ يجري فيه الكلام على نسقٍ واحدٍ، وكذلك عدم تفكيك الضمائر يرجحُ عوده عليه. وعند تفريق مرجع الضمائر في قوله: ﴿وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ*وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ (العاديات: ٧-٨) بجعل الأول: للرب، والثاني: للإنسان، لا يليق بالنظم القرآني فوجب عودها جميعًا على الإنسان.

وهذا من باب تنازع قاعدة: ((عود الضَّمِير على أقرب مذكور)) وقاعدة: ((توحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد أولى من تفريقها)) والقاعدة الثانية أولى. وهنا أقول إنَّ بعض الضمائر يعود على الإنسان ولكنه في ﴿وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ﴾ يستحيل أنْ يعود على الإنسان بل على الرّب وإن تشظّت القاعدة فهو لم يجعل هذه القاعدة بقوة القاعدة الأُولى إذ نجد بعض أقواله ينأى عنها اتكالًا على المعنى؛ فالمعنى هو

---

[١] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:١٠٢٥.

[٢] البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت:٧٩٤هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة: ٤/ ٣٥.

[٣] مفاتيح الغيب:٣٢ / ٦٧.

الفيصل، وإنه ممّا يبين أنه جعل القاعدة الأولى هي الأقوى والأكثر توظيفًا كونه قدمها على كثير من الآراء المناهضة وعزز الحديث عنها بأمثلة كثيرة في ذلك الباب.

وكذلك يقول صاحب كتاب (تنازع قواعد الترجيح عند المفسرين): " من أسباب تنازع قواعد الترجيح العائد للقاعدة الترجيحية عدم استقرار ترتيب قواعد الترجيح من حيث القوة والأثر، حيث نجدُ تفاوتًا في عناية المفسرين بقواعد الترجيح، ومن القواعد المتعلقة بذات النص القرآني قاعدة إعادة الضَّمِير إلى أقرب مذكور، وقاعدة توحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد أولى من تفريقها" [1].

وترى الباحثة أنّ تعدد المرجحات في النص الواحد هو دليلٌ على الإعلاميّة القويّة لذلك النص الذي يجعل القارئ يُجهد تأمله وفكره لغرض الوصول إلى فهم النّص.

[1] تنازع قواعد الترجيح عند المفسرين، عبد الله بن عبد الرحمن الرومي، ط١، ٢٠٢٠م: ٢٥-٢٦.

المبحث الثّالث

المطابقة بين الضمير ومرجعه.

وهذه المطابقة تكون من جهة التذكير والتأنيث. والمطابقة بين الضمير ومرجعه من جهة (الإفراد والتثنية والجمع). والمطابقة بين الضمير ومرجعه من جهة النوع: (التذكير والتأنيث) ومن حيث العدد: (المفرد والمثنى والجمع).

فمن حيث النّوع ما جاء في قوله تعالى: ﴿أيّامًا مَعْدُوداتٍ فَمَن كانَ مِنكم مَرِيضًا أوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِن أيّامٍ أُخَرَ وعَلى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهو خَيْرٌ لَهُ وأنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكم إنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٨٤)

وقد قال الرّازي في عود الضمير في ﴿يُطِيقُونَهُ﴾:" أنّه عائدٌ إلى الصّوم، ... فإن قيل لِمَ لا يجوز أن يكون الضميرَ عائدٌ إلى الفدية؟ قلنا لوجهين: أحدهما: أنّ الفدية غير مذكورةٍ من قبل فكيف يرجع الضمير إليها، والثّاني: أنّ الضميرَ مذكّرٌ والفديةُ مؤنّثة."[١] وهنا مرجع الضمير مرتبطٌ بالآية السّابقة، وكذلك من باب المطابقة بين الضمير وما يعود عليه من جهة التذكير والتأنيث يؤيّده ما جاء في قوله تعالى: ﴿يا أيُّها الذينَ آمنوا كُتِبَ عليكم الصّيام..﴾ (البقرة: ١٨٣) أي إنّ الضميرَ عائدٌ على كلامٍ سابق مطابق بالنوع. وهذا الرأيُ قال به بعضُ المفسّرين، ومنهم: الفراء[٢]، والأخفش[٣].

---

[١] مفاتيح الغيب: ٨٨/٥.

[٢] يُنْظر: معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ): ١١٢/١.

[٣] يُنْظر: معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ): ١٨٤/١.

وعلى هذه الشاكلة ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: ٧٣)

قال الرازي في مرجع الهاء في قَوْلِهِ تَعالى: " ﴿اضْرِبُوهُ﴾ ضَمِيرٌ وهو إمّا أنْ يرجعَ إلى النَّفس وحينئذٍ يكونُ التَّذكيرُ على تأويل الشَّخص والإنسانِ وإمّا إلى القتيلِ وهو الذي دلَّ عليه قولُه: ﴿ما كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾. "[1] وقد أعاد الرازي الضمير إلى النفس، على تأويل تذكيرها، إذ فيها التأنيث وهو الأشهر، فجاءت الهاء مؤنّثةً في قوله: ﴿وإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فادّارَأْتُمْ فِيها﴾ (البقرة:٧١) وجاءت الهاء مذكرة في: (اضربوه)، وتأوّل الرازي على عود الضمير على القتيل لأجل المطابقة بالتذكير بين المرجع والضمير.

ومن حيثُ العدد نلتمسُ ذلك في قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ (الطور: ٤٨)

وقد حكى الرازي عن مرجع الضمير: "﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ وقال في مواضعَ أُخَرَ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾(طَه: ٣٩) نقُولُ لمّا وحَّدَ الضَّميرَ هناك وهو ياءُ المتكلّم وحَّدَ العينَ، ولمّا ذكر هاهُنا ضميرَ الجمع في قَولِهِ: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ وهو النُّونُ جمعَ العَينَ، وقالَ: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ هذا مِن حيثُ اللَّفظُ، وأمّا مِن حيثُ المعنى فلِأنَّ الحِفظَ هاهنا أتمُّ لأنَّ الصَّبرَ مطيَّةُ الرَّحمةِ بالنَّبيّ حيثُ اجتمعَ لهُ النّاسُ وجمعُوا لهُ مكايدَ وتشاورُوا في أمرِهِ، وكذلك أمرَهُ بالفُلك وأمرَهُ بِالِاتّخاذ عند عدم الماءِ وحَفظَهُ منَ الغرق مع كون كلّ البِقاع مغمورَةً تحتَ الماء تحتاج إلى حِفظٍ عظيمٍ في نظَرِ الخَلقِ فقال: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾."[2]

فوجهُ إفراد الضمير وكلمة (العين) ووجهُ جمعِهما يرتبطانِ بإفراد فعل أو أفعال كثيرة وهذا يعني أنّه أفردَهما وذلك لإفراد الفعل وهو كلاءة موسى (عليه السلام)، وجمعهما في سائر الآيات؛ لأنّ فيهما أفعالًا كثيرةً كلٌّ منها يحتاج إلى حراسة من الله تعالى.

---

[1] مفاتيح الغيب: ٣ / ١٣٣.

[2] مفاتيح الغيب: ٢٨ / ٢٧٥.

ومن هذا الباب ما جاء في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُم فِي البَرِّ والبَحْرِ حَتّى إذا كُنْتُمْ فِي الفُلْكِ وجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وفَرِحُوا بِها جاءَتْها رِيحٌ عاصِفٌ وجاءَهُمُ المَوْجُ مِن كُلِّ مَكانٍ وظَنُّوا أنَّهم أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أنْجَيْتَنا مِن هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشّاكِرِينَ﴾ (يونس: ٢٢)

وقد بيّنَ صاحبُنا مرجع الضمير هنا استنادًا لما جاء في القاعدة: " الضمير في قوله: ﴿جاءَتْها﴾ عائدٌ إلى الفُلك وهو ضمير الواحد، والضمير في قوله: ﴿وجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ عائدٌ إلى الفلك وهو ضمير الجمع، فما السّببُ فيه؟ الجواب عنه من وجهين: الأول: أنّا لا نُسلّمُ أنّ الضمير في قوله: ﴿جاءَتْها﴾ عائدٌ إلى الفلك، بل نقول إنه عائدٌ إلى الرّيح الطيبة المذكورة في قوله: ﴿وجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ والثاني: لو سلّمنا ما ذكرتم إلا أنّ لفظ (الفلك) يصلُحُ للواحد والجمع، فحسُنَ الضميران "[١].

وكذلك قول ابن عاشور عندما وضّح الضمير في (جاءتها) وقال فيه:" عوده إلى الفلك؛ لأنّ جمع غير العاقل يُعامل معاملة المفرد المؤنث"[٢].

ورجّح أبو حيّان[٣] عود الضمير في (جاءتها) على الفلك؛ لأنه المحدّث عنه في قوله: (وجرين بهم)، والإشكال هنا في المطابقة من جهة الإفراد والجمع.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ (الأنبياء: ٧٨)

كشف الرازي عن مرجع الضمير قائلًا: "احتجَّ مَن قال: أقلُّ الجمعِ اثنانِ بقولهِ تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ مَعَ أنَّ المُرادَ داوُدُ وسُلَيْمانُ؟ جَوابُهُ: أنَّ الحُكْمَ كَما

---

[١] مفاتيح الغيب: ١٧/ ٧٣.

[٢] التحرير والتنوير: ١١/ ١٣٧.

[٣] يُنْظر: البحر المحيط في التفسير: ٦/ ٣٤.

يُضافُ إلى الحاكِمِ فَقَدْ يُضافُ إلى المَحْكُومِ لَهُ، فَإذا أُضِيفَ الحُكْمُ إلى المُتَحاكِمِينَ كانَ المَجْمُوعُ أكْثَرَ مِنَ الِاثْنَيْنِ، وقُرِئَ وكُنّا لِحُكْمِهِما شاهِدِينَ "[1].

فقد ذكر الرازي إمكانية عود الضمير إلى الجمع؛ لأنّ الحكم يستلزم الحاكم، كما يستلزمُ المتحاكمين أو الخصوم. وكذلك قال بقراءة: (لحُكمِهما) بضمير التثنية وبناء على ذلك تتمّ المطابقة ههنا.

وعلى هذه الشاكلة قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾(العاديات:١١)

نجد الرازي متحدّثًا هنا عن الضمير بقوله: " الضمير في: ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ﴾ عائدٌ إلى الإنسان وهو واحدٌ، والجواب: الإنسان في معنى الجمع، كقوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (العصر:٢) ثم قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آَمَنُوا﴾ (العصر:٣). ولولا أنه للجمع لمَا صحّ ذلك"[2]

ونجد الرازي هنا وكأنه يفترض أنّ الإنسان بمعنى الواحد، ويجيبُ عن ذلك الافتراض موضّحًا الضمير ومرجعه، إذ قال إنّ (الإنسان) يأتي بصيغة الجمع، لذا وجب هنا عود الضمير إليه مراعاة لذلك.

وكذلك الأمر في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ (النحل: ٦٦)

قال الرازي: " قَوْلُهُ: ﴿مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ الضَّميرُ عائِدٌ إلى الأنعامِ فكان الواجبُ أنْ يُقال: مِمّا في بطونها، وذكر النَّحْويُّونَ فيه وجوهًا. الأوَّلُ: أنَّ لفظَ الأنعام مُفردٌ وُضِعَ لِإفادة جَمعٍ، كالرَّهطِ والقَوم والبقَر والنَّعَمِ، فهو بِحسَبِ اللَّفظِ لَفظٌ مفرَدٌ فيكونُ ضَمِيرُه ضميرَ الواحدِ، وهو التَّذكيرُ، وبِحَسَبِ المعنى جمعٌ فيكونُ ضميرُهُ ضَمير الجمع، وهو التَّأنيثُ، فلهذا السَّببِ قال ههُنا: ﴿فِي بُطُونِهِ﴾، وقالَ في سُورَةِ المُؤْمِنِينَ: ﴿فِي بُطُونِها﴾.الثّانِي: قَوْلُهُ: ﴿فِي بُطُونِهِ﴾ أي: في بطونِ ما ذكَرنا، وهذا جوابُ الكِسائيّ.

---

[1] مفاتيح الغيب: ٢٢ / ١٩٥.

[2] مفاتيح الغيب: ٣٢/ ٦٩.

قال المُبرّدُ: هذا شائعٌ في القُرآنِ. قال تعالى: ﴿فَلَمّا رَأى الشَّمْسَ بازِغَةً قالَ هَذا رَبّي﴾(الأنعام: ٧٨) يعنِي: هذا الشَّيءُ الطّالعُ رَبّي، وقالَ: ﴿إنَّها تَذْكِرَةٌ﴾﴿فَمَن شاءَ ذَكَرَهُ﴾(عبس: ١١) أيْ: ذَكَر هذا الشَّيء." [١]

وكذلك قال الفراء: " وَأمَّا قوله ﴿مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ ولم يقل بطونها فإنه قيل – والله أعلم – إن النَّعَمَ والأَنعام شيء واحد، وهما جمعان، فرجع التذكير إلى معنى النَّعَم إذا كان يؤدى عن الأنعام. " [٢]

ومن هنا يظهر أنّ الرازي كان على رأيٍ لزوم المطابقة بين الضمير والمرجع فإذا ما وجدنا ظاهرًا انتقاض هذه القاعدة وجدنا الرازي يعمد إلى التأويل ليصحّ ذلك التطابق بين الضمير وما يعود إليه.

---

[١] مفاتيح الغيب: ٢٠/ ٦٦.

[٢] معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ):٢/ ١٠٨.

المبحث الرابـع

الترجيح بعود الضمير على المذكور أولى من المقدر.

قال الرازي في توضيح هذه القاعدة: "من حقّ الكناية أن تعود إلى المذكور إذا أمكن ذلك." [١]

وكذلك وضّح هذه القاعدة الدكتور حسين الحربي بقوله: "إذا احتمل السياق إعادة الضمير إلى مذكور أو إعادته إلى مقدر، واختلف العلماء في الاحتمالين، فإعادة الضمير إلى المذكور أولى وأحسن؛ لأن الإعادة إلى المقدر مع إمكان الإعادة إلى المذكور فيه إخراج للآية عن نظمها دون موجب." [٢]

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى في وصف أولئك الذين اعتَدَوا في السَّبت: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ * فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: ٦٥ – ٦٦)

فقد بيّنَ الرازيّ مرجعَ الضمير هنا بقوله:" أمّا قوله:﴿فَجَعَلْنَاهَا﴾ فقد اختلفوا في أنّ هذا الضمير إلى أيّ شيءٍ يعود؟ على وجوهٍ: أحدُها: قال الفراء: "جعلناها يعني: المسخة التي مُسخوها جُعِلتْ نكالًا"[٣]، وثانيها: قال الأخفش: " أي جعلنا القِردةَ نكالًا "[٤]، وثالثها: جعلنا قريةَ أصحابِ السّبت نكالًا. ورابعها: جعلنا هذه الأمةَ نكالًا...

---

[١] مفاتيح الغيب: ٢٣/ ١٦– ١٨.

[٢] قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، حسين الحربي، راجعه: مناع القطان، دار القاسم، الرياض، ط١، ١٩٩٦م: ١/ ٥٩٣.

[٣] معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ): ١ / ٤٣.

[٤] معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ): ١٠٩.

والأقربُ هو الوجهان الأوّلان؛ لأنه إذا أمكن ردُّ الكنايةِ إلى مذكورٍ متقدّمٍ فلا وجه لردّها إلى غيره. " [1]

ورجّح الرازي عودَ الضمير إلى المسخةِ، أو على المصدر المفهوم من:﴿كُونُوا﴾ أي: فجعلنا كينونتهم قردةً خاسئين نكالًا. وهذا هو الراجح أكثر. وسبب ذلك أنّ الرازي مال إلى هذا الرأي كونه تبنّى أنّ عود الضمير على مرجع مذكور أولى وأجدر من عودته على مرجع مقدّر أو محذوف.

وعلى هذه الشاكلة ما ورد في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾(الشمس: ٩) هنا عرضَ صاحبُنا لمرجع الضمير بقوله: " أمّا قولُه تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ ففي الآيةِ قولان: أحدُهما: أنه قد أدركَ مطلوبَه مَن زكّى نفسَه بأنْ طهّرها من الذنوب... والثاني: قد أفلحَ مَن زكّاها الله، وقَبِلَ القاضي هذا التأويل وقال: المرادُ منه أنّ الله حكمَ بتزكيتِها وسمّاها بذلك... ثمّ قال: والأولُ أقربُ؛ لأنّ ذِكرَ النّفسِ قد تقدّمَ ظاهرًا، فردُّ الضمير عليه أولى من ردّهِ على ما هو في حُكمِ المذكور لا أنه مذكور"[2]

إنّ عود الضَّمير إلى النفس هو الراجح؛ لأنّ الضّمائر في قوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا * قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا * وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ (الشمس: ٧-٨-٩-١٠) كلها تعود إلى النفس.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبراهيم﴾ (الصافات: ٨٣) فقد عرضَ الرازي مرجع الضمير بقوله: " الضمير في قوله: ﴿مِنْ شِيعَتِهِ﴾ إلى ماذا يعود؟ فيه قولان: الأول: وهو الأظهرُ أنه عائدٌ إلى نوح (عليه السلام)، أي من شيعته نوح، أي مِن أهل بيته وعلى دينه ومنهاجه لَإبراهيم... والثاني: قال الكلبي: المُرادُ مِن شيعة محمّدٍ لَإبراهيم، بمعنى أنه كان على دينه ومنهاجه... والأولُ أظهرُ؛ لأنّه تقدَّمَ

---

[1] مفاتيح الغيب: ٣ / ١٢٠ .

[2] مفاتيح الغيب: ٣١ / ١٩٤.

ذِكرُ نوحٍ (عليه السلام)، ولم يتقدّمْ ذِكرُ النبي (صلى الله عليه وآله) فعودُ الضمير إلى نوحٍ أولى"[1]

والراجحُ ـ كما أسلفَ الرازي ـ عودُ الضمير إلى النبي نوح (عليه السلام)؛ لأنّ ذِكرَهُ مُتقدّمٌ، والعائدُ على المذكور أولى من المقدّر.

وفي هذه الآية القادمة يعني لَو سارُوا في أطرافِ الأرضِ لَعرَفُوا أنَّ عاقبةَ المُتكبّرينَ المُتَمَرّدين ليسَتْ إلّا الهلاكَ والبَوار، فقال: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا﴾ (محمد: ١٠) عقّبَ الرازي على مرجع الضمير قائلًا: " وفي العائدِ إليه الضمير المؤنّث في قوله: ﴿أَمْثَالُهَا﴾ وجهان: أحدُهما: هو المذكور وهو العاقبة. وثانيهما: هو المفهوم وهو العقوبة؛ لأنّ التّدميرَ كان عقوبة لهم... "[2]، وكلا الوجهين جائزٌ للعاقبة المذكورةِ، وللفِعلةِ أي: العقوبة التي يتضمّنها قوله: ﴿دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ وإن كان الأولى عوده للعاقبة؛ لأنّ العائد إلى المذكور أولى من المقدّر.

وفي قوله تعالى نجدُ الرازي قد ذكر حُكمًا يتعلق بمرجع الضمير: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ * خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾ (البقرة:١٦١- ١٦٢)

فقال:" ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ أيْ: في اللَّعْنَةِ، وقِيلَ في النّارِ إلّا أنَّها أُضْمِرَتْ تَفْخِيمًا لِشَأْنِها وتَهْوِيلًا كَما في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (القدر: ١) والأوَّلُ أوْلى لِوُجُوهٍ: الأوَّلُ: أنَّ الضَّمِيرَ إذا وُجِدَ لَهُ مَذْكُورٌ مُتَقَدِّمٌ فَرَدُّهُ إلَيْهِ أوْلى مِن رَدِّهِ إلى ما لَمْ يُذْكَرْ. الثّانِي: أنَّ حَمْلَ هَذا الضَّمِيرِ عَلى اللَّعْنَةِ أكْثَرُ فائِدَةً مِن حَمْلِهِ عَلى النّارِ؛

---

[1] مفاتيح الغيب: ٢٦ / ١٤٦.

[2] مفاتيح الغيب: ٢٨ / ٥٠.

لِأَنَّ اللَّعْنَ هو الإبْعادُ مِنَ الثَّوابِ بِفِعْلِ العِقابِ في الآخِرَةِ وإيجادِهِ في الدُّنْيا، فَكانَ اللَّعْنُ يَدْخُلُ فِيهِ النّارُ وزِيادَةٌ، فَكانَ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَيْهِ أوْلى. "[1]

وهنا نجد الرازي قد أثبتَ حكمَه بالحجة لمّا قال بأن الضمير إذا وُجدَ له مذكور متقدمٌ فرده إليه أولى من رده إلى ما لم يذكر، وبرهان ذلك ما جاء في قوله: ﴿...أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ * خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾ (البقرة: ١٦١- ١٦٢) ومعنى الخلود في اللَّعنة أنَّهم يوم القيامةِ لا يزالُ يلعنُهم الملائكةُ والمُؤْمِنُونَ ومَن مَعَهم في النّارِ..

ويُلحظ أن الرازيّ قرّر أنّ المرجع قد يحذف من أجل التهويل وزيادة التفخيم لأجل التأثير بالمتلقي وجعله أكثر إذعانًا واستجابة لربه الخلاق.

ومنه ما جاء في قوله: ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ (الحج:١٥)

وفي ذلك قال الرازي:" فالهاءُ إلى ماذا ترجِعُ؟ فيه وجهان: الأول: وهو قَولُ ابنِ عبّاس والكلبيّ ومقاتِل..، واختيارُ الفَرّاءِ والزَّجّاج أنَّهُ يرجِعُ إلى مُحمَّد (صلى الله عليه وآله) يُريدُ أنَّ مَن ظنَّ أنْ لَنْ يَنصُرَ اللَّهُ مُحمَّدًا (صلى الله عليه وآله) في الدُّنيا بإعلاءِ كلمَتِهِ وإظهارِ دينِهِ، وفي الآخرَةِ بإعلاءِ درجتِه والإنتقام ممَّنْ كذَّبهُ، والرَّسولُ (صلى الله عليه وآله) وإنْ لمْ يَجْرِ له ذِكرٌ في الآية فَفيها ما يدُلُّ عليهِ وهو ذكرُ الإيمانِ في قولِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ والإيمانُ لا يَتِمُّ إلّا باللَّهِ ورسولِهِ. وله قول آخر أنَّ الهاءَ في قولِهِ: ﴿لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ﴾ راجعٌ إلى (مَن) في أوَّل الآيةِ لأنَّه المذكُورُ، ومِن حَقّ الكنايَةِ أنْ تَرجِعَ إلى مذكُورٍ إذا أَمكن ذلك. " [2] وقال أبو حيّان: " والظّاهِرُ أنَّ الضَّميرَ في (يَنْصُرُهُ) عائِدٌ عَلى (مَن) لِأَنَّهُ المَذْكُورُ، وحَقُّ الضَّميرِ أنْ يعودَ على

---

[1] مفاتيح الغيب: ٤/ ١٨٥.

[2] مفاتيح الغيب: ٢٣/ ١٦- ١٨.

المذكورِ." [1] ويذهب الشنقيطي بقوله:" ومما لا شك فيه أنّ ما لا يحتاج إلى تقدير أرجح وأولى مما يحتاج إلى تقدير." [2]

وقد أثبت الرازي هذا الرأي لمّا قال من حقّ الكناية أن تعود إلى المذكور إذا أمكن ذلك.

تذهب الباحثة إلى أنّ عود الضمير إلى المذكور أولى من عوده إلى المقدر لا شكَّ فيه؛ لأنّ ما لا يحتاج إلى التقدير أولى مما يحتاج إليه.

وكذلك ما جاء في قوله: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ * فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ * رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ (ص: ٣١-٣٢-٣٣)

وقد اختار الرازي مرجع الضمير هنا بناءً على هذه القاعدة، إذ قال: " الضَّمِيرُ في قَولِهِ: ﴿حَتّى تَوارَتْ﴾، وفي قَولِهِ: ﴿رُدُّوها﴾ يَحتَمِلُ أنْ يكُون كُلُّ واحدٍ منهُما عائدًا إلى الشَّمس، لأنَّهُ جرى ذكرُ ما لهُ تُعلُّقٌ بها وهو العشِيُّ، ويُحتَمَلُ أنْ يَكونَ كُلُّ واحدٍ منهُما عائدًا إلى الصّافنات، ويُحتَمَلُ أنْ يكون الأوَّلُ مُتعلّقًا بالشَّمس والثّاني بِالصّافناتِ، ويُحتمَلُ أنْ يكونَ بالعكسِ مِن ذلك، فهذه احْتِمالاتٌ أربعةٌ لا مزيدَ عَليها. فالأوَّلُ: أنْ يعُودَ الضَّميرانِ مَعًا إلى الصّافناتِ، كأنَّهُ قالَ حتّى تَوارتِ الصّافناتُ بالحجابِ رُدُّوا الصّافناتِ علَيَّ. والِاحتمالُ الثّاني: أنْ يكونَ الضَّميرانِ معًا عائدينَ إلى الشَّمسِ، كأنَّهُ قال حتّى توارتِ الشَّمسُ بالحجابِ رَدُّوا الشَّمسَ، ورُوِيَ «أنَّهُ (عليه السلام) لَمّا اشتغَلَ بالخيل فاتَتهُ صلاةُ العَصرِ، فَسألَ اللَّهَ أنْ يرُدَّ الشَّمْسَ» فَقَولُهُ: ﴿رُدُّوها عَلَيَّ﴾ إشارةٌ إلى طَلَبِ رَدّ الشَّمسِ، وهذا الِاحتمالُ عندِي بعيدٌ، والَّذي يدُلُّ عَليه أنَّ الصّافناتِ

---

[1] المحيط في التفسير:٧/ ٤٩٢.

[2] أضواء البيان في إيضاح القرآن، محمد الأمين بن محمد الشنقيطي (ت: ١٣٩٣م) إشراف: بكر ابن عبد الله أبو زيد، ط: مجمع الفقه، دار عالم الفوائد، مجمع الفقه الإسلامي بجدة: ٧/ ٢٨٣.

مذكورَةٌ تصرِيحًا، والشَّمسُ غيرُ مذكُورَةٍ، وعودُ الضَّمير إلى المذكُور أَوْلى من عودِهِ إلى المُقَدَّر." (١)

وفي مرجع الضمائر هنا قال ابن عادل: " ﴿حَتَّى تَوَارَتْ﴾ في الفاعل وجهان: أحدهما: هو:﴿الصَّافِنَاتُ﴾ والمعنى: حتى دخلت إصْطَبْلاَتِها فتوارتْ وغابت. والثاني: أنه: «الشمس» أضمرت لدلالة السياق عليها، وقيل: لدلالة ﴿بِالْعَشِيِّ﴾ عليها فإنها تشعر بها، وقوله:﴿رُدُّوهَا﴾ هذا الضمير للصّافنات، وقيل: للشمس وهو غريب جدًّا قال ابن الخطيب: وهذا بعيد لوجوه: منها: أن الصَّافِنَات مذكورة بالتصريح، والشمس غير مذكورة وعود الضمير إلى المذكور أولى من عوده إلى المقدَّر. " (٢)

وقال الطباطبائي في معرض عود الضمير في هذه الآية: " الضميرُ في ردوها للشمس، وهو أمرٌ منه للملائكة برد الشّمس ليصلّي صلاته في وقتها، وقوله فطفق مسحًا بالسوق والأعناق، أي شرع يمسح ساقيه وعنقه ويأمر أصحابه أن يمسحوا سوقهم وأعناقهم وكان ذلك وضوءهم، ثم صلّى وصلّوا وقد ورد ذلك في بعض الروايات عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام). وقيلَ: الضمير للخيل، والمعنى: قال ردّوا الخيل فلمّا ردّت شرع يمسح بسوقها وأعناقها ويجعلها مسلبة في سبيل الله جزاءَ ما اشتغل بها عن الصلاة." (٣)

ورأي الرازي مع عود الضمير للصافنات؛ لأنها مذكورة والشمس مقدرة، والعود للموجود أولى، وكذلك افتراض عود الضمائر للشّمس غريب جدًّا.

ولكن ترى الباحثة أنه لا يمكن استبعاد عود الضمير على (الشمس)؛ ففيها بيان منزلة النبيّ وأنه صاحب كرامة عند الله، والمواراة هي من علامات الشمس كونها تتوارى(تغيب) كلّ يوم.

---

(١) مفاتيح الغيب:٢٦/ ٢٠٤.

(٢) اللّباب في علوم الكتاب: ١٦/ ٤١٥-٤١٦.

(٣) الميزان في تفسير القرآن:١٧/ ٢٠٤.

المبحث الخامس

مُرجّحاتأُخرى

إنَّ تفسير الرازيّ غنيٌّ بالمادة اللّغوية، وتتنوع عنده الوسائل والأدوات، ففضلًا عما ذُكر من أسس ترجيح تجد الباحثة أنه توجد مرجحات أخرى يمكن إجمالها بالآتي:

أولًا: الترجيح بتوظيف القرآن:

يعدُّ القرآن أداة فعّالة في ترجيع بعض الآراء على بعضها الآخر، ولا سيما إذا أحسن المرجِّح في ترجيحه، ومن هنا: " كان على مَنْ يُفسِّر القرآن الكريم أن يرجع إلى القرآن أولًا، يبحث فيه عن تفسير ما يريد، فيقابل الآيات بعضها ببعض، ويستعين بما جاء مُسهبًا ليعرف به ما جاء مُوجزًا، ولا يجوز لأحد- كائنًا من كان- أنْ يتخطى هذا التفسير القرآني. "[1]

وقد اعتمد الرّازي في توضيح الضمائر المُشكلة بالعودة إلى سائر القرآن الكريم، ليقف هذا دليلًا من أجل بيان الضمير وإزالة الغموض عنه.

ومن هذا الباب ما ورد في أعمال الأبرار: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾(الإنسان: ٨) ، وقد أبرزَ الرازي مرجع الضمير بقوله: " وأمّا قولُه تعالى: ﴿عَلَى حُبِّهِ﴾ ففيه وجهان: أحدُهما: أنْ يكونَ الضميرُ للطعام ، أي مع اشتهائه والحاجةِ إليه ، ونظيرُه: ﴿..وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ..﴾(البقرة: ١٧٧) وقوله:﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ..﴾(آل عمران: ٩٢) والثاني: قال الفضيلُ بن عِياض: على حبّ الله أي لحُبّه لله ، واللّام تقوم مقامَ (على) "[2]

---

[1] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٦/١.

[2] مفاتيح الغيب: ٣٠ / ٢٤٥ .

ويظهر هنا كيف أن الرازيّ رجّح عود الضمير، مقارنًا بين النمط الوارد ونمط آخر ورد في نص قرآني آخر، وهذا من باب توظيف القرآن توظيفًا داخليًّا في تفسير بعضه ببعضه الآخر، ولعلّ عود الضمير إلى الطّعامِ أظهرُ وأولى؛ إذ رجّح الرازي مرجع الضمير بقاعدة مهمّة ؛ فنجده يُقابل بين الآيات المتشابهة ليحدّدَ العائد . وكثيرًا ما يجيب القرآنُ أو يعزز في مواضعَ متفرقة من السور عن آيات أخرى مبهمة، كما في الشاهد المذكور، عندما وضّح الرازي تأويل مرجع الضمير بناءً على ما جاء في نصوص أخرى من القرآن الكريم.

ونجدّ جلَّ المفسرين اعتمدوا على آيات القرآن بوصفها مرجعًا أساسيًّا في تحديد مرجع الضمير هنا [1]

وكذلك في قوله: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ (مريم: ٨٢)

قال الرازي في مرجع الضمير موظِّفًا آية أُخرى تحمل المعنى ذاته: " واختلفوا في أن الضمير في قوله: ﴿سَيَكْفُرُونَ﴾ يعود إلى المعبود أو إلى العابد؟ فمنهم من قال إنه يعود إلى المعبود، ثم قال بعضهم: أراد بذلك الملائكة ؛ لأنهم في الآخرة يكفرون بعبادتهم ويتبرّؤون منهم ويخاصمونهم وهو المراد من قوله: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ (سبأ: ٤٠) " [2] فهنا جعل الرازي القرآن دليلًا على إثبات رأيه.

ويؤيّد ما استشهد به الرازي من القرآن قولُ ابن كثير: " فيقول للملائكة: ﴿أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾؟ أي: أنتم أمرتم هؤلاء بعبادتكم؟ كما قال في سورة الفرقان: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾ (الفرقان: ١٧)، وكما يقول لعيسى (عليه السلام): ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ

---

[1] يُنظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني: ١٥/ ١٧١.، ويُنظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٢١/ ١٣٨. وينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن: ٨/ ٣٩٤.

[2] مفاتيح الغيب: ٢١/ ٢٥١.

اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ (المائدة: ١١٦). وهكذا تقول الملائكة: ﴿سُبْحَانَكَ﴾ أي: تعاليت وتقدست عن أن يكون معك إله ﴿أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ﴾ أي: نحن عبيدك ونبرأ إليك من هؤلاء. " [١]

وكذلك نجد الرازي يوظف القرآن بتحديده لمرجع الضمير في قوله:﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (المائدة: ٤٥)

فقد قال: " الضمير في قوله: (له) يحتمل أن يكون عائدًا إلى العافي أو إلى المعفو عنه، أما الأول فالتقدير أن المجروح أو ولي المقتول إذا عفا كان ذلك كفارة له، أي للعافي ويتأكد هذا بقوله تعالى في آية القصاص ٣ في سورة البقرة: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ وهذا قول أكثر المفسّرين. والقول الثاني: أن الضمير في قوله: ﴿فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ عائدٌ إلى القاتل والجارح، يعني أنّ المَجني عليه إذا عفا عن الجاني صار ذلك العفو كفارةً للجاني، يعني لا يُؤاخذه الله تعالى بعد ذلك العفو، وأما المَجني عليه الّذي عفا فأجره على الله تعالى. " [٢]

كثيرًا ما نجد الرازي يرجع إلى القرآن الكريم في مواضع متفرّقة من تفسيره؛ فهو يربط بين متشابهات القرآن؛ ليصلَ للتفسير الأصحّ للآية الّتي يريد إزالة الإبهام عنها.

ومنه ما جاء في قوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (الشورى: ٥٢)

---

[١] تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٦/ ٤٦٣.

[٢] مفاتيح الغيب: ١٢/ ٩.

فقد تكلّم الرازي عن مرجع الضمير، إذ قال: " واختلفوا في الضمير في قوله ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ﴾ منهم من قال إنه راجع إلى القرآن دون الإيمان؛ لأنه هو الذي يعرف به الأحكام، فلا جرم شبه بالنور الذي يهتدى به، ومنهم من قال إنه راجع إليهما معا، وحسن ذلك لأن معناهما واحد كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾(الجمعة: ١١) "[١] ونجد أن الرازي قد وظّف هنا القرآن في فهم القرآن. وهو نظير قوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾(التوبة: ٦٢)، ويؤيّده قول السمرقندي: " ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا﴾ ولم يقل جعلناهما؟ قيل: لأنّ المعنى هو الكتاب، وهو دليل على الإيمان. ويقال لأن شأنهما واحد كقوله: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ (المؤمنون: ٥٠) ولم يقل آيتين. " [٢]

ثانيًا: التَّرجيح بأقوال العلماء الأفذاذ:

تأثّر الرازي في تفسيره بمَن سبقه من العلماء الكبار، فقد أخذ بآراء أئمة المفسّرين، من مثل ابن عبّاس، وغيره.. وهذا ليس بقليل في تفسيره و في تحديده لمرجع الضمير على وجه الخصوص. وهذا إن دلّ على شيءٍ فإنّما يدلُّ على براعة الرازي في الافادة من العلماء والبحث عن كل ما يجعلُ تفسيرَه مدعّمًا بكلّ أنواع الترجيح.

فقد ورد في قوله تعالى عندما ذكر الكُفّار الَّذينَ يَعبدُونَ الأوثانَ، وهم في نهايةِ الجَهالةِ والضَّلالة: ﴿أَمْواتٌ غَيْرُ أَحْياءٍ وما يَشْعُرُونَ أيّانَ يُبْعَثُونَ﴾ (النحل: ٢١)

وهنا أظهر الرَّازيّ مرجعَ الضَّمير بقوله: "والضَّمير في قوله:﴿يُبْعَثُونَ﴾ قولان: أحدهما: أنّه عائدٌ إلى العابدينَ للأصنام، يعني: أنّ الأصنام لا يشعرون متى تبعث

---

[١] مفاتيح الغيب:٢٧/ ١٩٢.

[٢] بحر العلوم: ٣/ ٢٠١

عبدتهم وفيه تَهَكُّمٌ بالمشركينَ وأنَّ آلهتَهم لا يعلَمونَ وقتَ بعثِهم فكيف يكونُ لهم وقتُ جزاءٍ منهم عَلى عبادَتهِم. والثاني: أنّه عائدٌ للأصنام، يعني: أنّ هذه الأصنام لا تعرف متى يبعثها الله تعالى. قالَ ابْنُ عَبّاسٍ: إنَّ اللَّهَ يَبعثُ الأصنامَ ولها أرواحٌ ومعها شياطينُها، فيُؤمرُ بها إلى النّار. فَإن قيل: الأصنامُ جماداتٌ، والجماداتُ لا تُوصفُ بأنَّها أمواتٌ، ولا تُوصفُ بأنَّهم لا يشعرُون كذا وكذا. والجوابُ عنهُ من وجوهٍ: الأوَّلُ: أنَّ الجمادَ قد يُوصفُ بكونهِ ميّتًا قال تَعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ (الروم: ١٩). والثّاني: أنَّ القَوم لَمّا وصفُوا تلك الأصنامَ بِالإلهيَّة والمَعبُوديَّة قيلَ لَهم: لَيسَ الأمرُ كذلكَ، بل هي أمواتٌ ولا يعرِفونَ شَيئًا، فَنزَلت هذه العباراتُ عَلى وفقِ مُعتَقدهم."[1]

والراجح عود الضَّمير للأصنام– كما قال الرازي نقلا عن ابن عبّاس– لأنه يلزم مِن نفيِ شعورِهم بوَقت بعثهم نفيِ شعورِهم بوقتِ بعثِ عبدتهِم وهو الَّذي يقتضيهِ الظّاهر.

واختار الرازي مرجع الضمير، بعد أن نقل قول ابن عباس والمعتزلة، في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ (هود: ١١٩)

وقد شرح الرازي مرجع الضمير في قوله: " ﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ وفِيه ثلاثَةُ أقوال: القَوْلُ الأوَّلُ: قال ابنُ عبّاس: ولِلرَّحمةِ خلَقَهم، وهذا اختيارُ جُمهُورِ المُعتزِلَة. قالُوا: ولا يجوزُ أنْ يُقالَ: ولِلِاخْتِلافِ خلَقَهم، ويدُلُّ عليه وجوهٌ: الأوَّلُ: أنَّ عودَ الضَّمير إلى أقرب المذكورَيْن أولى مِن عوده إلى أبعدهما، وأقْرَبُ المذْكُورَيْنِ ههنا هو الرَّحمةُ، والِاخْتِلافُ أبعدُهُما. والثّاني: أنَّهُ تعالى لو خلقهم لِلاختلاف وأرادَ منهم ذلك الإيمانَ، لكان لا يجوزُ أنْ يُعذّبهم عليه إذا كانُوا مُطيعينَ له بِذلك الِاخْتلاف. الثّالثُ: إذا فسَّرنا

[1] مفاتيح الغيب: ٢٠ / ١٦.

الآيةَ بهذا المعنى، كان مُطابِقًا لقوله تعالى:﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾(الذّارِياتِ: ٥٦). "[١]

وهنا أعطى الرازي الأولوية في عود المرجع للرحمة، استنادًا لما نقله عن ابن عبّاس، وعن المعتزلة. ولكن على الرّغم من أنه استدلّ بأقوال العلماء، إلا أنّه أتبع ذلك بمرجّح لطالما ذكره في كثير من شواهده ألا وهو العود إلى أقرب مذكور.

مع الإفادة من معيار مهمّ وهو الإفادةُ من القرآن، ومن هنا يُفْهمُ أنّ الرازي قد يعمد إلى تعاضُد المرجّحات في النّص الواحد؛ لتقوية الحجّة وتوثيق رأيه.

ومن هذا الباب قوله تعالى في الحديث عن السّاعة وقيامها: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آَتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى * فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَى﴾ (طه: ١٥ – ١٦)

وبمتابعتنا للرازي في تفسيره نجده يقول: " أمّا قولُه:﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا﴾ ... في هذين الضَّمِيرين وجهان: أحدُهما: قال أبو مسلم لا يصُدَّنكَ عنها أي عن الصلاة التي أمرتُكَ بها، مَن لا يؤمنُ بها أي بالساعة، فالضَّمِير الأوّلُ عائدٌ إلى الصّلاة، والثاني: إلى الساعة، ... وثانيهما: قال ابن عبّاس: فلا يصدّنكَ عن الساعة أي عن الإيمان بمجيئها مَن لا يُؤمنُ بها، فالضَّمِيران عائدان إلى يوم القيامة. قال القاضي*: وهذا أولى لأنّ الضَّمِير يجبُ عودُهُ إلى أقرب المذكورَين، وههنا الأقربُ هو الساعة... "[٢]

رجّحَ الرَّازيّ ـ بعد نقله لرأي ابن عباس والقاضي ـ عودَ الضَّمِير إلى السّاعة؛ لأنّها أقربُ مذكور، وهنا أيضًا قولُه: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ الضَّمِير يعودُ إلى الساعة. كي لا يكون هناك شرخٌ في ذلك النّسق أو سوء فهم بتلقّي القرآن الكريم.

---

[١] مفاتيح الغيب: ١٨ / ٨٠ .

[٢] مفاتيح الغيب: ٢٢ / ٢٣.

*يقصد القاضي الباقلاني رحمه الله.

ثالثًا: الترجيح بتوظيف المعنى:

نجدُ أنّ مرجع الضمير قد يُفهم من المعنى بدلالة القرائن السّياقية التي ترِدُ في الآيات، وهذا النّوع من التّرجيح لا يجرؤ عليه إلا عالمٌ ألمعي، لا يعزّ عليه فهم المقصود، وفي السّياق قرينةٌ تدلّ على المرجع، وإنّ المعنى هو ما يدلُّ عليه اللّفظ. ويمكننا القول إنّ التفسير قد يكون فرعًا عن المعنى.

ومنه ما جاء في قوله: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِيَّايَ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ أَنْتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾ (الأعراف:١٥٥)

وهنا أفصح الرَّازيّ عن مرجع الضَّمِير بقوله: "وأمّا قَوْلُهُ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ فَقالَ الواحِدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: الكِنايَةُ في قَوْلِهِ: ﴿هِيَ﴾ عائِدَةٌ إلى الفتنة كما تقُولُ: إنْ هو إلّا زيدٌ، وإنْ هي إلّا هندُ. **والمعنى**: أنَّ تلك الفِتْنَةَ الَّتي وقع فيها السُّفهاءُ لم تكن إلّا فِتْنَتُكَ أضلَلْتَ بها قومًا فافْتَتَنُوا، وعصمتَ قومًا عنها فَثَبَتُوا على الحقّ.."[1]، وكذلك يعود الضَّمِير هنا على مفسِّرٍ بعدَه، يفسّره سياق الكلام. أي أنت هو الذي فتنهم.

وكذلك في تفسير الرازي لقوله تعالى عندما نجده يتحدّث عن مرجع الضمير، في قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (الأنعام: ١٠٠)

وقد رجّح الرازي مرجع الضمير هنا قائلًا: "اختلفوا في أنَّ الضمير في قوله: ﴿خَلَقَهُمْ﴾ إلى ماذا يعودُ؟ على قَوْلَيْنِ: فالقَولُ الأوَّلُ: أنَّهُ عائِدٌ إلى الجِنِّ **والمَعْنى** أنَّهم قالُوا الجِنُّ شُرَكاءُ اللَّهِ... والقَولُ الثّانِي: أنَّ الضَّميرَ عائدٌ إلى الجاعِلِينَ، وهم الَّذِينَ

---

[1] مفاتيح الغيب: ١٥/ ٢١.

أثْبَتُوا الشَّرِكَةَ بين اللَّهِ تَعالى وبين الجِنِّ، وهذا القَولُ عنْدي ضعيفٌ لِوَجهَيْن: أحدُهما: أنّا إذا حملناهُ عَلى ما ذكرناهُ صار ذلك اللَّفظُ الواحدُ دليلًا قاطعًا تامًّا كاملًا في إبطالِ ذَلِكَ المَذْهَبِ، وإذا حَمَلْناهُ عَلى هَذا الوَجْهِ لَمْ يَظْهَرْ مِنهُ فائِدَةٌ. وثانِيهِما: أنَّ عَوْدَ الضَّمير إلى أقرب المذكُوراتِ واجِبٌ، وأقرَبُ المذكوراتِ في هذه الآية هو الجِنُّ، فوجب أنْ يُكونَ الضَّميرُ عائدًا إلَيه. "[1]

وهنا رجّح الرازي مرجع الضمير بدلَيلين الأوّل: هو المعنى، والثاني: هو قاعدة أقرب مذكور، وهذا يبّين للقارئ أنَّ الرازي كان يعتمدُ في إحالة الضمائر على المعنى الذي يعدّ حجّةً قويّةً في تحديد مرجع الضمير، وفي الكلام عمومًا.

وعلى هذا النحو قوله تعالى في أمره للمؤمنين بالابتعاد عن الظّن: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّاب رَحِيمٌ﴾ (الحجرات: ١٢)

قال الرَّازيّ في مسألة عود الضَّمِير هنا: " وقوله تعالى: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾العائدُ إليه الضَّمِير يحتملُ وجوهًا: الأول: وهو الظاهر أنْ يكون هو الأكلُ؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ﴾ **معناهُ** أيحبُّ أحدُكم الأكلَ؛ لأنّ أنْ مع الفعل تكونُ للمصدر، يعني فكرهتم الأكل. الثاني: أن يكون هو اللّحم، أي فكرهتم اللحمَ. الثالث: أن يكون هو للميت في قوله: ﴿مَيْتًا﴾ وتقديرُه: أيحبُّ أحدُكم أن يأكلَ لحم أخيه ميّتًا متغيّرًا فكرهتموه... ويكون فيه زيادةُ مبالغةٍ في التحذير..."[2]

---

[1] مفاتيح الغيب: ١٣ / ١٢٢.

[2] مفاتيح الغيب: ٢٨ / ١٣٥.

والظاهرُ ما بدأ به الرَّازيّ، لأنّ التشبيه تمثيليٌّ أي فاغتيابُهُ كأكلِ لحمِه بعد موته.

ومن أمثلة ذلك، ما ورد في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِياءً والقَمَرَ نُورًا وقَدَّرَهُ مَنازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ والحِسابَ ما خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلّا بِالحَقِّ يُفَصِّلُ الآياتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (يونس: ٥)

فقد حكى الرَّازيّ عن مرجع الضَّمير قائلًا: " الضَّمير في قوله:﴿وقَدَّرَهُ﴾ فيه وجهان الأوّل: أنّه لهما، وإنما وحّد الضَّمير للإيجاز، وإلا فهو في **معنى** التثنية اكتفاءً بالمعلوم؛ لأنّ عدد السنين والحساب إنما يُعرَف بسير الشمس والقمر، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ (التوبة: ٦٢) والثاني: أن يكون هذا الضَّمير راجعًا إلى القمر وحده؛ لأنّه بسير القمر تُعرف الشهور، وذلك لأنّ الشهور المعتَبرة في الشريعة هي السّنةُ القمرية "[١]

وأجاز الأخفش عود الضَّمير على الاثنين[٢] واختاره الطبري[٣].

والذي تراه الباحثة أنّ الرأي الثاني هو الأرجح بدليل: أنّ السّياق القرآنيّ يؤيّد الرأي الثاني، ففي سورة يس في قوله تعالى: ﴿والقَمَرَ قَدَّرْناهُ مَنازِلَ حَتّى عادَ كالعُرْجُونِ القَدِيمِ﴾ (يس: ٣٩). وإنْ كان الرَّازيّ يحتملُ أن يكونَ مع الرأي الأول؛ لأنه قدّمه وبدأ به، وقد ذكر الله تعالى الشمس والقمر وقال بعد ذلك:﴿وقَدَّرَهُ﴾ والهاء في (قدّره) تعود على القمر؛ لأنه المعطوف، والقمر هو الأقرب ولذا كان الأرجح في عود الضَّمير عليه.

---

[١] مفاتيح الغيب: ١٧ / ٣٧.

[٢] يُنْظر: معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ):١/ ٣٦٩.

[٣] يُنْظر: تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٤ / ١٨٨ .

وكلّ الأقوال تُعيدُ مرجع الضَّمير بناءً على المعنى إلى القمر، فحتى نعلمَ عدد السنين والحساب يكون ذلك بتقدير منازل القمر، فالشمس لا تعطي سوى الليل والنهار فقط، بينما شكل القمر يعطي بداية الشهر ومنتصفه ونهايته، وبتوالي الشهر يمكن حساب السنة، وذلك حيث إن عدد الشهور عند الله اثنا عشر شهرًا، وهذا ما أشارت إليه الآية: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ...﴾ (التوبة: ٣٦) .

وكذلك في قوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة: ٢٢٩)

نجدُ الرازي قد طرح تساؤلًا عن مرجع الضمير ثمَّ أجاب عن تساؤله، فقال: "لِمن الخطاب في قوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا﴾؟ فإن كان للأزواج لم يطابقه قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ وإن قلت: للأئمة والحكام، فهؤلاء لا يأخذون منهن شيئا. قلنا: الأمران جائزان، فيجوز أن يكون أول الآية خطابا للأزواج وآخرها خطابا للأئمة والحكام، وذلك غير غريب في القرآن، ويجوز أن يكون الخطاب كله للأئمة والحكام؛ لأنهم هم الذين يأمرون بالأخذ والإيتاء عند الترافع إليهم، فكأنهم هم الآخذون والمؤتون."[1]. وهنا نجدُ أنّ المخاطب لم يكنْ محدّدًا، فلا يُراد في الخطاب شخصًا بذاته، بل كلّ المذكورين في الآية (الأزواج والحكّام)، وعلى الرغم من كثرة الضمائر وتعدد مراجعها في الآية، إلا أن الرازي قد أعاد الضمير هنا على المفهوم من المعنى.

(١) مفاتيح الغيب: ٦/ ١٠٧.

الفصل الثّالث

ملامـح اللّسانيـات النّصيـة والتداوليـة

(في دراسة الضمير عـند الـرّازي)

المبحث الأوّل: الملامح النّصيّة في معالجة الضّمير:

- مبادئ اتّساقية: الإحـالـة:

أ- الإحالة القبليّة – ب- الإحالة البعديّـة.

- ملامح الإحالة النصّية عند الرازي في الانسجام:

المبحث الثّاني: مـلامـح القضايا التّداولية عند الرّازي:

- الإشاريات الشّخصيّة و التداوليّة المقـاميّـــــة.

أولًا: الإشاريّات الشّخصيّة.

ثانيًا: المقاميّة.

ثالثًا: المُـلاءَمـة (مُـراعـاة المُـخاطَـب).

رابعًا: الافتراضُ المُسبق أو (علمُ السّامع).

الفصل الثَّالـث

ملامح اللّسانيات النَّصِّيّة والتّداوليّة (في دراسة الضَّمِير عـند الرَّازيّ)

يمكن القول إنّ اللسانيّات النَّصِّيّة و اللّسانيات التّداوليّة من الموضوعات التي أخذت أثرها في الدّراسات المُعاصرة لما فيها من توظيف للغة بصورة تخدم الواقع ، وتجعل تلقي النص بصورة ناضجة مقارنة بالدراسات التي تعتمد التّجزيء وتتكئ على الأمثلة المصنوعة البعيدة من السياق والعوامل المحيطة ، وقد رأت الباحثة أن ملامح هاتين الدراستين موجودة في تراث الرَّازيّ ولا سيما عند معالجته الضمير بدليل انه ركز مثلما رأينا فيما سبق على المرجع أي على ما يعود عليه الضمير موظفًا السياق النّصيّ والمقاميّ في معرفة مرجع الضمير وما وجدنا إيغالًا في الدراسات التحليلية فلم يتعرض لإعراب الضّمير وحكمه الإعرابيّ ، وحتى أحكامه إلا ما ندر ومن هنا يمكن القول إنَّ معالجة الضمير عند الرازي في أغلبها كانت نصية وكذلك تداوليّة، وهذا مما سيتجلى بالآتي.

المبحث الأوّل

الملامح الإحالة النَّصِّيّة في معالجة الضمير

يتركز علم النص بالنظر في النص نظرة كلية دون تجزيء[1] ، وتوجد أدوات تعمل على الرّبط بين أجزاء النّصّ وتجعله متّسقًا، وترى الباحثة أنّ أبرزَ العناصر الإحالية التي تحقق هذه الغاية كونها الأبرز في الإحالة على سابقٍ هي الضمائر، فإنّ كثيرًا من الإحالات في النصّ القرآنيّ تتمثّلُ ببعض الألفاظِ القرآنيّة التي تقوم على استدعاء المُحيل قبلَها أو بعدها.

ومن المُستحيلِ أنْ نجدَ نصًّا طويلًا خاليًا من الضّمائر. وبها تتمُّ العلاقات التَّواصليَّة بين النَّصّ وقارئه، وكلُّ ذلك يؤدّي إلى وضوح بنيةِ النَّص، وذلك من طريق فهمِ إحالاتِ الضَّمِير فهمًا صحيحًا. ومن هنا دأبت الدراسات المعاصرة على تلاقف هذه المسألة في اللّسانيات المعاصرة، وتابعت المستجدّات فيها درسًا وعرضًا وتحليلًا على أنَّ هذه المبادئ ليست من بنات أفكار اليوم، بل هي موجودةٌ في تُراثنا اللغوي ولا سيّما في تفسير الرَّازيّ، وعلى النحو الآتي:

مبادئ اتساقيّة:

هناكَ أكثر من أداة تعمل على تحقيق اتساق النّص، ومنها:

١- الإحالة:

أبرز الأدوات الاتساقيّة الإحالة والإحالة من أحال، وجاءت عند ابن منظور: " **والمُحال** من الكلام: ما عُدل به عن وجهه وحوَّلهُ جعلهُ مُحالًا. وأحالَ: أتى بمُحال، ورجلٌ مِحوال: كثيرُ مُحال الكلام. وكلامٌ مُستحِيل: مُحال. ويُقال أَحَلْتُ الكلامَ أُحيلُه

---

[1] يُنْظَر: مدخل إلى علم النّصّ مشكلات بناء النص، زتسيسلاف واورزنياك، تر: أ. د سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م. : ٤٢ .

إحالةً إذا أفسدته. وروى ابن شُمَيل عن الخليل بن أحمد أنه قال: المُحال الكلام لغير شيءٍ والمستقيمُ كلامٌ لشيء...، وأحال الرّجلُ: أتى بالمحال وتكلَّم به. "[١]

وعند الأزهر الزناد: " تطلقُ تسميةُ «العناصر الإحالية» Anaphors على قسمٍ من الألفاظ لا تملكُ دلالةً مستقلّة بل تعود على عنصرٍ أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب. فشرطُ وجودها هو النَّص... "[٢]

وبرزَ موضوع الإحالة بصفته موضوعًا نصيًّا تابعًا للاتّساق في الدراسات النَّصِيّة بصورةٍ واضحةٍ، والإحالةُ هي: " أنَّ مجموعة من الألفاظ لا تملِكُ دلالةً مستقلّةً، بل تعودُ على عنصرٍ أو عناصرَ أُخرى مذكورة في أجزاء من الخطاب."[٣]، وتعمل على تحقيق التماسك بين أجزاء النص؛ إذ " يعدّ الربط الإحالي وسيلة لغويّة مهمة من وسائل تحقيق التّسلسل، أو التتابع الجملي، وتأكيد الترابط المضموني بين دلالات القضايا التركيبيّة في الأبنية الكبرى، فالإحالةُ لها دورٌ مهمّ في اتساق النّص وربط أجزائه بعضها ببعض، وهي لا تخضع لقيود نحويّة، إلّا أنها تخضع لقيدٍ دلالي وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المُحيل والعنصر المُحال إليه."[٤]

وهذه هي الاحالة النصية، ويُستعملُ هذا النوعُ من الإحالة للدلالة على ذلك النوع الذي يُحالُ فيه المخاطب على عنصرٍ لغويٍّ داخلَ النَّص. وهذا يشمل: (أ ـ الإحالة القبلية ب ـ الإحالة البعدية.)، مثلما سيتضح بالآتي:

---

[١] لسان العرب، للإمام العلّامة ابن منظور (ت: ٦٣٠هـ)، تح: أمين عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، ط٣، ١٩٩٩م: ٣ / ٤٠٠.

[٢] نسيج النّص بحث في ما يكون به الملفوظ نصًّا: ١١٨.

[٣] نسيج النّص بحث في ما يكون به الملفوظ نصًّا :١١٨. والترابط النَّصِيّ بين الشعر والنثر، زاهر الداوودي، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧م: ٢٧ .

[٤] تجليات النقد اللغوي المعاصر في خطاب التفسير، د. معمر العاني، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن ط١، ٢٠١٤م. ١٩٤.

الإحالة النصية: وتقسم على:

أ ـ الإحـــالـــة القبليَّـــة: (Anaphoric Reference)

يقول الزناد: "وهي تعودُ على «مفسّرٍ» سبقَ التَّلفُّظُ به، وفيها يجري تعويض لفظِ المفسّرِ الذي كان من المفروض أنْ يظهرَ حيثُ يردُ الضَّمِير.."[1]

وإنَّ الأصلَ أنْ تكونَ إحالةً داخليّةً قبلية، فجملة: (الكتاب قرأته) التي هي عبارة عن نصٍّ قصير، عاد فيها الضَّمِير على لفظ موجود في النّص وهو(الكتاب)، ولذا قلنا عنها إحالة نصيّة لوجود المحال عليه في النص، وهذا المحال عليه (الكتاب) جاء متقدّمًا لذا قلنا عنها الإحالة القبلية، ومن هنا أسهمت هذه الإحالة في تحقيق التماسك النَّصّيّ؛ وذلك بتوحيد الإحالة بين المُحيل والمُحال عليه. وهي تعودُ على مفسّرٍ سبق التَّلفُّظّ به. أي: إلى مُحيل سابق.

ويعدُّ هذا النّوع أكثر استعمالًا في النُّصوص؛ لأنّه يسهّل على القارئ الوصول إلى الضَّمِير ومعرفة المُحال إليه. فلا تحتاج هذه الإحالة إلى كثير من التدقيق حتى تصل للمحال إليه. على عكس الإحالة البعديّة كما سنرى لاحقًا.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى في وصف عذابه لقوم لوط (عليه السلام): ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ (القمر:٣٤)، فقد أحالَ الرَّازيّ مرجع الضَّمِير إلى كلامٍ سابق؛ إذ قال: " فالضَّمِير في علَيهِم عائدٌ إلى قوم لوطٍ وهمُ الَّذينَ قال فيهم:(كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ). "[2]

والمتأملُ في كلام الرَّازيّ وتحديد كلمة(عائد) يدرك أنّه كان على إيمانٍ تامٍّ بالقرابة بين الضمائر وما قبلها.

ومن هنا كثر لديه هذا اللفظ (عائد) حتى يمكن عدّهُ مصطلحًا قائمًا بذاته، وبهذا اللّفظ والمعنى ورد في الدراسات المعاصرة، فقد جاء العائد بأنّه " ظاهرة للتذكير

---

[1] نسيج النّص بحث في ما يكون به الملفوظ نصًّ: ١١٨.

[2] مفاتيح الغيب: ٢٩/ ٥٩.

بالمعلومة المقدمة أنْ يتدخل كل من المعرفة أو المعلومة التي يصنعها النص في حد ذاته والمحتوى المضمر الذي يستنتج اعتمادًا على المعنى المعجمي والمعرفة الموسوعية والثقافية "[١] لتحقّقَ التّماسك النَّصّيّ، فهي بذلك تشكّلُ العمود الفقري للنصوص. مثلما نجد هذا في تحليل الرازي لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ (الزخرف:٤)، فهنا يقول الرَّازيّ: " الضَّمِير في قوله: ﴿وإنّه﴾ عائدٌ إلى الكتاب الذي تقدَّم ذكرهُ في قوله: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا﴾ "[٢]

وهنا أعاد الرَّازيّ الضَّمِير إلى الكتاب الذي تقدّم ذكرُهُ، وهو كذلك من باب الإحالة إلى مذكور سابق فهي إحالةٌ قبليّة.

ومثله ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الصافات:١١١)

إذ ذكر الرَّازيّ مرجع الضَّمِير بقوله: " الضَّمِير في قوله:﴿إِنَّهُ﴾ عائدٌ إلى إبراهيم **(عليه السلام)**"[٣]، وهذا هو الظاهر؛ لأنَّ الضَّمِير يعودُ إلى إبراهيم **(عليه السلام)** المذكور سابقًا في قوله: ﴿سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ (الصافات:١٠٩)

وعلى هذا النحو ما ورد في قوله تعالى يذكر خلقَه لما يركبه الإنسان مما يشبه الفلك: ﴿وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ﴾ (يس:٤٢).

وقد حكى الرَّازيّ عن مرجع الضَّمِير هنا بقوله: " الضَّمِير في: ﴿مِثْلِهِ﴾ على قول الأكثرين عائدٌ إلى الفلك."[٤] ، أي إنّ الضَّمِير يعودُ إلى مذكورٍ سابق في الآيةِ في قوله: ﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ (يس:٤١)

---

[١] مخططات التنظيم النصي في الدراسات النصية الحديثة البنية المقطعية عند جون ميشال أدم، سعاد ميرود ، بحث منشور في: المجلة التواصلية ، جامعة الجزائر : ١٩٢. ٢٠١٦م.

[٢] مفاتيح الغيب: ٢٧/ ١٩٥.

[٣] مفاتيح الغيب: ٢٦/ ١٥٨.

[٤] مفاتيح الغيب: ٢٦/ ٨١.

وهكذا يلحظ الوفرة في استعمال (العائد)؛ لإيمانه بأنَّ الألفاظَ المُبهمةَ تعودُ على ما يبيّنُ معناها.

على أنّه يمكن استعمال ألفاظٍ أخرى تقوم مقام العائد، إذ يوردُ (المرجع)، معتمدًا النّمط الفعليّ(يرجع) على النّحو ممّا جاء في وعيد الله تعالى للفرق المتحزّبة بعد النّبيّ عيسى (عليه السلام)، وقد قالوا فيه ما يكفّرُهم: ﴿فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ (الزخرف: ٦٥)، وهنا أشار الرَّازيّ إلى مرجع الضَّمِير بقوله: " قولُه: ﴿مِنْ بَيْنِهِمْ﴾ الضَّمِير فيه إلى من يرجع؟ قُلنا: إلى الذين خاطبهم عيسى (عليه السلام) بقوله: ﴿قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ﴾ (الزخرف:٦٣) وهم قومه."[١]

وقد دلّ الرَّازيّ على مرجع الضَّمِير إلى أمَّةِ دعوته (عليه السلام) المبعوث إليهم، وهم النصارى، بقوله: ﴿قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ﴾ وكذلك ﴿لأبيّن لكم﴾.

وقد يُوردُ لفظَ (راجع) والرجوعُ إيمانٌ بالتّلاحم من مثل تحليله لقوله: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾(البقرة:٢١٣)

وقد تحدث الرَّازيّ عن مرجع الضَّمِير بقوله: " أمّا قَوْلُهُ تَعالى: ﴿فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ فاعْلَمْ أنَّ الهاءَ في قَوْلِهِ: ﴿فِيما اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ يَجِبُ أنْ يَكُونَ راجِعًا، إمّا إلى الكِتابِ، وإمّا إلى الحَقِّ؛ لِأنَّ ذِكْرَهُما جَمِيعًا قَدْ تَقَدَّمَ، لَكِنَّ رُجُوعَهُ إلى الحَقِّ أوْلى؛ لِأنَّ الآيَةَ

[١] مفاتيح الغيب: ٢٧/ ٢٢٤.

دَلَّتْ عَلى أَنَّهُ تَعالى إنَّما أنْزَلَ الكِتابَ لِيَكُونَ حاكِمًا فِيما اخْتَلَفُوا فِيهِ، فالكِتابُ حاكِمٌ، والمُخْتَلَفُ فِيهِ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ، والحاكِمُ يَجِبُ أنْ يَكُونَ مُغايِرًا لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ."[1]

وقد أحال الرَّازيّ مرجع الضَّمِير في قوله:(فيه) إلى مذكور سابق وهو الحق إيمانًا منه بأنّ الضَّمِير يعمل على تلاحم النّصّ وتماسكه، لكنه لا يفسر عودة الضَّمِير إلا بما يتلاءم مع المعنى المراد.

وأحيانًا يخرجُ عن استعمال العائدية أو المرجعيّة، مثلما في بيان حال الكفار عند نزول وعده عليهم بقوله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدَّعُونَ﴾ (الملك: ٢٧)؛ إذ يصرّحُ الرَّازيّ بعود الضَّمِير بقوله:" قولُه: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ﴾ الضَّمِير للوعد. "[2] ، أي إنَّ صاحبَنا أعادَ الضَّمِير إلى مذكور سابقٍ في الآيات، وذلك في قوله: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾(الملك: ٢٥) وهذا من باب الإحالة القبلية.

وعلى هذا النحو ما جاء في قوله تعالى عن المنافقين:﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾(محمد:١٦)

يقولُ الرَّازيّ في مرجع الضَّمِير: " وقوله: ﴿مِنْهُمْ﴾ يحتملُ أنْ يكون الضَّمِير عائدًا إلى الناس مثلما في سورة البقرة: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾(البقرة: ٨) بعدَ ذكره الكفار، ويحتملُ أنْ يكون راجعًا إلى أهل مكة؛ لأنّ ذكرَهم سبق في قوله: ﴿هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ﴾ ويحتملُ أن يكون

---

[1] مفاتيح الغيب: ٦/ ١٦.

[2] مفاتيح الغيب: ٣٠/ ٧٥.

راجعًا إلى معنى قوله: ﴿كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا﴾(محمد: ١٥) يعني: خالدين في النار قومٌ يستمعون إليك.."[١]

وهنا لم يرجّح الرَّازيّ مرجعًا واحدًا للضمير، ولعلَّ الأولى عوده إلى المنافقين والكافرين الذين جرى ذكرهم غير مرةٍ في أول السورة، وتعرف هذه الاحالة بالإحالة النصية القبلية كونها عادت على سابق.

ومن هذا الباب ما جاء في قصة النّبيّ موسى (عليه السلام) ووصيه عندما وَصَلا إلى مجمع البحرين: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا﴾ (الكهف:٦١)

فقد حكى الرَّازيّ عن مرجع الضَّمِير مبينا ملمح الاحالة النصية وما تعمل من ترابط النص بقوله: " والضَّمِير في قَوْلِهِ:﴿بَيْنِهِمَا﴾ إلى ماذا يَعُودُ؟ فِيهِ قَوْلانِ: الأوَّلُ: مَجْمَعُ بَيْنِهِما أيْ مَجْمَعُ البَحْرَيْنِ، وهو كَأنَّهُ إشارَةٌ إلى (قَوْلِ) مُوسى: ﴿لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين﴾ أيْ فَحَقَّقَ اللَّهُ ما قالَهُ.

والقَوْلُ الثّانِي: أنَّ المَعْنى فَلَمّا بَلَغَ المَوْضِعَ الَّذِي يَجْتَمِعُ فِيهِ مُوسى وصاحِبُهُ الَّذِي كانَ يَقْصِدُهُ؛ لِأنَّ ذَلِكَ المَوْضِعَ الَّذِي وقَعَ فِيهِ نِسْيانُ الحُوتِ هو المَوْضِعُ الَّذِي كانَ يَسْكُنُهُ الخَضِرُ أوْ يَسْكُنُ بِقُرْبِهِ؛ ولِأجْلِ هَذا المَعْنى لَمّا رَجَعَ مُوسى وفَتاهُ بَعْدَ أنْ ذَكَرَ الحُوتَ صارَ إلَيْهِ وهو مَعْنًى حَسَنٌ، والمُفَسِّرُونَ عَلى القَوْلِ الأوَّلِ."[٢]

وهنا الضَّمِير في قوله: (بينهما) أي للبحرين، وهي إحالةٌ قبليّة، وقد فُسِّرت في ضوئها دلالة الآية بإعادة الضَّمِير إلى العنصر الإشاري(المرجع) الذي ذُكِر سابقًا (مجمع البحرين). وهذا ما قصده الرَّازيّ في تفسيره عندما أعاد الضَّمِير على مفسّر سبق التلفُّظ به وهو: مجمع البحرين.

---

[١] مفاتيح الغيب: ٢٨/ ٥٧–٥٨.

[٢] مفاتيح الغيب: ٢١ / ١٤٧.

واللّطيفُ أنَّ الرَّازيّ نجدهُ يستعملُ ما يرادفُ مصطلحَ اليوم (الإحالة القبلية) عندما يوردُ مصطلحَ (المذكور السابق) على النّحو ممّا جاء في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ (عبس:٢٣)

فقد ذكر الرَّازيّ مرجع الضَّمِير هنا بإعادته إلى الكلام المذكور قبل هذه الآية فقال: " ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ الضَّمِير فِيهِ عائِدٌ إلى المَذْكُورِ السّابِقِ، وهو الإنْسانُ في قَوْلِهِ: ﴿قُتِلَ الإنْسانُ ما أكْفَرَهُ﴾ ولَيْسَ المُرادُ مِنَ الإنْسانِ هاهُنا جَمِيعَ النّاسِ بل الإنْسانُ الكافِرُ. "[١]

فالمذكورُ يعني أنّه نصّيّ، ولفظُ (السّابق) يرادف (القبليّة) مما يعني أنّ الفكرة النَّصّيّة هي نفسها أو متقاربة مع تباين الألفاظ.

واللطيفُ اللّافتُ للانتباه في تحليل الرَّازيّ أنه تحليلٌ دقيق، فمثلًا فسّرَ الضَّمِير بأنّه يعودُ للإنسان الكافر لا للإنسان بصورة عامّة، ومع أنّهُ لم يُبيّنْ سببَ رأيه هذا، إلا أنّنا بتأمُّلنا لسابق الآية ندركُ سببَ تخصيصِ الأمر بالإنسانِ الكافر؛ وذلك لأنّهُ سُبق بـ (أكفره) ومن هنا فهو لا ينظرُ للمحالِ عليه فحسب بل ينظر إلى النّصّ نظرةً كليّةً ليُحدّدَ نوع المُحال.

ومن ذلك مرجع الضَّمِير في قوله: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ (الواقعة:٧٧) ، فقد أبرزَ الرَّازيّ مرجع الضَّمِير هنا بقوله: " الضَّمِير في قوله: ﴿إِنَّهُ﴾ عائدٌ إلى ماذا؟ فنقول فيه وجهان: أحدهما معلومٌ وهو الكلام الذي أُنزل على محمد (صلى الله عليه وآله) وكان معروفًا عند الكلّ، وكان الكفار يقولون: إنه شعرٌ وإنه سحرٌ، فقال تعالى ردًّا عليهم: (إنه لقرآن) وهو عائدٌ إلى مذكور وهو جميع ما سبق في سورة الواقعة من التوحيد..."[٢]

فهنا الضَّمِير أُحيلَ إلى كلام سابق (وهو عائدٌ إلى مذكور) وفسره السياق.

---

[١] مفاتيح الغيب: ٣١/ ٦٢.

[٢] مفاتيح الغيب: ٢٩ / ١٩١.

وعلى هذه الشاكلة ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (الحشر:٦)

وقد أحال صاحبُنا مرجع الضَّمِير في قوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ﴾ بقوله: "أيْ مِن يَهُودِ بَنِي النَّضِيرِ "[١]، وهذا المرجع واضح من السياق وإن لم يُذكر فهو مفهوم؛ فالفيء إنما يكون في الحرب، وحروب الرسول (صلى الله عليه وآله) كانت مع الكفار واليهود.

ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الأعراف:١٨)

وقد أعاد الرَّازيّ الضَّمِير إلى الكلام المذكور قبل الضَّمِير منهم فقال: " الكِنايَةُ في قَوْلِهِ: ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ﴾ عائِدٌ عَلى ولَدِ آدَمَ؛ لِأنَّهُ حِينَ قالَ: ﴿ولَقَدْ خَلَقْناكُمْ﴾ كانَ مُخاطِبًا لِوَلَدِ آدَمَ فَرَجَعَتِ الكِنايَةُ إلَيْهِمْ."[٢]

واللطيف أنَّ صاحبنَا كثيرًا ما يصرح بلفظة (عائد)؛ ليدلَّ القارئَ أن مرجع الضَّمِير واضح لا لبسَ فيه. وكذا كل الآيات السابقة تتحدث عن ولد آدم ووعيد إبليس لهم بإضلالهم عن الصراط المستقيم.

ومما يشابه ما قاله الرَّازيّ آنفًا في مرجع الضَّمِير تفسيره لقوله تعالى:﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾(هود: ١٣)

---

[١] مفاتيح الغيب: ٢٩/ ٢٨٥.

[٢] مفاتيح الغيب: ١٤/ ٤٧.

ومرة أخرى نجد الرَّازيّ يذكر كلمة (عائد إلى ما سبق) في تحديده لمرجع الضَّمِير فيقول: " الضَّمِير في قَوْلِهِ: ﴿افْتَرَاهُ﴾ عائِدٌ إلى ما سَبَقَ مِن قَوْلِهِ: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ﴾ (هود: ١٢) أيْ: إنْ قالُوا: إنَّ هَذا الَّذِي يُوحى إلَيْكَ مُفْتَرًى."[١]

فقد أحالَ صاحبُنا الضَّمِير إلى كلامٍ سبق ذكره في قوله: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ..﴾ (هود: ١٢) ايمانًا منه بتحقيق التماسك النصي بين أطراف القرآن.

وعلى هذا النحو ما جاء في قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِالْمُفْسِدِينَ﴾ (يونس: ٤٠) ، وقد شرح الرَّازيّ مرجع الضَّمِير بقوله: "والأقْرَبُ أنْ يَكُونَ الضَّمِير في قَوْلِهِ: ﴿بِهِ﴾ راجِعًا إلى القُرْآنِ؛ لِأنَّهُ هو المَذْكُورُ مِن قَبْلُ، ثُمَّ يُعْلَمُ أنَّهُ مَتى حَصَلَ الإيمانُ بِالقُرْآنِ، فَقَدْ حَصَلَ مَعَهُ الإيمانُ بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ أيْضًا"[٢] .

وكثيرًا ما كان الرَّازيّ يلمّح للإحالة القبلية في تفسيره لمرجع الضَّمِير فنراه (المذكور من قبل)، وهذا من باب الإحالة القبلية، والمذكور هو قوله: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ..﴾ (يونس: ٣٧)

ومثله ما قاله الرَّازيّ في مرجع الضَّمِير في قوله: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ (آل عمران: ١٦٣)

وقد أوضح صاحبُنا هنا مرجع الضَّمِير قائلًا: "هم: ضَمِيرٌ عائِدٌ إلى شَيْءٍ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوانَ اللَّهِ، وذِكْرُ مَن باءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ" [٣]

واللطيفُ في قوله: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾ عادَ الضَّمِير لِـ (من اتبع رضوان اللَّهِ)؛ لأنَّه المقصود من الكلام، ولقرينة قوله تعالى(درجاتٌ)؛ لأنَّ الدَّرجاتِ منازلُ رِفعَة.

---

[١] مفاتيح الغيب: ١٧/ ٢٠٢.

[٢] مفاتيح الغيب: ١٧/ ١٠٤.

[٣] مفاتيح الغيب: ٩/ ٧٨.

من هنا ندرك أن الرازي استعمل ما يرادف الإحالة القبلية بأكثر من مدلول (العائد) ،(راجع) ، (يرجع ..) وعبر عن المرجع بـ (مذكور سابق) أو نحو ذلك ليتجسد لدينا ما يعرف بالإحالة النصية القبلية تجسدًا واضحًا يترجم لنا إيمان الرازي التام بالتواشج بين أجزاء النص وقدرة الضمير على تحقيق هذه الوظيفة.

ب ـ الإحالة البعديّة: (Cataphoric Reference)

الإحالة البعدية مثلما يقول فيها الزناد: " وهي تعود على عنصرٍ إشاريّ مذكور بعدها في النص ولاحق عليها "[1]

إنَّ العناصرَ التي تُحيلُ على متأخّرٍ في النَّص القرآني متعدِّدة. ويُنظرُ إلى هذا النوع من الإحالةِ مراعاةً للمتلقّي أو القارئ، والكلماتُ عندما تُحال على اللّاحق هي التي تُجبرُ القارئَ على الانتظار لمعرفةِ المرجعِ الذي ترتبطُ به ولا يمكنُ للمتلقّي تأويله على سياق الموقف.

وتعدُّ الإحالة البعديّة أقلَّ استعمالًا في النصوص من سابقتها؛ لأنَّها تجعلُ القارئ في حيرةٍ حتّى يصلَ إلى الضَّمِير الذي يُبيّنُ ما هو المُحالُ إليه. والقرآن كتاب إرشاد وهداية يهدف إلى كسب المتلقي بأسلوب واضح بليغ، وليس هو كالنصوص التي تعود إلى الغموض والإلغاز؛ كي تُخفي على المتلقي وتُلبسُ عليه المعنى.

ويمكننا القول إنَّها تحتاجُ إلى قارئٍ فذٍّ صاحبَ بصيرةٍ حادّة، ومتمكّنٍ من قراءة النَّصّ، وإلى مزيدٍ من الصَّبرِ عند محاولته البحث عن ترابطِ أجزاء النَّص ببعضها.

وهي بذلك تعدُّ سلاحًا ذا حدَّين، فإمّا أنْ تُشوّق القارئَ إلى معرفةِ مرجع الضَّمِير والكشف عنه وتدفعه لتوقُّع معلومة جديدة، وإمَّا أنْ تجعلَهُ هشًّا في متابعةِ المرجع، فيبقى المعنى ضائعًا عنده حتّى يجدَ المرجع.

---

[1] نسيج النّص بحث في ما يكون به الملفوظ نصًّا: ١١٩.

ومما جاء منها قوله تعالى في حثّ الكفار عَلى السَّفر لِلنّظر والِاعتبار بمصارِعِ الهالكين: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (الحج:٤٦)

وقد تحدث الرَّازيّ عن هذا النوع من الاحالة في بيان مرجع الضَّمِير بقوله: " ما مَعْنى الضَّمِير في قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ والجوابُ: هذا الضَّمِير ضَميرُ القصَّة والشَّأن، يَجيءُ مُؤَنَّثًا ومُذكَّرًا وفي قراءَةِ ابنِ مسعُود: (فإنَّهُ) ويجوزُ أنْ يَكونَ ضَميرًا مُبهمًا يُفسرُهُ الأبْصار"[١] .

وهنا نجد الرَّازيّ قد وضّحَ أنَّ الضَّمِير في (إنّها) عائدٌ على مضمون الجملة التي بعدَهُ وهو مبهمٌ يفسّره (الأبصار)، وهذا يدلّ على أنّ العائد على لاحق يبقى مبهمًا حتى يجدَ مرجعه. لذلك نجدُ أنَّ الإحالة البعديّةَ تحتاجُ إلى تأنٍّ في القراءة للوصول إلى المرجع.

ومن ذلك ما جاء في قوله: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِيَّايَ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ أَنْتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾ (الأعراف:١٥٥)

وهنا أفصح الرَّازيّ عن مرجع الضَّمِير بقوله: "وأمّا قَوْلُهُ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ فَقالَ الواحِدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: الكِنايَةُ في قَوْلِهِ: ﴿هِيَ﴾ عائِدَةٌ إلى الفتنة كما تقُولُ: إنْ هو إلّا زيدٌ، وإنْ هي إلّا هندُ. والمعنى: أنَّ تلك الفِتْنَةَ الَّتي وقع فيها السُّفهاءُ لم تكن إلّا فِتْنَتُكَ أضلَلْتَ بها قومًا فافْتَتَنُوا، وعصمتَ قومًا عنها فَثَبَتُوا على الحقّ"[٢]،وكذلك يعود الضَّمِير هنا على مفسّرٍ بعدَه، يفسّره سياق الكلام. أي أنت هو الذي فتنهم.

---

[١] مفاتيح الغيب: ٢٣/ ٤٦.

[٢] مفاتيح الغيب: ١٥/ ٢١.

وعلى هذه الشاكلة قوله تعالى في الاعتبار بعظيم خلق الله وبديعه:﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾(البقرة: ٢٩)

وهنا تكلَّم الرَّازيّ عن مرجع الضَّمِير فقال: " الضَّمِير في:﴿فَسَوَّاهُنَّ﴾ ضمير مبهمٌ، وسبعُ سماواتٍ تَفسيرٌ له، وفائدتُهُ أنَّ المبهم إذا تَبَيَّنَ كان أفخم وأعظَم من أنْ يُبَيَّنَ أوَّلًا؛ لِأنَّهُ إذا أُبهِمَ تَشَوَّقتِ النُّفُوسُ إلى الِاطِّلاعِ عَلَيهِ، وفي البيانِ بَعدَ ذَلكَ شفاءٌ لَها بعد التَّشَوُّقِ.."[١]

والواضح من كلام صاحبِنا أنّ الضَّمِير عائدٌ على الكلام اللاحق له، وهو مفسَّرٌ به. وكذلك ذكر أنّ إبهام المرجع بعد الضَّمِير يعطيه فخامةً وعظمة؛ لأنّ القارئ يتشوّق للاطلاع عليه. أي إنَّ الإحالة البعديّةَ قد تأتي لديه لغرضٍ دلاليٍّ يقرّرُ عظمةَ المحالِ عليه، وهذا من الإشارات التي لا نجدُها في الدّراسات النَّصّيّةِ المُعاصرة.

ومن الإحالة البعدية ما جاء في قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ (الرحمن:٣٩)، وقد تكلّم صاحبُنا عن مرجع الضَّمِير قائلًا: "فالضَّمِير في ذَنْبِهِ عائِدٌ إلى مُضْمَرٍ مُفَسَّرٍ بِما بَعْدَهُ، وتَقْدِيرُهُ لا يُسْألُ إنْسٌ عَنْ ذَنْبِهِ ولا جانٌّ يُسْألُ، أيْ عَنْ ذَنْبِهِ."[٢]

فهذا الضَّمِير قد تقدّمَ على ما يفسّرُه، وقد يجبرُ ذلك القارئَ على الانتظار ليجدَ العنصر الذي يرجع إليه، فقد جاء الضَّمِير هُنا متأخّرًا في اللفظ، مما أعادَ الضَّمِير في (ذنبه) إلى مرجعٍ جاء بعده، وهو (إنس) فأسهم في تحقيق الربط بين المحيل والمحال عليه.

وعلى هذا النحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِنْ رَبِّهِ أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةُ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ (طه: ١٣٣)، وقد أوضح الرَّازيّ مرجع الضَّمِير هنا

---

[١] مفاتيح الغيب: ٢/ ١٧٠.

[٢] مفاتيح الغيب: ٢٩/ ١١٩.

بقوله: " واعلمْ أنّهُ إنّما ذَكَر الضَّمِير الرّاجعَ إلى البيّنةِ؛ لأنّها في معنى البرهان والدليل."[١]

وقد أُحيلَ الضَّمِير إلى ما بعده، وهي البيّنة، وهذا هو الظّاهر أي بيان ما في الصحف الأولى.

٢- ملامح الانسجام النّصيّ عند الرازي في معالجة الضمير:

هو المعيار الثاني من معايير علم النص، وهو من (سجم) ، و " السين والجيم والميم أصلٌ واحدٌ، وهو صبُّ الشّيء من الماء والدَّمعِ. يقال سَجَمَت العينُ دَمعَها"[٢]، وجاء في لسان العرب " سَجَمَتِ العين الدمع والسحابةُ الماء تَسْجِمُه وتَسْجُمُه سَجْمًا وسُجُومًا وسَجَمانًا: وهو قَطَران الدمع وسَيَلانه، قليلًا كان أَو كثيرًا، وكذلك الساجِمُ من المطر، والعرب تقول دَمْعٌ ساجِمٌ. ودمع مَسْجوم: سَجَمَتْه العين سَجْمًا، وقد أَسْجَمَه وسَجَّمَه. والسَّجَمُ: الدمع. وأَعْيُنٌ سُجُومٌ: سَواجِمُ؛ قال القطامي يصف الإبل بكثرة أَلبانها: (ذَوارِفُ عَيْنَيْها من الحَفْلِ) وكذلك عين سَجُوم وسحاب سَجُوم. وانْسَجَمَ الماءُ والدمع، فهو مُنْسَجِمٌ إِذا انْسَجَمَ أَي انصبَّ "[٣]

والانسجام اصطلاحًا: " يعني العلاقات التي تربط معاني الجمل في النص "[٤]

ويقول سعيد البحيري: " يرتكز انسجام النص على مجموعة من العناصر التي تشكل الروابط المختلفة جزءًا أساسيًّا منها، إذ إنها وسائل لغوية تعمل على تنظيم

---

[١] مفاتيح الغيب: ٢٢/ ١٣٧.

[٢] مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا بن الحسين، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م: مادة (سجم).

[٣] لسان العرب: مادة (سجم).

[٤] الانسجام النصي وأدواته، الطيب الغزالي قواوة، بحث منشور في مجلة المخْبَر ـ أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، العدد الثامن، ٢٠١٢م. ٦١.

عناصر عالم الخطاب. كما أنّ انتظام الجمل في النص دليل على انتظام العناصر المكونة لعالم ذلك النص "[١] وينطبق علم النص من مبدأ تداخل العلاقات فيما بين أجزائه؛ إذ: " يدرس اللّغويون النص من منطلق أنه بنية لغوية. ويعني مفهوم البُنية وجود علاقات متنوعة ومتداخلة بين عناصر النص ومقاطعه ويعبَّر عنها بالانسجام والتماسك. "[٢]

وتؤدي الضمائر أثرًا مفصليًّا يتحكم في سياق النصّ، والملموس أن لها أثرًا بالغًا في بنيته، إذ تقوم بترجمة الدلالات الغائبة في الخطاب، من أجل ذلك لا يمكن إغفال أثرها في لغة السرد، كونها المسؤولة عن انسجام النص واتساقه.

وتعد الضمائر من أهم الأدوات لتحقيق التماسك النصي؛ لكونها تنظم تتابع التراكيب بعضها ببعض؛ وبها تتلاحم التراكيب ويتماسك بعضها ببعضها الآخر؛ لتكون جزءًا من الخطاب العام، فالضمير أنسب الأسماء تعيينًا وتوضيحًا وتفسيرًا لمعاني التراكيب، وإنَّ تنوع استعمالاته ومرجعياته في نص واحد يؤثر في دلالات النص، إذ إنَّ تنوع الضمائر، وتحوّلها، واحتواء بعضها لبعض في النص تنتج حركات دلالية وانسجامًا دلاليًّا في النصّ البليغ. ومظاهر التماسك النّصي والانسجام في القرآن الكريم كثيرة جدًّا.

فالسّياق إطار عامّ تنتظم فيه عناصر النّصّ ووحداته اللّغويّة، ومقياس تتصل بوساطته الجُمل فيما بينها وتترابط، فلا يُفهَم معنى كلمة أو جملة إلا بوصلِها بالتي قبلها أو بالتي بعدها داخل إطار السياق.

ثم ماذا يكون الأمر لو تكرر اللفظ في وقت كان بالإمكان أن يؤتى بالضمير بدلا عن اللفظ، يجيب عن هذا جون لاينز بضعف السلسلة الكلامية في: " هل شاهدت

---

[١] دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، سعيد البحيري، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٥م: ٩٦ .

[٢] مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، محمد الأخضر الصبيحي، الدار العربية للعلوم ناشرون: ٨٦ .

ماري؟ أنا لم أشاهد ماري. بيتر لم يشاهد ماري أيضًا إنَّ ماري لم تأتِ إلى هنا مطلقًا عندما يجب أنْ تأتي الى هنا، من الواضح أنّ هذه السّلسلة من الوحدات ليس لها الرّبط ذاته الذي كانت تحمله السلسلة الأصليّة من الوحدات ولهذا السّبب يصعب اعتبارها نصًّا"[1]

وقد عدّ لاينز تكرار الاسم دون الضمير الذي يؤدي أثرًا مهمًّا في تجنّب تكرار الكلمة نفسها عدة مرات خرقًا للانسجام النصي، حتى إنه لم يجعل من تلك العبارات نصًّا.

ومن أمثلة الانسجام النّصيّ ومعطيات الضّمير عند الرّازيّ ما جاء في قوله:﴿قالُوا ادْعُ لَنا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنا ما لَوْنُها قالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّها بَقَرَةٌ صَفْراءُ فاقِعٌ لَوْنُها تَسُرُّ النّاظِرِينَ * قالُوا ادْعُ لَنا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنا ما هي إِنَّ البَقَرَ تَشابَهَ عَلَيْنا وإِنّا إِنْ شاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾(البقرة: ٦٩ – ٧٠)، ففي سياق تفسير الرّازي للآيتين، قال: " الضمير في قوله: ﴿ما لَوْنُها – ما هي﴾ لا شكّ أنّه عائدٌ إلى البقرة وإلّا لم يكن الجواب مطابقًا للسّؤال "[2] ، وهنا لما جاء في الآية السابقة الحديث عن البقرة، واعترض بنو إسرائيل ولم يسلموا إلا بعد جدال ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ..﴾(البقرة: ٦٧) ﴿وقالوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾(البقرة: ٦٨) و ﴿قالُوا ادْعُ لَنا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنا ما لَوْنُها﴾ فقد جاء: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ وجعل المرجع المعاد عليه (البقرة) واضحًا وإن كان بعيدًا عن الضمير؛ إذ فصل بـــ ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ (٦٨) قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا﴾.

---

[1] اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ١٩٨٧م: ٢٢٠ .

[2] مفاتيح الغيب: ٣ / ١٢٤ .

إنّ وضوح النص وطريقة أن الجواب يجب أن يتطابق مع سؤاله، جعل الرازي يجزم برأيه؛ فالحجّة قويّة جدًّا؛ إذ جاء الجواب مطابقًا للسؤال. ومن هنا ندرك أن الرازي جعل المطابقة مهمّة في تحديد عودة الضمير، وإنها تفسر الرّبط الدّلاليّ بين أجزاء النص، فهو يؤمن بأنّ النص عبارة عن كتلة واحدة، متلائم فيما بينه وهذا أمر أكدته الدراسات النصية المعاصرة، مما يترجم عن إيمان الرازي بهذه النظرة، وهنا وظّف الرازي الدراسة النصية في فهم النص وبيان المقصد القرآني.

وهنا نجدُ الرازي يحدّدُ نوع المُحال بالاعتمادِ على التلاحم النّصي بين المحال والمحال عليه، وعلى هذا النحو ما جاء في قوله تعالى في وصفه للكُفّار: ﴿حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِمْ بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْأَرُونَ﴾ (المؤمنون: ٦٤)، إذ شرح الرازي سبب عود الضمير في قوله: ﴿مُتْرَفِيهِمْ﴾، فقال: " واعلمْ أنَّهُ لا شُبهَةَ في أنَّ الضَّميرَ في ﴿مُتْرَفِيهِمْ﴾ راجع إلى مَن تَقَدَّمَ ذكرُهُ مِنَ الكُفّار؛ لِأنَّ العَذابَ لا يَلِيقُ إلّا بهم. "[1]

والضميرُ العائدُ هنا يرجع إلى كلام سابق وهو بعيدٌ عن الضمير، فقد وردَ في عدَّة مواضع في أول السّورة، إلّا أنّ الرازي أخرج كلامه على التيقُّن؛ (لأنَّ العذاب لا يليق إلا بهم) وهذه العبارة (لا يليق) تعنى أنه لا بدّ من علاقة تواشجٍ بين طرَفي الإحالة: (المُحال والمحالُ إليه) وهذا ليس اتّساقًا فحسب بل هو انسجام، ممّا يعني أنَّ ملامحَ الإحالة عند الرازي لم تقتصر على الاتّساق فحسب، بل شملتِ الانسجام أيضًا، ممّا يعني أنَّ الرازي نظر للضميرِ نظرةً علميّةً معتمدًا السّياقَ في الكشفِ عن حقيقةِ التَّرابطِ النّصي في القرآن الكريم.

ومثله قوله تعالى: ﴿إِذْ قالَتِ المَلائِكَةُ يا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنهُ اسْمُهُ المَسِيحُ عِيسى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيا والآخِرَةِ ومِنَ المُقَربين﴾ (آل عمران: ٤٥) وعقّبَ الرازي على مرجع الضمير، قال: " الضمير في قوله:﴿اسْمُهُ﴾ عائدٌ إلى الكلمة وهي

---

[1] مفاتيح الغيب: ٢٣ / ١١١ .

مؤنّثة فلِمَ ذكّر الضمير؟ الجواب لأنّ المُسمّى بها مذكّر. "[1] وقد ذكره الزّمخشري قبله[2] وكذلك الفراء[3] والأخفش[4].

فهو في ضمن الانسجام، فضلًا عن إمكانية التطابق بين الضمير والمرجع والاتساق من جهة التذكير والتأنيث، مع أنّ الرازي وظف التأويل لأجل القول بتحقق الانسجام بين أطراف النص.

وهنا عاد الضميرُ على مرجع يحتاج إلى فهم معنى (كلمة) إذ المعنى (يُبشّركِ بولدٍ) ويمكننا الحكم بأنّ الضمير قد جاء مذكّرًا في قوله: ﴿اسْمُهُ﴾ وهو في الظاهر عائد على الكلمة التي هي عيسى (عليه السلام) مُراعاة للمعنى لا اللفظ. إذ المقصودُ بها مذكّرٌ.

وفي نهاية المطاف نخلص إلى أنَّ الرازي قد ألمح للانسجام في تفسيره مثلما تحدث عن الإحالة النصية، فالإحالة تعدُّ من أهم العلاقات التي تربط العناصر اللغوية بعضها ببعضها، ممّا يؤدّي إلى تماسك النّص. وخاصة في القرآن العظيم الذي يعدّ النموذج الأعلى للاتساق النصي والانسجام، فالاتّساق يعمل على توحيد النّص وشدّ بعضه بعضًا، أمّا الانسجام فيعبّر عن التناسب والائتلاف والتلاؤم والتّرابط بين أجزاء النّص الذي يعتمدُ على مقولات علم اللّغة.

---

[1] مفاتيح الغيب: ٨ / ٥٥ .

[2] يُنْظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ١٧٢ .

[3] يُنْظر: معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ): ١ / ٢١٣ .

[4] يُنْظر: معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ): ٢٢٠ .

المبحث الثّاني
ملامح القضايا التّداوليـــــة

ـ التداولية:

التداوليّة من (دولَ) وجاء في أساس البلاغة: " دالت له الدولة، ودالت الأيام بكذا، وأدال الله بني فلان من عدوّهم: جعل الكثرة لهم عليهم، والدهر دُوَل...، وتداولوا الشيء بينهم "[١]. ويظهر أنها تعني الغلبة أو السلطة أو تقلّب الأمور أو التفاعل فيها.

والتداولية: " فرعٌ من فروع علم اللغة، تبحثُ في كيفية اكتشاف السّامع مقاصد المتكلم، أو هو دراسة معنى المتكلم؛ فالمتكلمُ كثيرًا ما يعني أكثر مما تقوله كلماته، فالتداولية هي دراسة اللغة في الاستعمال، أو في التّواصل؛ لأنّ المعنى ليس متأصّلًا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم والسّامع وحده، فصناعة المعنى تتمثّل في تداول اللغة بين المتكلم والسّامع وصولًا إلى المعنى الكامن في كلام ما "[٢]

ومع صعوبة التكهن في بدايات نشأتها إلا أنه " يُنسبُ أوّل استعمال لمصطلح التداولية (Pragmatique) للفيلسوف الأمريكي شارل موريس وذلك سنة ١٩٣٨م.

وتمثّل التداولية حسب رأيه إحدى نواحٍ ثلاثة يمكن معالجة اللغة بواسطتها، وهي:

١ـ التركيب: ويعني بالعلاقات بين العلامات فيما بينها.

٢ـ الدّلالة: وهي تهتم بدراسة العلامات في علاقتها بالواقع، أو بعبارة أخرى دراسة علاقة العلامات بالأشياء والموجودات التي تدل عليها.

---

[١] أساس البلاغة، الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م: ٣٠٣/١.

[٢] آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود نحلة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٢م: ١٢-١٣-١٤.

٣ـ التّداوليّة: وهي تدرس علاقة العلامات بمستعمليها بظروف استعمالها وبآثار هذا الاستعمال على البنى اللغوية "[١]

ويظهر أنه من مهام التداولية: " دراسة استعمال اللغة فهي لا تدرس البنية اللّغوية ذاتها ولكن تدرس اللغة حين استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة؛ أي باعتبارها كلامًا محدّدًا، صادرًا من متكلّمٍ محدّد، وموجّهًا إلى مخاطبٍ محدّد، بلفظٍ محدّد، في مقامٍ تواصليّ محدّد.. "[٢] .

ويقوم البحث التداولي على دراسة عدة جوانب منها: الإشاريات الشخصيّة، والمقامية والملاءمة أو (مراعاة المخاطب)، والافتراض المسبق أو علم السامع والاستلزام الحواري والحجاج.. سنتحدث عن الإشاريات الشخصية والمقامية والملاءمة أو (مراعاة المخاطب) وعلم السامع كونها تتلاءم مع قضايا الضمير:

أولًا: الإشاريات الشّخصيّة Personal Signs:

نُظِر في الآونة الاخيرة للضمائر على أنها من المبادئ التداولية المهمة حتى قيل:" إن الضمائر وحدات لسانية تُسهم في إنجاز عملية التواصل التي تدخل ضمنها ليست إلا نتيجةً تداولية، مع تبادل المتكلمين يتحرك المحور الإشاري الذي يتعلّق به النّظام الإشاري وتعتمد على السياق في تفسيرها بأن تكون خارج السياق مبهمة لا دلالة لها على شيء محدد خارجًا، أما ضمائر الغائب فتعدّ من الإشاريات إذا لم يُعرف مرجعها من الكلام المتقدّم في الخطاب"[٣]

والإشاريات الشخصية " هي العناصر الإشارية الدالة على المتكلم أو المخاطب أو الغائب، وحظيت الإشاريات الشّخصية لا سيّما الضمائر منها بعناية خاصة في التّحليل

---

[١] مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه: ٤٨.

[٢] التداولية عند علماء العرب، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م: ٢٦.

[٣] تداولية الخطاب الديني في كتاب التوحيد للشيخ الصدوق، د. محمد صادق الأسدي، مركز عين الدراسات والبحوث المعاصرة، ط١، ٢٠١٨م.٢٥٦.

التداولي فاقت العناية بالأصناف الإشاريّة الأخرى؛ لأنّ الضمائرَ الشخصية ليست علامات لسانية فحسب، بل هي عناصر تعمل على تحويل اللغة إلى خطاب، واستعمالها في الخطاب يؤدي إلى نوع من اللّبس إذا تعدّدت مراجعها، أو تبادل كلّ من المتكلم والمخاطب أدوار الكلام... ؛ فأهمية الضمائر تكمن في أنها تؤدي أثرًا مهمًّا وأساسيًّا في التفريق الدقيق بين شخصيات الخطاب داخل العملية التخاطبية بعد تحديد المرجع الذي يعود إليه الضمير"[١] ، وجاء في بيان معنى الإشاريات على أنها " عنصر من عناصر التداولية، يُقصد بها ما يشيرُ إلى ذات، أو موقع أو زمن.. وهي تترابط مع مفهوم المُشير، إذ يُفهم عادةً من إشارية تعيين مكان وهُويّة الأشخاص والأشياء، والعمليات، والأحداث، والأنشطة، بالنسبة للسّياق المكاني والزّماني الذي أنشأه.. "[٢]

ويرى التداوليون " أنّ عملية التواصل اللغوي تقتضي في كثير من الأحيان التبادل الحواري بين المتخاطبين، فيتم الانتقال من(أنا) إلى (أنت) إلى (هو) باستمرار؛ لأنّ المتكلم بمجرد تلفّظه بـ (أنا) في الخطاب يفترض أنه يخاطب ذاتًا أخرى،.. وهذا يسمى بتقاطب الضمائر"[٣] ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (الكوثر: ١)

قال الرازي: "في قَوْلِهِ: ﴿إِنّا أَعْطَيْناكَ الكَوْثَرَ﴾ هي أَنَّ كَلِمَةَ: (إِنّا) تارَةً يُرادُ بِها الجَمْعُ وتارةً يرادُ بها التَّعظيمُ. فقد دلَّ على أَنَّ الإلهَ واحدٌ، فَلا يُمكنُ حملُهُ على الجمعِ، إلّا إذا أُرِيدَ أَنَّ هذه العطِيَّةَ ممّا سَعى في تَحصيلِها المَلائكةُ وجبرِيلُ ومِيكائيلُ والأنبياءُ

---

[١] الأبعاد التداولية في تفسير فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيّبي، عقيل المنهلاوي، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٨م: ٣٦ .

[٢] الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، أ. د نادية النجار، كلية الآداب– جامعة حلوان، ط١، ٢٠١٣. ٨٧.

[٣] الأبعاد التداولية في تفسير فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيّبي: ٤٢.

المتقدمون، وهو أنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَحْمُولًا عَلى التَّعْظِيمِ، ففيهِ تَنبيهٌ على عظمة العطيَّةِ؛ لِأنَّ الواهِبَ هو جبّارُ السَّماوات والأرضِ والمَوهُوبَ منهُ "[1]

وهنا نجدُ استبدال ضمير الجمع أو ضمير العظمة بدل ضمير المفرد؛ للتعظيم والتفخيم والتبجيل لله ربّ العالمين، وهذا الاستبدال هو أحد مستويات تحليل الإشاريات الشخصيّة، التي تعبّر عن العظمة الربّانية في خلق البريّة.

ومثله في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩)، إذ نجد الرازي قائلًا: " فأمّا قوله: ﴿إنّا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ﴾ فَهَذِهِ الصِّيغَةُ وإنْ كانَتْ لِلْجَمْعِ إلّا أنَّ هَذا مِن كَلامِ المُلُوكِ عِنْدَ إظْهارِ التَّعْظِيمِ؛ فَإنَّ الواحِدَ مِنهم إذا فَعَلَ فِعْلًا أوْ قالَ قَوْلًا قالَ: إنّا فَعَلْنا كَذا وقُلْنا كَذا، فَكَذا هَهُنا"[2]، وهنا جاء بضميرِ الجمع تعظيمًا لله تعالى؛ فمجيء الضمير بهذه الصيغة يدلّ على عِظم المتكلّم. وقد جاءت هذه الصيغة في كثير من الآيات، كقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا﴾ (الإنسان: ٢٣)،

وكذلك في قوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ (النمل: ٦٠)

ويقول الرازي: " يُقالُ ما حِكْمَةُ الِالتِفاتِ في قَوْلِهِ: ﴿فَأَنْبَتْنَا﴾؟ جَوابُهُ: أنَّهُ لا شُبْهَةَ لِلْعاقِلِ في أنَّ خالِقَ السَّماواتِ والأرْضِ ومُنْزِلَ الماءِ مِنَ السَّماءِ لَيْسَ إلّا اللَّهُ تَعالى، ورُبَّما عَرَضَتِ الشُّبْهَةُ في أنَّ مُنْبِتَ الشَّجَرَةِ هو الإنْسانُ، فَإنَّ الإنْسانَ يَقُولُ: أنا الَّذِي أُلْقِي البَذْرَ في الأرْضِ الحَرَّةِ، وأُسْقِيها الماءَ، وأسْعى في تَشْمِيسِها، وفاعِلُ السَّبَبِ فاعِلٌ لِلمُسَبَّبِ، فَإذَن أنا المُنبِتُ لِلشَّجَرَةِ، فَلَمّا كانَ هَذا الِاحْتِمالُ قائِمًا، لا جَرَمَ أزالَ هَذا الِاحْتِمالَ، فَرَجَعَ مِن لَفْظِ الغَيْبَةِ إلى قَوْلِهِ: ﴿فَأَنْبَتْنَا﴾ وقالَ: ﴿مَا كَانَ لَكُمْ

---

[1] مفاتيح الغيب: ٣٢ / ١٢١.

[2] مفاتيح الغيب:١٩/ ١٦٤.

أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا﴾؛ لِأَنَّ الإنسانَ قد يأْتي بالبَذْرِ، والسَّقيِ..، ثُمَّ لا يأْتي على وِفقِ مُرادِهِ، والَّذي يقعُ على وِفقِ مُرادِهِ، فَإِنَّهُ يكونُ جاهلًا بطَبعهِ ومقدارِهِ وكيفِيَّتِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ فاعِلًا لها؟ فلهذهِ النُّكتَةِ حَسُنَ الِالتِفاتُ ههُنا "[1]

ونجد هنا أنه يقرّر لقاعدة تداولية في الخطاب تقوم على أنّ أصل الإخبار يبدأ من المتكلم، والضمير المعبّر عنه هو الأصل في الإخبار، فتأكيدُ اختصاص الإنبات بالذات الإلهية دون غيره متأتٍّ من الضمير(نا) ، وبذلك يتبين لنا الوظيفة اللغوية الإنجازية للضمير داخل الخطاب وهي دفع التوهم عن المخاطب، " ويمثّل تحديد مرجع ضمائر الغيبة إلى بعض السياقات تحدّيًا كبيرًا يواجه المفسّر في تحليله للنص القرآنيّ، فقد يتعدّد المرجع الذي يُحيل عليه ضمير الغائب، فلا يتيسر للمفسّر تعيينه إلّا بعد إجراء سلسلة عمليات استدلالية تداولية لتعيين مرجعه"[2] .

ويلحظ هنا الاثر الذي تعمل الاشارة الضميرية من تجلية المعنى وحصر المقصد فيما ينسجم مع جو النصّ ومن هنا كان العدول في الضمير مدعاة للتنقيب عن الوظيفة التي دعت الى هذا العدول، لتكون وظيفة التداولية متجسدة بعلم استعمال اللغة، وليكون تحليل الرّازي مؤكدًا هذه الوظيفة إذ كشف عنها بوضوح وجلاء .

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى عند حديثه عن العُلماء من بني إسرائيل، فبعضُهم أقرَّ من مثل (عبد الله بن سلام) [3]، ومعظمُهم جحد، وذلك في النص المبارك: ﴿الَّذِينَ آَتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يعرفون أبناءهم وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٤٦)

وهنا أبان الرازي في مسألة مرجع الضمير: " الضمير في قوله: ﴿يَعْرِفُونَهُ﴾ إلى ماذا يرجع؟ ذكروا فيه وجوهًا: أحدُها: أنّهُ عائدٌ إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله)

---

[1] مفاتيح الغيب: ٢٤/ ٢٠٦.

[2] الأبعاد التداولية في تفسير فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيّبي: ٤٩.

[3] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ١٠٣.

أي يعرفونه معرفةً جليّةً...، والقول الثاني: الضمير في قوله: ﴿يَعْرِفُونَهُ﴾ راجعٌ إلى أمر القِبلة...، واعلم أنّ القول الأولَ أولى، من وجوهٍ: أحدُها: أنَّ الضميرَ إنما يرجعُ إلى مذكورٍ سابقٍ، وأقربُ المذكورات العِلم في قوله: ﴿.. مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ..﴾(البقرة: ١٤٥)، والمُرادُ من ذلك العلم: النبوّة، وأمّا أمرُ القبلة فما تقدّم ذكرُه البتّة. وثانيها: أنّ الله تعالى ما أخبرَ في القرآن أنّ أمرَ تحويلِ القِبلة مذكورٌ في التوراة والإنجيل، وأخبرَ فيه أنّ نبوّةَ محمّد (صلى الله عليه وآله) مذكورةٌ في التوراة والإنجيل... "[١]

وهنا أكّد الرازي عود الضمير إلى الرسول (صلى الله عليه وآله)، واستبعد أمرَ القبلةِ لعدم ذكرها. فقد حلّل كل مرجعيات الضمير بشكلٍ دقيقٍ للوصول إلى تعيين المرجع الأكثرِ ملاءمة لمعنى الآية، ولم يأتِ على ذكر القرآنِ بوصفه مرجعًا للضمير؛ لاستبعاده إطلاقًا، ولو كان كذلك لقال: يعرفونه كما يعرفون التوراة، رعايةً للمناسبة، فمعرفتهم للقرآن يُناسبها معرفتهم للتوراة وتعدّد المرجع في هذا المقام ينتج عنه غموضٌ كبيرٌ في دلالة النص، وهو مبدأ تداولي ينحدر من النظام اللغوي المعروف في الذهن عند المخاطب.

ولدينا نص يقول فيه الرازي: " لأَنَّ السَّامعَ مَا لمْ يعرِفِ المُسمَّى أَوَّلًا لم يُمكِنْهُ أَنْ يَفهَمَ كَونَ هذَا اللَّفظِ موضُوعًا لهُ، فلمَّا لم يحصُلْ تصوُّرُ تلك المعَانِي عند السَّامعِين امتَنَعَ منهُمْ أَنْ يتصوَّرُوا كون هذه الْأَلْفَاظِ موضوعةً لها، فلا جَرم امتَنَعَ تعريفُهَا، أَمَّا لو فرضنَا أَنَّ جماعةً تصوَّرُوا تلك المعانيَ ثُمَّ وضعُوا لها أَلفاظًا مخصُوصةً فعلَى هذا التَّقديرِ كان يُمكنُ تعريفُ تلك الأحوالِ بالبيانَاتِ اللَّفظيَّة "[٢].

فهذا النّص يبين أثر الإشارة اللّفظية بما فيها الضمائر؛ لتحقيق التواصل الخطابي، وأنّ التواصل لا يكون ما لم يكن على علمٍ بمدلول الخطاب.

---

[١] مفاتيح الغيب: ٤/ ١٤٢- ١٤٣.

[٢] مفاتيح الغيب: ١/ ٣٢-٣٣.

ومن الإشاريات التي جاءت للتعظيم، ما جاء في قوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ (الذاريات: ٤٧)

وقد فصّل الرازي في ضمير التعظيم ههنا بقوله: " فإذن عُلِمَ أن المراد جمع التعظيم، وأفاد النص عظمته، فالعظمة أنفى للشريك فثبت أن قوله:﴿بَنَيْنَاهَا﴾ أدل على نفي الشريك من بنيتها وبناها الله. فإن قيل: لم قلت: إن الجمع يدل على التعظيم؟ قلنا: الجواب من الوجهين. الأول: أن الكلام على قدر فهم السامع، والسامع هو الإنسان، والإنسان يقيس الشاهد على الغائب، فإن الكبير عندهم من يفعل الشيء بجنده وخدمه ولا يباشر بنفسه، فيقول الملك فعلنا أي فعله عبادنا بأمرنا ويكون في ذلك تعظيم، فكذلك في حق الغائب. الوجه الآخر: هو أن القول إذا وقع من واحد وكان الغير به راضيًا يقول القائل فعلنا كلنا كذا وإذا اجتمع جمع على فعل لا يقع إلا بالبعض، كما إذا خرج جم غفير وجمع كثير لقتل سبع وقتلوه يقال قتله أهل بلدة كذا لرضا الكل به وقصد الكل إليه، إذا عرفت هذا فالله تعالى كيفما أمر بفعل شيء لا يكون لأحد رده وكان كل واحد منقادًا له، يقول بدل فعلت فعلنا، ولهذا الملك العظيم أجمعنا بحيث لا يُنكره أحد ولا تُردّدُه نفس. "[1]

وهنا نقول إنّ دلالة استعمال ضمير الجمع بالنسبة إلى الله تعالى، الإشارة إلى عظمة الله، ومن أجل إيصال المعنى المراد إلى المُخاطَب.

[1] مفاتيح الغيب: ٢٨/ ٢٢٦.

ثانيًا: المقاميّة:

إنّ التّواصل يتوقّف على موضوع المقام " يشمل مجموعةً من العناصر التّواصلية، من مُرسل أو مُتكلّم، ورسالة ومتلقٍّ، وشفرة لغوية، فضلًا عن السّياق أو المقام، والشروط أو المُلابسات الخارجية الأُخرى، بحيث يتّسع المقام ليشمل مجموعَ الشّروط الخارجيّة المحيطة بعملية إنتاج الخِطاب شفويًّا كان أم مكتوبًا."[١]

ويمكننا القول أيضًا: " إنَّ السّياق المقاميّ أحال العلاقات اللّغوية إلى مرجعيّات محدّدة في ذهن المُرسِل. "[٢]

ويُقصدُ بالمقاميّة ذلك النَّوع الذي يوجّهُ المخاطب إلى كلمةٍ خارج النَّص، إذ تُسهمُ في إبداع النَّصّ كونها تربط اللُّغةَ بسياقِ المقام، وكثيرًا ما تكون الإحالة هنا واضحةً للقارئ؛ لأنَّها تكون مرتبطةً ارتباطًا وثيقًا بالنّصّ. ولسياق الكلام أثر كبير في تأويل المرجع وتحديده.

ولا بدَّ للضمير من شيءٍ يفسّرُه ويوضّحُ المراد منه، فقد جاء في قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وحيٌ يُوحَى﴾ (النجم: ٤)

وقد حكى الرَّازيّ عن مرجع الضَّمِير بقوله: " هو ضميرٌ معلومٌ أو ضمِيرٌ مذكورٌ؟ نقولُ فيهِ وجهانِ أشهرُهما: أنَّهُ ضميرٌ معلومٌ وهو القُرآنُ، كأنَّهُ يقولُ: ما القرآنُ إلّا وحيٌ، وهذا على قَولِ مَن قالَ النَّجمُ لَيسَ المُرادُ منهُ القُرآن، وأمّا عَلى مَن يقولُ هو القُرآنُ فهو عائدٌ إلى مذكُورٍ. والوجهُ الثّاني: أنَّهُ عائدٌ إلى مذكُورٍ ضِمنًا وهو قولُ النَّبيّ (صلى الله عليه وآله) وكَلامِه."[٣]

---

[١] تداولية المقام في الدرس البلاغي العربي القديم، أ. أعمارة ربيحة، مجلة المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، العدد الثاني، د.ت. ٦٠.

[٢] شعر أبي نواس دراسة تداولية، حسين عمران محمد، جامعة ديالى، ٢٠١٥. ١٢١.

[٣] مفاتيح الغيب: ٢٨/ ٢٨٢.

فالضَّمِير (هو) يشيرُ إلى الكلام الذي نطق به الرسول (صلى الله عليه وآله)؛ أي القرآن ويفسّرهُ الكلام اللاحق له وهو قوله: (وحيٌ يُوحى).

وعلى هذه الشّاكلة قوله تعالى في وصف جهنم: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى﴾ (المعارج: ١٥)، فقد شرح الرَّازيّ مرجع الضَّمِير هنا بقوله: " ثُمَّ قالَ: ﴿إِنَّهَا﴾ وفِيهِ وجهين: الأول: أنَّ هذا الضَّمير للنّارِ، ولَمْ يجْرِ لها ذِكرٌ، إلّا أنَّ ذِكرَ العذابِ دَلَّ عليها. والثّاني: يجوزُ أن يكُونَ ضَميرَ القِصَّةِ، ولظى مِن أسماءِ النّار."[١]

فهنا الضَّمير في (إنَّها) مبهمٌ ولكنه فُسّرهَ بالنار اعتمادًا على المقام وبذلك يعودُ إلى ما يشاهدُهُ المجرمُ قُبالَتَهُ مِن مَرأى جهنَّمَ فأخبَر بأنَّ ذَلكَ لَظى. ومثاله ما جاء في قوله تعالى: ﴿فأنذرتكم نارًا تلظَّى﴾ (الليل:١٤)

وعلى هذا النحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلى رَجْعِهِ لَقادِرٌ﴾ (الطارق: ٨)

وحكى الرَّازيّ عن مرجع الضَّمِير بقوله: " الضَّمِير في ﴿إِنَّهُ﴾ عائد للخالق مع أنه لم يتقدم ذكره والسبب فيه وجهان، الأول: دلالة: الآية السابقة: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ (الطارق:٦): (خُلِقَ..) عليه، والثاني: أنه وإن لم يتقدم ذكره لفظًا، ولكن تقدم ذكر ما يدلُّ عليه سبحانه... فلما كان ذلك في غاية الظهور كان كالمذكور..."[٢]

فهنا يبيّن الرازي أنّ النّص قد يتعاضد مع المقام في توضيح معنى الضمير، ومن هنا فسّر الرازي الإحالة المقامية بالإفادة من السياق النَّصّيّ والنظر إلى أجزاء السورة السابقة، ولذا عبّر عن لفظ الخالق بأنه كالمذكور، وهذا يُعرف بالتلقي، إذ المقام يوضح ما في النص من محذوف، ويجعل المتلقي يتلقى النص بصورة واضحة، وهذا يعزّزُ الفكرة النَّصّيّة التي تتمركز بالتأمل في سائر النص للكشف عن مقصد النص بسبب أنّ النص هو وحدةٌ واحدةٌ متلاحمة متماسكة، ويمكن أنْ يوظف بعضه في فهم بعضه الآخر.

---

[١] مفاتيح الغيب: ٣٠/ ١٢٧.

[٢] مفاتيح الغيب: ١٣١/٣١.

وممّن ذكر عود الضَّمِير في (إنه) على الخالق عزّ وجل، الزمخشري [١] وصاحب البحر المحيط[٢] .

ويخاطب الله تعالى المؤمنين بقوله: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٧٥)

تكلّم الرَّازيّ عن مرجع الضَّمِير بقوله: " المُرادُ بقَولِهِ: ﴿أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾ هم اليهودُ الَّذِينَ كانُوا في زمنِ الرَّسولِ (صلى الله عليه وآله)؛ لأنَّهمُ الَّذينَ يَصِحُّ فيهمُ الطَّمعُ في أنْ يُؤمنُوا وخِلافُهُ؛ لِأنَّ الطَّمعَ إنَّما يصِحُّ في المستقبل لا في الواقعِ. "[٣]

ونجد هنا أنّ مرجع الضَّمِير قد بيّنه الرَّازيّ من سياق الآيات وهو مرجع خارج النص. دلّ عليه بقوله: (يؤمنوا لكم) فالذين سيؤمنون هم الكفار واليهود. وإن لم يُذكر ذلك إلا أنه معلومٌ من السياق.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ (التكوير: ٢٤)

ففي سياق حديث الرَّازيّ عن مرجع الضَّمِير نجده يُحيلُ الضَّمِير المنفصل (هو) إلى النّبيّ بقوله: " وما مُحمَّدٌ على الغَيبِ بِضنِينٍ والغَيبُ هاهنا القُرْآن. "[٤]

والذي يوضح مرجع الضَّمِير إلى كلام سابق هو سياق الآيات السابقة. في قوله: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ (التكوير:١٩) وكذلك في قوله: ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾ (التكوير: ٢٢)

ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ (القلم: ٥٢)

---

[١] يُنْظَر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:١١٩٤.

[٢] يُنْظر: البحر المحيط في التفسير: ١٠ / ٤٥٢.

[٣] مفاتيح الغيب: ٣/ ١٤٣.

[٤] مفاتيح الغيب: ٣١ / ٧٥.

وقد أبرز الرَّازيّ مرجع الضَّمِير بقوله: " أي وما هَذا القُرآنُ الَّذي يزعمونَ أنّهُ دلالَةُ جنونِهِ ﴿إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ فإنَّه تذكيرٌ لَهم، وبَيانٌ لهم، وأدلَّةٌ لهم، وتَنبِيهٌ لهم عَلى ما في عُقُولِهِمْ مِن أدِلَّةِ التَّوْحِيدِ."[1]

وهنا مرجع الضَّمِير خارج النص يشير إليه سياق النص. ونظيره قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ (ص: ٨٧)

وكثيرًا ما يُحذَفُ المُعاد عليه الضَّمير ويدلّ عليه السّياق، ولا يتسنّى معرفته إلا للعالمِ بإخراجِ مواقِعِه بالحالة التي يَلزَم لها أنْ تأتي على وجهها الصّحيح، وغالبًا ما يُعرف العائدُ المحذوف من السّياق، قال ابن جني (ت٣٩٢هـ): " وقد حذفتِ العربُ الجملة والمفردَ والحرفَ والحركة، وليس شيءٍ من ذلك إلّا في دليلٍ عليه، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته. "[2] وعلى ذلك قيل: "إنّ قيام الدليل المفسر المحذوف هو العلة في حذفه، في كل ما تقترفه من حذف."[3]

ومن شواهد الحذف قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ فِيهِ ظُلُماتٌ ورَعْدٌ وبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أصابِعَهم في آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ المَوْتِ واللَّهُ مُحِيطٌ بِالكافِرِينَ﴾(البقرة: ١٩) ، تحدّث الرَّازيّ عن مرجع الضَّمير بقوله:" إلى ماذا يرجع الضَّمير في ﴿يَجْعَلُونَ﴾ الجواب: إلى أصحاب الصيّب وهو وإن كان محذوفًا في اللّفظ لكنّه باقٍ في المعنى ولا محلّ لقوله: ﴿يَجْعَلُونَ﴾ لكونه مستأنفًا لأنه لمّا ذكرَ الرّعد والبرقَ على ما يُؤذن بالشّدّة والهول فكأنّ قائلًا قال فكيف حالهم مع مثل ذلك الرّعد؟ فقيل يجعلون أصابعهم

---

[1] مفاتيح الغيب: ٣٠/ ١٠١.

[2] الخصائص، ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) تح: محمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتب، ط٣، ٣/ ٢٦٢.

[3] أحوال الضَّمير مع مفسره، زكيّة اللحياني، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ٢٠٠٢م، ٢١٣.

في آذانهم"[١] فالضَّمير عاد على أصحاب الصيّبِ وإنْ كان محذوفًا فقد فسّره السّياق، وهنا وظّف الرَّازيّ المقام في الكشفِ عن الاسم الذي يعود عليه الضَّمير. وقد أجمع قسمٌ من المفسرين على أنّ الضَّمير في (يجعلون) عائدٌ إلى أصحاب الصيّب[٢]

ومن ذلك قوله تعالى في الحديث عمّن غيّر في الوصية من باطِلٍ إلى حَقّ على طَريقِ الإصلاحِ فقد أحْسَن: ﴿فَمَن خافَ مِن مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهم فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (البقرة: ١٨٢)

فالضَّمير في قوله: ﴿فَأَصْلَحَ بَيْنَهم﴾ قال فيه الرَّازيّ:" لا بدّ وأن يكون عائدًا إلى مذكور سابق فما ذلك المذكور السّابق؟ جوابه: أنْ لا شُبهةَ أنّ المراد بين أهل الوصايا؛ لأنّ قوله:﴿مِن مُوصٍ﴾ دلّ على من له الوصيّةَ فصار كأنهم ذُكِروا فَصَلُحَ أن يقول تعالى: ﴿فَأَصْلَحَ بَيْنَهم﴾ كأنه قال: فأصلح بين أهل الوصيّة"[٣]،

ولعلّ الرَّازيّ نقل هذا الرأي من الفراء، إذ قال:" ﴿فَأَصْلَحَ بَيْنَهم﴾ فإنما ذكر الموصِي وحدَه، فإنه إنّما قال:﴿بَيْنَهم﴾ يريدُ أهلَ المواريثِ وأهلَ الوصايا فلذلك قال (بينهم) ولم يذكرْهم؛ لأنّ المعنى يدلُّ على أنّ الصّلح إنما يكون في الورَثة والموصَى لهم "[٤]. فالضَّمير عاد على أهل الوصايا وإن كان محذوفًا فقد فسّره السّياق.

وعلى هذا النحو قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾ (الحاقة: ٢٧)، وهنا نجد الرَّازيّ قد تحدّث عن مرجع الضَّمير قائلًا: "الضَّمير في قوله: ﴿يَا لَيْتَهَا﴾ إلى ماذا

---

[١] مفاتيح الغيب: ٨٧/٢.

[٢] يُنْظر: تفسير مقاتل: ٩٢/١. ويُنْظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت: ٤٦٨هـ)، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، دار الشامية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م: ٩٤/٢.

[٣] مفاتيح الغيب: ٧٢/٥.

[٤] معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ): ١١١/١.

يعود؟ فيه وجهان: الأول: إلى الموتةِ الأولى، وهي وإن لم تكن مذكورةً إلّا أنها لِظهورها كانت كالمذكورة. والثاني: أنهُ عائدٌ إلى الحالةِ التي شاهدها عند مطالعة الكتاب، والمعنى: يا ليت هذه الحالة كانت الموتة التي قضتْ عليَّ..."[1]، وقد رجّحَ الرَّازيّ عود الضَّمير إلى الموتة المحذوفة لفظًا فقد دلّ عليها المفهوم من الكلام وهو الموتة التي مُتّها في الحياة الدّنيا.

وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّابًا﴾ (النبأ: ٣٥) قال صاحبُنا في مرجع الضَّمير: "الضَّمير في قوله: ﴿فِيهَا﴾ إلى ماذا يعود؟ الجواب فيه قولان: الأول: أنها ترجعُ إلى الكأس، أي لا يجري بينهم لغوٌ في الكأس التي يشربونها، وذلك لأنّ أهلَ الشرابِ في الدنيا يتكلّمونَ بالباطل، وأهلُ الجنّةِ إذا شرِبوا لم يتغير عقلُهم، ولم يتكلّموا بلغوٍ. والثاني: أنّ الكناية ترجعُ إلى الجنة، أي لا يسمعون في الجنة شيئًا يكرهونه"[2]، وقد حكى القاسمي عن عود الضمير للمرجع المحذوف بقوله:" ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا﴾ إلى الجنة."[3]

والراجحُ عودَ الضَّمير إلى (الجنة) المحذوفة، لأنّ الآياتِ تصِفُ ما فيها، ونظيره قولُهُ تعالى: ﴿لا يسمعون فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا..﴾ (مريم: ٦٢) وقولُه: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا﴾ (الواقعة: ٢٥)، وهذا يعزّزُ أنّ المقامَ كثيرًا ما يتوقّف الاستعانة به على سائر النّص.

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾ (المزمل: ١٨) وهنا وجدْنا الرَّازيّ يحكي عن مرجع الضَّمير بقوله: " أمّا قولُه: ﴿كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾

---

[1] مفاتيح الغيب: ٣٠ / ١١٣.

[2] مفاتيح الغيب: ٣١ / ٢١.

[3] محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ) تح: باسل محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت. ٩/ ٣٩٣.

فاعلم أنّ الضَّمير في قوله: ﴿وَعْدُهُ﴾ يحتملُ أن يكون عائدًا إلى المفعول وأن يكون عائدًا إلى الفاعل. أمّا الأول: فأنْ يكونَ المعنى: وعدُ ذلك اليوم مفعولٌ، أي: الوعدُ المضافُ إلى ذلك اليوم واجبٌ الوقوع... أمّا الثاني: فأنْ يكونَ المعنى وعدُ الله واقعٌ لا محالةَ؛ لأنه تعالى منزّهٌ عن الكذب. وههنا وإن لم يجرِ ذكرُ الله تعالى ولكنّهُ حسُنَ عودُ الضَّمير إليه لكونه معلومًا"[١]

وفي مرجع الضَّمير هنا قال السمين الحلبي: "قوله: ﴿وَعْدُهُ﴾ يجوزُ أَنْ يكونَ الضَّمير لله تعالى، وإنْ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ للعِلْمِ به، فيكونُ المصدرُ مضافًا لفاعلِه. ويجوزُ أَنْ يكونَ لليومِ، فيكونَ مضافًا لمفعولِه. والفاعلُ وهو اللَّهُ تعالى مُقَدَّرٌ."[٢]

لقد أعاد الرَّازيّ الضَّمير إلى (الله) تعالى؛ لأنه معلومٌ أنّ الذي هذه مواعيدهُ هو الله تعالى، وقوله: (للعلمِ به) يُعرفُ بالدّراسة التّداوليّة بالافتراض المُسبق الذي هو معلومة مشتركة بين المنشِئ والمتلقّي.

وعلى هذا النحو ما ورد في قوله تعالى: ﴿لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ (الحاقة: ١٢) قال الرَّازيّ في مرجع الضَّمير: " الضَّمير في قوله: ﴿لِنَجْعَلَهَا﴾ إلى ماذا يرجع؟ فيه وجهان: الأول: قال الزجاج: " إنه عائدٌ إلى الواقعة التي هي معلومةٌ وإن كانت ههنا غير مذكورة، والتقدير: لنجعل نجاةَ المؤمنين وإغراق الكفرة عِظةً وعِبرة."[٣] الثاني: قال الفراء: " لنجعل السفينة "[٤]، وهذا ضعيف، والأول هو

---

[١] مفاتيح الغيب: ٣٠ / ١٨٥.

[٢] الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ٥٢٨.

[٣] معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ) تح: عبد الجليل شبلي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م: ٥/ ٢١٥.

[٤] معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ): ٣ / ١٨١.

الصّوابُ ويدلّ على صحّته قوله: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ فالضَّمير في قوله:﴿وَتَعِيَهَا﴾عائدٌ إلى ما عاد إليه الضَّمير الأول (لنجعلها)..."[1]

وقد رجَّحَ رأي الزجاج، وضعّفَ رأيَ الفراء؛ والذي يؤيّدُ ذلك أنّ تلك الواقعة التي حدثت ستحفظها الآذان ويعقلُها أولو الألباب ويعرفون القصدَ منها. وهنا لا بدّ لي من ذكر قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقد قال للإمام عليّ (عليه السلام) عند نزول هذه الآية: ... "سألتُ الله أن يجعلَها أُذُنَكَ يا عليّ. قال عليّ: (عليه السلام) فما نسيتُ شيئًا بعد ذلك وما كان لي أن أنسى "[2]

وكذلك في قوله تعالى في حديثه عن القرآن العظيم: ﴿فإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (الدخان: ٥٨)، وأشار الرَّازيّ هنا إلى مرجع الضَّمير قائلًا: "الضَّمير في قوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ عائدٌ إلى أقوامٍ مخصوصينَ فنحنُ نحملُ ذلك على المؤمنين"[3] وقال مثله ابن عادل[4]، وهذا هو الراجحُ لوجود نظيرٍ له في قوله:﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾(العنكبوت: ٥١) ، فهذا التقديرُ لمرجع الضَّمير وإنْ كان محذوفًا إلا أنّه معلومٌ من نظير ما ورد من آيات تدلّ على ذلك. وكذلك ما جاء في الآياتِ الكريمة في سورة (مريمَ) يوضّح مرجع الضَّمير، قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنْذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا﴾ (مريم: ٩٧) فالقرآنُ يفسّرهُ القرآن.

---

[1] مفاتيح الغيب: ٣٠ / ١٠٦.

[2] مفاتيح الغيب: ٣٠ / ١٠٧.

[3] مفاتيح الغيب: ٢٧ / ٢٥٦.

[4] يُنْظر: اللّباب في علوم الكتاب: ١٧/ ٣٣٨.

ومن ذلك ما ورد في بيانِ الله تعالى أنَّ عذابَهُ ليسَ بِمُقتَصرٍ على مَن تَقدَّمَ، بَل الحالُ في أخذِ كُلّ الظّالمينَ يَكُونُ كذلك، في قوله: ﴿وكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إذا أَخَذَ القُرى وهي ظالِمَةٌ إنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ (هود: ١٠٢)

وأظهر الرَّازيّ مرجع الضَّمير بقوله: "الضَّمير في قوله: ﴿وهي ظالِمَةٌ﴾ الضَّمير عائدٌ إلى القرى وهو في الحقيقة عائدٌ إلى أهلها "[١]. ولعل الآلوسي أخذه منه عندما قال: " ...إلا أنّ وصف القرى بالظلم مجازٌ وهو في الحقيقة صفة أهلها "[٢] ولهذا الشاهد قرائن كثيرة كقوله: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ (القصص: ٥٨). وهنا العائد محذوفٌ ونابت عنه لفظة (القرى).

ومن هذا ما نجده ببيانه تعالى أنّه لو يعاقب النّاس بما عملوا من الذّنوب والمعاصي ما ترك عليها من دابة، وذلك في قوله: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيرًا﴾ (فاطر: ٤٥)، وقد قال صاحبُنا في مرجع الهاء: " قَوْلُهُ تَعالى: ﴿عَلَى ظَهْرِهَا﴾ كِنايَةٌ عَنِ الأرْضِ وهي غَيْرُ مَذْكُورَةٍ، فَكَيْفَ عُلِمَ؟ نَقُولُ: مِمّا تَقَدَّمَ ومِمّا تَأخَّرَ، أمّا ما تَقَدَّمَ فَقَوْلُهُ: ﴿وما كانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ في السَّماواتِ ولا في الأرْضِ﴾ فَهو أقْرَبُ المَذْكُوراتِ الصّالِحَةِ لِعَوْدِ الهاءِ إلَيْها، وأمّا ما تَأخَّرَ فَقَوْلُهُ: ﴿مِنْ دَابَّةٍ﴾ لِأنَّ الدَّوابَّ عَلى ظَهْرِ الأرْضِ. "[٣]

وكذلك اختار مرجع الضَّمِير للأرض ابن عادل، إذ قال: " يعني على ظهر الأرض كناية عن غير مذكور وتقدّم نظيرها في سورة النحل، إلا أنه هناك لم يجرِ ذكر للأرض

---

[١] مفاتيح الغيب: ١٨/ ٥٨.

[٢] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني: ١٢/ ١٠٢.

[٣] مفاتيح الغيب: ٢٦/ ٣٧.

بل عاد الضَّمِير على ما فُهِمَ من السياق، وهنا قد صرّح بها في قوله: (في السماوات ولا في الأرض) فيعود الضَّمِير إليها لأنها الأقرب. "[١]

وهنا رجّح الرَّازيّ عود الضَّمِير إلى الأرض؛ لوضوحها من مقام الكلام.

ثالثًا: الملاءمة (مراعاة المخاطَب)Convenience:

تعدّ النظرية التداوليّة " نظرية معرفية، أرسى معالمها كلّ من اللّساني البريطاني (ولسن) والفرنسي (سبربر) "[٢]، نابعة من علم النفس المعرفي ، و " علم النفس المعرفي نظرية معرفيّة تعدّ ثورة في دراسة بنية الذهن البشري، تُعرف بنموذج معالجة المعلومات وهذا النموذج يؤكد أنّ التواصل البشريّ ليس مجرّد استجابة لمثير، وإنّما هو تتويجٌ لسلسلة من العمليات الذهنية المُفضية إلى إدراك معنى الدليل وتأويل معناه، وحال الذهن في ذلك كحال الآلة. فالحاسوب والهاتف مثلًا يلتقطان مدخلات (إشارات، أوامر..) تُعالجُ على مستوى مركزي (الذاكرة) بناءً على معلومات مخزّنة سلفًا، لتترتب على ذلك مخرجات معيّنة...،وهذا محاكاةٌ لما يقوم به الذهن البشري. "[٣]

جاء في قوله: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (الزمر: ٦٥) وهنا قال الرازي: " وقد عَلِمَ اللَّهُ تعالى أَنَّهُ لا يُشرِكُ قَطُّ ولكن خَرَجَ هذا الكلامُ على سبيل التَّقدير والفَرْض "[٤]

ويظهر أن المقصود من الكلام لم يكن النّبي (صلى الله عليه وآله)، فالخطابُ يحاكي شخصًا، ويقصد أشخاصًا آخرين. ولم يخاطبهم بشكلٍ مباشر؛ لأنهم كانوا حديثي عهد بالإسلام. فالقرآن راعى الحالة النفسية عند المسلمين في بداية الدعوة فكان

---

[١] اللّباب في علوم الكتاب: ١٦/ ١٦٠.

[٢] التداولية عند علماء العرب: ٣٦.

[٣] التداولية أصولها واتجاهاتها، جواد ختام، دار كنوز المعرفة، عمان، ط١، ٢٠١٦م: ١١٨.

[٤] مفاتيح الغيب: ٨/ ١٢٧– ١٢٨.

يخاطب النبي بصورة لافتة للانتباه ويبين له إنه إذا اشركت فسينالك العقاب الأليم مع أنه ثبت بدليل القرآن عصمة النبي من جهة واصطفاء الله تعالى من جهة أخرى.

فكيف يكون كذلك؟

الحقيقة أنّ نسبة الخطاب للنبي وإن كان موجهًا للنبي إلا أنه من باب المتلقي غير المقصود، والمتلقي المقصود يتركز بالمسلمين فإنهم بلا شك إذا سمعوا الخطاب القرآني السابق أصابهم الخوف والرعب والأمر لا يصدق معهم بل يجري مع كل زمان، فنحن لا نختلف عنهم ولا عن الذين سيأتون بعدنا فالخطاب غير المباشر هنا راعى الحالة النفسية لكل البشر، وجعلهم يذعنون للنص بتجنب صفة الشرك بجميع أحوالها. فإذا كان الشرك من حبيب الله النبي (حاشاه من ذلك) فالعقاب مصيره، فكيف بنا نحن؟

ومن هذا الباب ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ (الطلاق:١)

وقد أوجز الرازي قائلًا: " أنَّهُ كثيرًا وردَ في القُرآن لفظُ النَّبيّ والمُرادُ منه أُمَّتُه. "[1] فكثيرًا ما يأتي الخطاب بهذا الأسلوب من باب جذب الانتباه والتأثير في المخاطب.

ومن أمثلة مراعاة المخاطَب قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ (الحاقة: ٤٤)

قال الرازيّ في قوله تعالى: " ﴿ولَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بَعْضَ الأقاوِيل* لَأخَذْنا مِنهُ بِاليَمِينِ* ثُمَّ لَقَطَعْنا مِنهُ الوَتِينَ﴾ (الحاقة: ٤٤-٤٥-٤٦)، وقالَ في صِفَةِ المَلائِكَةِ: ﴿ومَن يَقُلْ مِنهم إنِّي إلَهٌ مِن دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظّالِمِينَ﴾

[1] مفاتيح الغيب: ٨ / ١٢٧.

(الأنبياء: ٢١) مَعَ أَنَّهُ تَعالى أَخْبَرَ عَنْهم بِأَنَّهم لا يَسْبِقُونَهُ بِالقَوْلِ وبِأَنَّهم يَخافُونَ رَبَّهم مِن فَوْقِهِمْ، فَكُلُّ ذَلِكَ خَرَجَ عَلى سَبِيلِ الفَرْضِ، والتَّقْدِيرُ فَكَذا هاهُنا. "[١]

وهنا نقول لا يكون الضمير في (تقوّل) عائدًا على الرسول (صلى الله عليه وآله) لاستحالةِ وقوعِ ذلك منه، وعلى هذا يكون ذلك على سبيل الفَرض والتقدير، فإذا كانت الملائكة سيفعل بها هكذا فكيف بنا نحن؟! (وهم لا يقولون أبدًا)، فهذا أشدّ أنواع الخطاب، وأكثرها رهبة في النفوس. فقد جاء الخطاب ملائمًا للحال التي ستحصل لمن يتقوّل على الله شيئًا لا يليقُ به تعالى.

ومن أمثلة مراعاة المخاطب، تكرير الضمير في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ (طه: ١٢)

قال الرازي في هذه المسألة: " إنّ تكرير الضمير في ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ كان لتوكيد الدلالة وإزالة الشبهة. " [٢]

ويمكن القول إنّه: " تباينتِ النّظرةُ إلى التَّكرار بينَ القُدَماءِ والمُحدَثين، والاختلافُ مُتأتٍّ من جرَّاء الوَظيفة، فلكي يكونَ التَّكْرارُ عند القدماء تَكرَارًا محضًا ينبغي له أنْ يفيدَ توكيدًا، ويتأتّى هذا من أنَّ الجُزءَ النَّصّيَّ المرادَ توكيدُهُ يتألَّفُ مِن مَبْنى (لفظ) ومعنًى، وبتكرار اللَّفظ مع معناهُ تتحقَّقُ الغايةُ التّوكيديّةُ. "[٣]

وقد قيل: " من أغراض الضمير الإيناس كما في قوله: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾، ليزدادَ المخاطَبُ ثقةً بالمُتكلّم، ليتغلّبَ على ما أحاطَ به من أسباب الخوف. "[٤]

---

[١] مفاتيح الغيب: ٨ / ١٢٨.

[٢] مفاتيح الغيب: ٢٢/ ١٧.

[٣] شعر الشريف الرضي في ضوء علم اللّغة النّصيّ، د. عبّاس إسماعيل سيلان الغرّاويّ، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥م. ٣٠.

[٤] الضمير العائد على خلاف مقتضى الظاهر في القرآن الكريم دراسة بلاغية، ذعار بن حمدان الحربي، المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة. ١٤٣٦هـ. ٢٤.

وهنا نجدُ أنّ (ياء المتكلّم) والضمير (أنا) كلاهما يعودان على الله تعالى، والغرض من ذلك – كما أسلف الرازي– تقوية المعنى وتوكيده وإزالة الشبهة، ولمراعاة حال المخاطَب.

رابعًا: الافتراض المُسبق (علـم السّـامـع) :Presupposition:

يقول الدكتور محمود نحلة في بعض كلامه: " يوجّه المتكلم حديثَه إلى السّامع على أساس مما يفترض سلفًا أنه معلومٌ له، فإذا قال رجلٌ لآخر: أغلق النافذة، فالمفترض سلفًا أنّ النافذة مفتوحة وأنّ هناك مبرّرًا يدعو إلى إغلاقها، وأنّ المُخاطبَ قادرٌ على الحركة، وأنّ المتكلّم في منزلة الآمر، وكلّ ذلك موصولٌ بسياق الحال، وعلاقة المتكلّم بالمخاطب."[1]

ومنه ما جاء في قوله ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ (الذاريات: ٤٧)

قال الرازي موضّحًا لدلالة الضمير في الآية: "فإن قيل لم يقل بنيناها بأيدينا وقال: ﴿مما عملت أيدينا﴾؟ نقول: لفائدة جليلة، وهي أن السماء لا يخطر ببال أحد أنها مخلوقة لغير الله، والأنعام ليست كذلك، فقال هناك: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾(يس: ٧١) تصريحا بأن الحيوان مخلوق لله تعالى من غير واسطة وكذلك ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾(ص: ٧٥) وفي السماء ﴿بِأَيْدٍ﴾ من غير إضافة للاستغناء عنها وفيه لطيفة أخرى وهي أن هناك لما أثبت الإضافة بعد حذف الضمير العائد إلى المفعول، فلم يقل خلقته بيدي ولا قال عملته أيدينا وقال ههنا: ﴿بنيناها﴾ لأن هناك لم يخطر ببال أحد أن الإنسان غير مخلوق وأن الحيوان غير معمول فلم يقل خلقته ولا

---

[1] آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٢٦.

عملته وأما السماء فبعض الجهال يزعم أنها غير مجعولة فقال: ﴿بنيناها﴾ بعود الضمير تصريحا بأنها مخلوقة."[1]

وهنا شرح الرازي سبب حذف الضمير في مرجع وإثباته في مرجع آخر، فقد حُذف لأنه معلوم، ولم يُحذف في الموضع الثاني لأنه غير معلوم عند السّامع، فلا شكّ أنّ الله هو الخالق المبدع، أمّا خلق السّماء فقد يقع شكٌّ في نفوس الجهّال بأنها غير مخلوقة، فأعاد الضمير ليصرّح للسّامع بأنها مخلوقة.

(1) مفاتيح الغيب: ٢٨/ ٢٢٦-٢٢٧.

الخاتمـــــة

الخـــــاتمـــــــــة

الحمدُ لله على فضله وإحسانه، والصّلاةُ والسلام على سيدنا محمد (صلى الله عليه وعلى آله الأبرار). اللهُمّ إنّا نحْمَدُك على ما علّمْتَ من البَيانِ، ونشكرك على ما جُدْتَ من إحسان ، وها نحن اليوم مع فضل آخر من إحسانه، يتجسد بإنهاء هذا العمل بعد رحلةٍ ماتعةٍ في تفسير مفاتيح الغيب للإمام الكبير فخر الدِّين الرَّازي، تجلّى في اهتمام هذا المفسِّر في قضية الضّمير في آيات القرآن الحكيم، وتركيزه على أهميّةِ تحديد مرجع الضمير؛ لِما له من أثرٍ بارزٍ في تفسير القرآن الكريم وفي الوصول للمعنى المُراد من الآيات. والوقوفِ على هذه القضيّة النّحويّةِ والاطلاعِ على آراء طائفة من النحويينَ والمفسرين إزاءَ هذه القضية، وبعد دراسةٍ مُستفيضةٍ توصّلت الباحثةُ إلى نتائجَ مهمة ، أبرزها :

١ـ كان الرّازي واسعَ الأفقِ، مُطّلعًا على جلّ المعارف في عصره، وموظِّفًا إياها في إغناء ثقافته وهذا مما قد تبيّن في معالجته للضمير؛ إذ كانت معالجته تنمُّ عن ثقافة لغوية ومعرفة واسعة.

٢ـ للضمائر أثرٌ كبير يتحكم في سياق النّص، والملموس أن لها أثرًا بالغًا في بنيته، إذ تقوم بترجمة الدلالات الغائبة في الخطاب، من أجل ذلك لا يمكن إغفال أثرها في لغة السرد، كونها المسؤولة عن انسجام النص واتساقه.

٣ـ لم يتعرض الرازي إلى كل مسائل الضمير، وإنما اقتصر على القضايا التي فيها مسائل مُشكِلة بالضمير، ومن هنا كَثُر الحديث لديه في عود الضمير ولا سيما عند احتمالية تعدد المحال عليه، أما الأمور المعهودة عن الضمير فلم يتطرق إليها كونها معلومة أو كالبديهيّة، وهذا المبدأ المتجلي بالتركيز على المُشكل يتضح في كثير من كتابات السّابقين، فهم يُعرضون عن الأمر المعلوم أو الذي كالمعلوم ويركزون على الأمر الذي يحتمل الالتباس والغموض.

٤– ألمحَ التَّفسيرُ إلى قضايا تخصّ الضّميرَ بالكشف عن الدلالات النّحويّة في أكثر جوانب البحث لما فيه توظيف للغة بصورة حيوية .

٥- إنّ السّبب وراء اهتمام الرازيّ ببعض الأمور دون بعض، هو أنه اهتم بالأمور المُشكلة التي تحتاج الى إمعان فكر؛ كي يقدم لقارئه خدمة جليلة، وهذا مما جعله يهتم بالأمور المُشكلة ويترك الأمور القريبة من البديهية أو المعلومة في وقته

٦- اتّضح التّوسّع الدّلاليّ عند الرّازيّ في تفسيره، فهو يجوّزُ عود الضّمير على أكثر من مرجعين بحسب مقتضيات الدّلالات المُحتملة والجائزة والمُقارِبة للمعنى، وهذا يأتي من غنى النّصّ القرآنيّ بالمعاني الخالدة عبر الزمان والمكان، كما نجدهُ يرجّح أيضًا وربما لا يُرجّح، وقد يتعدّى الأمر في عود الضمير على أربعة مراجع أو خمسة، وفي ذلك أيضًا امتداد دلاليٌّ للنّص القرآنيّ، بجعلِ الضّمير يمكن أنْ يكون سببًا للتنوع الدلاليّ، على أنّ طائفةً من تلك التّوسّعات فيها مبالغة وتوسيع في غير محلّه، ومن هنا قامت الباحثة بمناقشة تلك الآراء وسعت لإيجاد الأمثل منها والأرجح.

٧- الترجيح عند الرازي موضوع مهم ولا سيما في دراسة الضّمير، إذ تباينت وسائله وتعدّدت أنماطه، وكان لها أثرٌ كبير في الكشف عن الدلالة.

٨- وجدَتِ الدّراسةُ مصطلحَ الكنايةِ عِوضًا عن الضمير في كثير من شواهده. وهو مصطلح بصريّ وهذا يدلّ على أنّ الرازي مال للبصريين في قسم من آرائه ومصطلحاته، ومن جهةٍ أخرى استعمل مصطلح الإضمار في بعض المواضع بمعنى الحذف، وأعربت الدراسة عن انتهاء مصطلح (الكناية) الذي يُعبَّر به عن الضمير في الوقت الحالي وعزت هذه القضية إلى اشتهار فنّ الكناية في الدرس البلاغي في موضوع علم البيان فجعل النحويين في الوقت المعاصر يُعرضون عن مصطلح (الكناية) ويَكتفون بمصطلح (الضمير).

٩ ـ إنَّ الرّازي كان يميلُ إلى التّيسير النّحويّ في كثير من القضايا على النّحو من إرجاعه الضمير إلى الموجود أَولى من المقدّر، وبهذا تيسيرٌ للدّرس النّحوي وجعله خاليًا من التعقيد والتكلّف، ولكنّه وقع في بعض معالجاته بتعقيد النّحو.

١٠ ـ أسهمت دراسة عود الضمير على مرجع واحد في تأكيد معانٍ محدّدة، وبذلك تصويب للفهم المجانب للصّواب في تفسير آيات محدّدة، وهذا ما تجلّى بوضوح في عود الضمير على (اليهود) في دراستنا لسورة البقرة، الآية (١٠٣) أو في سورة آل عمران الآية (١٥٣)، وهذا يرد بوساطة قراءة السياق النّصي للآيات للبتّ في معرفة مرجعيّة الضمير.

١١– أوضحت الدّراسة أنّ الرازيّ تابع في أغلب آرائه عن الضّمير المذهب البصريّ وجانب الكوفيين في وقت كان عليه أن يتابعَ الكوفيين لسهولة طرحهم وبعده عن التكلّف وموافقته للقرآن الكريم، مثلما رأينا في مسألة العطف على الضمير المجرور.

١٢– أكثر المعالجات التي برزت في الدراسة كانت بالضّمير المتّصل بسبب أهميته في الرّبط، ومن هنا كثر الحديث فيه مقارنة بالضّمير المنفصل .

١٣ ـ مع أنّ الرازي في أغلب دراسته وظّف السّياق النّصّيّ إلا أنّه عاضده بالسياق المقاميّ، وهذه النّظرة الشمولية للمعالجة اللغويّة جعلت من هذا التفسير مصدرًا للفكر اللغوي النّاضج.

١٤ ـ كشف البحث عن لجوء الرازي للتأويل النحوي في تحليلاته كونه طريقًا لتقريب الفهم وإدراك المقصد القرآني في كثير من المواضع.

١٥ ـ كشف البحث عن اهتمام الرازي بآراء العلماء، بصريين أو كوفيّين او غيرهم وإن كان ميوله للبصرين أكثر من غيرهم، وقد سجلت الباحثة على الرازي اهتمامه بآراء الزمخشريّ، وكأنّه جعل تفسير الكشاف أمام أنظاره عند الانطلاق في تأليف تفسيره .

١٦ ـ وظّف الرازي القرآن كثيرًا في دراسة الضّمير، إيمانًا منه بأنّ القرآن يُفسِّر بعضه، وأنّ الاعتماد على القرآن طريق للمعالجات اللغوية شريطة أنْ يلتزم الباحث المنهج العلمي السليم ويتجنب المبالغة أو الوقوع في التعصب أو في اعتماد الرأي الناقص.

١٧- برزت الإحالة في كلام الرازيّ بأكثر أنماطها: القبلية والبعديّة، والنّصّيّة، والمقاميّة، وكان توظيفه لها يترجم عن سمو العقل العربيّ في النّظر الى النّصّ نظرةً كليّة، وانهم لم يكتفوا بالجملة فقط، وهناك نقطة مهمة في هذا المجال، وهي أنّه جعل من منطلق (وحدة النسق) منطلقًا لتفسير الإحالات، وهذا المنطلق هو نفسه ما عُرف عندنا اليوم بالتطابق الإحاليّ، ليتجلى لنا عمق الفكر النّصّيّ عند هذا العالم الكبير.

١٨ ـ ربط الرازيّ بين الضّمير والذّوات، وهذا ممّا تجلّى بالتّداوليّة في موضوع الإشاريّات، وهذا يعني أنّ الرّازي نظر للغة على أنّها حالة تواصليّة، وأنّ دراسته لها انطلقت من أثرها في الواقع المحيط بها.

١٩ ـ شكّل علم السامع مفصلًا مهمًّا في التحليل النّحوي عند الرازيّ، وقد عرف هذا في الدّراسة التّداولية بالافتراض المسبق، مما يبرهن وجود أبعاد تداولية في تفسير الرازيّ، فهو منجم مهمٌّ يمكن أنْ نستخرج منه دراسات لغويّة ناضجة.

وختامًا نسأل الله القبول وخدمة كتابه المبارك، وأن نكون قد اعطينا هذا الموضوع حقه.

المُحتَـــويَـات

ثَبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.	أ – ج
التَّمهيد التعريف بالرازي، وتفسيره، وبالضمير وأحكامه عند الرازي.	١ – ٢٢
أولًا: ترجمة الرازي: اسمه وأبرز أخباره.	٢ – ٣
ثانيًا: مكانة الرازي.	٣ – ٤
ثالثًا: مكانة التفسير.	٤–٥
رابعًا: مؤلفات الرازي.	٥ – ٦
خامسًا: منهجه في التفسير.	٦ – ٧
سادسًا: الضمير و الدرس اللغوي والرازي.	٧ – ٩
أ – تعريف الضمير .	٧ – ٨
ب – أقسام الضمير عند الرازي.	٨ – ٩
سابعًا: من الأحكام التي أطلقها الرازي على الضمير.	٩ – ٢٢
الفصل الأول عود الضمير على المرجع عند الرازيّ	٢٣ – ٥٩
المبحث الأول: عود الضمير على مرجع واحد.	٢٤ – ٣٢
المبحث الثّاني: احتمالية عود الضمير على مرجعين.	٣٣ – ٤٤
أ ـ احتمالية عود الضمير على مرجعين مع الترجيح.	٣٣ – ٤٤
ب ـ احتمالية عود الضمير على مرجعين مع عدم الترجيح.	٤٤ – ٤٨
المبحث الثّالث: احتمالية عود الضمير على أكثر من مرجعين.	٤٩ – ٥٩
أ – عود الضمير على ثلاثة مراجع مع الترجيح.	٤٩–٥٢
ب– عود الضمير على ثلاثة مراجع مع عدم الترجيح.	٥٢ – ٥٧
ج – عود الضمير على أربعة مراجع.	٥٧ – ٥٨

د-عود الضمير على خمسة مراجع.	٥٨ – ٥٩
الفصل الثّاني أسس الترجيح عند الرازي في بيان ما يعود عليه الضمير.	٦١ – ١٠٠
المبحث الأول: الترجيح بالقرب(أقرب مذكور)	٦٣ – ٧٢
المبحث الثّاني: الترجيح باتحاد النسق، أي : توحيد مرجع الضمير.	٧٣ – ٧٩
المبحث الثّالث: المطابقة بين الضمير ومرجعه.	٨٠ – ٨٤
المبحث الرابع: الترجيح بعود الضمير على المذكور أولى من المقدر.	٨٥ – ٩٠
المبحث الخامس: مُـرجّحـات أُخـرىٰ.	٩١ – ١٠٠
أولًا : الترجيح بتوظيف القرآن .	٩١ – ٩٤
ثانيًا : الترجيح بأقوال العلماء الأفذاذ .	٩٤ – ٩٦
ثالثًا : الترجيح بتوظيف المعنى .	٩٧ – ١٠٠
الفصل الثّالث ملامح اللسانيات النصية والتداولية (في دراسة الضمير عند الرازي)	١٠٢ – ١٤١
المبحث الأول: الملامح الإحالة النصية في معالجة الضمير.	١٠٢ – ١٢٠
مبادئ اتساقية .	١٠٣ – ١٢٠
١ـ الإحالة.	١٠٣ – ١١٦
أ ـ الإحـالـة القبليَّـة: (Anaphoric Reference)	١٠٥ – ١١٣
ب ـ الإحالة البعديّة:(Cataphoric Reference)	١١٣ – ١١٦
٢ ـ ملامح الانسجام النّصيّ عند الرازي في معالجة الضمير.	١١٦ – ١٢٠
المبحث الثّاني: ملامح القضايا التداولية.	١٢١ – ١٤١
أولًا: الإشاريات الشّخصية.	١٢٢ – ١٢٧
ثانيًا: المقاميّة.	١٢٨ – ١٣٧
ثالثًا: الملاءمة(مراعاة المخاطب).	١٣٧ – ١٤٠
رابعًا: الافتراض المُسبق(علم السّامع)	١٤٠ – ١٤١
الخاتمة.	١٤٣ – ١٤٦

المصادر والمراجع.	١٤٨ – ١٦٠
ملخص الرسالة باللغة الانكليزية.	

المصـــادر والمراجـع

المصـــادر والمراجـــع

أولًا : القرآن الكريم

ثانيًا: الكتب المطبوعة:

(أ)

- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود نحلة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٢م.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، إصدار: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة، المملكة العربية السعودية ، (د.ت) .
- الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، أ. د نادية النجار، كلية الآداب – جامعة حلوان، ط١، ٢٠١٣.
- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت: ٤٥٦هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، (د.ت).
- أخبار العلماء بأخبار الحكماء، جمال الدين أبو الحسن علي بن القاضي الأشرف يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، عُني بتصحيحه: السّيّد محمد أمين الخانجي، دار الكتب الخديويّة، مصر. (د.ط)، (د.ت)
- أساس البلاغة، جار الله الزمخشري(ت: ٥٣٨هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- أصول تحليل الخِطاب في النّظريّة النّحويّة والعربِيّة، د. محمد الشّاوش، المُؤَسَّسة العربيّة ـ بيروت، جامعة منّوبة ـ تونس، ٢٠٠١م
- أضواء البيان في إيضاح القرآن، محمد الأمين بن محمد الشنقيطي(ت: ١٩٧٤م) إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، ط: مجمع الفقه، دار عالم الفوائد، مجمع الفقه الإسلامي بجدة. (د.ت).

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري(ت: ٥٧٧هـ)، تح: جودة مبروك و محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (د.ت) .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي(ت: ٦٨٥هـ) تح: محمد مرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، (د.ت) .

(ب)

- البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشّهير بأبي حيّان الأندلسي الغرناطي(ت: ٧٥٤هـ)، اعتنى به: صدقي محمد جميل، دار الفكر، ٢٠١٠م.
- بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت: ٣٧٥هـ)، تح: علي محمد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود والدكتور زكريا عبد المجيد النّوتي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، (د.ت) .

(ت)

- تجليات النقد اللغوي المعاصر في خطاب التفسير، د. معمر العاني، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن ، ط١، ٢٠١٤م.
- التداولية أصولها واتجاهاتها، جواد ختام، دار كنوز المعرفة، عمان، ط١، ٢٠١٦م.

- تداولية الخطاب الديني في كتاب التوحيد للشيخ الصدوق، د. محمد صادق الأسدي، مركز عين الدراسات والبحوث المعاصرة، ط١، ٢٠١٨م.
- التداولية عند علماء العرب، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، مطبعة المدني ، (د.ت).
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، (د.ت) .
- التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي (ت: ٧٤١هـ)، ضبطه وصححه وخرّج آياته: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٥م.
- تفسير غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، تح: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٧٨م.
- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تح: سامي محمد سلامة، دار طيبة.(د.ت).
- تفسير القرآن العظيم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي بن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ)، تح: أسعد محمد الطيّب، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط١، ١٩٩٧م.
- تفسير القرآن العزيز، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زَمَنِين (ت: ٣٩٩هـ)، تح: أبو عبد الله حسين بن عكاشة و محمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة، ط١، ٢٠٠٢م.
- تفسير مقاتل، مقاتل بن سليمان (ت: ١٥٠هـ)، تح: عبد الله محمود شحاته، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٢م.
- تنازع قواعد الترجيح عند المفسرين، عبد الله بن عبد الرحمن الرومي،ط١، ٢٠٢٠م.

- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري(ت: ٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

(ج)

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري (ت:٣١٠هـ)، تح: بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي(ت: ٦٧١هـ)، تح: الدكتور عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٦م.

(خ)

- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت:٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ، (د.ت) .

(د)

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، (د.ت) .
- دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، سعيد البحيري، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تح: الدكتور أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، (د.ت) .

- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، تح: محمد حسين، المطبعة النموذجية، (د.ت) .
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

(ر)

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت: ١٢٧٠هـ)، صحّحه: علي عبد الباري عطيّة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١، ١٩٩٤م.

(ز)

- زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن ابن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (ت: ٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٢م.

(س)

- سير أعلام النبلاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت: ٧٤٨هـ)، تح: الدكتور بشار عواد معروف والدكتور محيي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

(ش)

- شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي(ت: ٦٧٢هـ) ، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد مختون، هجر للطابعة، مصر، ط١، ١٩٩٠م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي(ت: ٧٦١هـ) اعتنى به: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(ت: ٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د.ت) .

(ض)

- ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

(ط)

- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي(ت: ٧٧١هـ)، تح: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت) .
- طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنهوي (من علماء القرن الحادي عشر الهجري) ، تح: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط١، ١٩٩٧م.

- طبقات المفسرين، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري المصري الشافعي، (ت: ٩١١هـ)، تح: علي محمد عمر، دار النوادر، الكويت، ٢٠١٠م.

(ع)

- عصمة الأنبياء، الإمام فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، تقديم: محمد حجازي، مكتبة الثقافة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م.

(ف)

- فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تح: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط٤، ٢٠٠٧م.

(ق)

- قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، حسين الحربي، راجعه: مناع القطان، دار القاسم، الرياض، ط١، ١٩٩٦م.

(ك)

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت: ٥٣٨هـ)، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط٣، ٢٠٠٩م.
- الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي(ت: ١٠٩٤هـ)، أعده ووضع فهارسه: الدكتور عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٨م.
- الكواكب الدرية على متن الأجرومية، محمد الأهدل، دار القلم، بيروت.(د.ت).

(ل)

- اللّباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي(ت: ٨٨٠هـ) تح: عادل عبد الموجود، علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م
- لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري (ت: ٦٣٠هـ)، تح: أمين عبد الوهاب و محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، ط٣، ١٩٩٩م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء – المغرب. ١٩٩٤م.
- اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ١٩٨٧م.

(م)

- محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ) تح: باسل محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ، (د.ت) .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٦هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

- مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين بن علي الحربي، دار ابن الجوزي، الدمام – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت: ٧١٠هـ)، تح: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- مدخل إلى علم النّصّ مشكلات بناء النص، زتسيسلاف واورزنياك، تر: أ.د سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.
- مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، محمد الأخضر الصبيحي، الدار العربية للعلوم ناشرون، (د.ت) .
- معالم التنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٣١٧هـ)، تح: محمد عبد الله النمر و عثمان ضميرية و سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٩٨٩م.
- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت) .
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تح: عبد الجليل شبلي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.

- معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الحكمة، بغداد، ١٩٨٩م.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا بن الحسين(ت: ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨١م.
- الميزان في تفسير القرآن، السيد محمد حسين الطباطبائي(ت:١٩٨١هـ)، مؤسسة الأعلمي، صححه وأشرف على طباعته: فضيلة الشيخ حسين الأعلمي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
- المنطق، محمد رضا المظفر، دار التعارف للمطبوعات، لبنان، ط٣، ٢٠٠٦م.

(ن)

- نتاج الفكر النحوي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت: ٥٨١هـ) تح: عبد الموجود، علي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- نسيج النّص بحث في ما يكون به الملفوظ نصًّا، الأزهر الزنّاد، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- النّصّ والخِطاب، شتيفان هابشايد، تر: أ. د. موفق مُحَمَّد جواد المصلح، دار المأمون للتّرجمة والنَّشْر، بغداد، ٢٠٠٣م.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي(ت: ٨٨٥هـ) ، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٩٨٣م.
- النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، (ت: ٤٥٠هـ)، راجعه وعلق عليه: السيد عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.(د.ط)، (د.ت).

(و)

- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي(ت: ٧٦٤هـ)، تح: محمد بن عبد الله، محمد بن محمود، فرانزشتايز بڤيسبادن، ط٢، ١٩٧٤م.
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت: ٤٦٨هـ)، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، دار الشامية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- وفيات الأعيان، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي أبو العباس(ت: ٦٨١هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د.ت) .

ثانيًا: الرسائل والأطروحات:

- الأبعاد التداولية في تفسير فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيّبي، عقيل المنهلاوي، أطروحة دكتوراه ، جامعة المستنصرية – العراق، ٢٠١٨م.
- أحوال الضمير مع مفسّره، زكيّة اللحياني، المملكة العربية السعودية، جامعة أمّ القرى، ٢٠٠٢م.
- الترابط النّصي بين الشعر والنثر، زاهر الداوودي، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧م.
- الضمير العائد على خلاف مقتضى الظاهر في القرآن الكريم دراسة بلاغية، ذعار بن حمدان الحربي، أطروحة دكتوراه، المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة. ١٤٣٦هـ.
- شعر أبي نواس دراسة تداولية، حسين عمران محمد، أطروحة دكتوراه، جامعة ديالى، ٢٠١٥.

- شعر الشريف الرضي في ضوء علم اللّغة النّصيّ، د. عبّاس إسماعيل سيلان الغزّاويّ، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥م.

ثالثًا: البحوث المنشورة في الدّوريات:

- الترجيح النحوي في مسائل متعلقة بالعطف، سامي عوض، بحث منشور في مجلّة دراسات في اللغة العربية وآدابها،، العدد الأربعون، يوسف عبود، ٢٠١٥م.
- تداولية المقام في الدرس البلاغي العربي القديم، أ. أعمارة ربيحة، مجلة المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، العدد الثاني، د.ت.
- مخططات التنظيم النصي في الدراسات النصية الحديثة البنية المقطعية عند جون ميشال أدم، سعاد ميرود، بحث منشور في المجلة التواصلية، جامعة الجزائر. ٢٠١٦م.
- من مُشكل عود الضمير في القرآن الكريم، د. أسعد عبد العليم، بحث منشور في مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد ٢، المجلد ٤، ٢٠٠٩م.
- الانسجام النصي وأدواته، بحث منشور في مجلة المخْبَر ـ أبحاث في اللُّغة والأدب الجزائري ـ الطيب الغزالي قواوة، العدد الثامن، ٢٠١٢م.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Misan

College of Education

Department of Arabic

أ.م نضال ناصر محمد
٢٠٢٣/٣/١٤

Pronouns in the Interpretation of Imam Fakhr Al-Deen Al-Razi (606 AH): Semantic – Syntactical Study

A Thesis Submitted by

Zahraa Kareem Muhammed

To the Council of the College of Education –University of Misan as a Fulfillment of Requirements for Master's Degree in Arabic Language and its Arts

Under the Supervision of

Asst. Prof. Abbas Ismael Ceylan (Ph. D)

2023 A. D

1444 A. H

Abstract

Studying the pronouns in explaining the works of Imam Fakhr Al-Deen Al-Razi (606 AH) is seen as a semiotic study which is concerned with issues about identifying the origin of the pronoun in the Holy Qur'an and explaining Mafateeh Al-Ghaib.

The study deals with shedding some light on the genuine ability of Al-Razi both thematically and linguistically .The study depends on showing the importance of using the pronouns in the speeches and the role of Al-Razi in identifying their origin and to make it clear for the readers

The study uses the descriptive – analytical method in showing the importance of the pronouns. The study concludes that Imam Al-Razi gives pronoun great importance in his interpretation, by clarifying what he is used to, to spell out the intended meaning.

The study does not only target the pronoun reference, but also deals with linguistics in showing what Al-Razi alluded in terms of textual and pragmatic issues.

The study reveals that pronouns have a great impact in the Arabic language, because of their great role in speaking, understanding its purpose, and shortening its phrases.

The study links the old with the new by using modern linguistic studies.

University of Misan
Translation Unit
College of Education